



جامعة قاصدي مرباح - ورقلة -
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية



مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية
تخصص: تجارة ومالية دولية

من إعداد الطالب: خضير سفيان
بعنوان:

تقلبات أسعار الصرف وأثرها على ميزان المدفوعات
دراسة مقارنة الجزائر، فرنسا وماليزيا
2014 2004

نوقشت وأجيزت علناً بتاريخ: 2016/04/06 أمام اللجنة المكونة من السادة:

أ.د/ دادن عبد الغني	(أستاذ التعليم العالي - جامعة قاصدي مرباح ورقلة)	رئيساً
د/ غريب بولرباح	(أستاذ محاضر - جامعة قاصدي مرباح ورقلة)	مشرفاً ومقرراً
د/ علاوي محمد لحسن	(أستاذ محاضر - جامعة قاصدي مرباح ورقلة)	مناقشاً
د/ شربي محمد الأمين	(أستاذ محاضر - جامعة قاصدي مرباح ورقلة)	مناقشاً

السنة الجامعية: 2015 - 2016

الإهداء

أهدي ثمرة جهدي المتواضع إلى:

إلى التي عبت دعواتها لي طريق الخير والتوفيق، أمي الكريمة حفظها الله وأطال في

عمرها،

إلى الذي حثني على العلم والعمل كل هذه السنين، أبي الكريم حفظه الله،

فلهم مني فضل كبير يعجز الوفاء به أي إهداء أو تقديم،

إلى كل إخوتي وأخواتي، وجميع الأهل والأقارب، إلى كل أصدقائي وزملائي،

إلى كل من علمني حرفاً، وإلى كل باحث وطالب علم،

إلى كل من ساعدني من قريب أو من بعيد في إنجاز هذا البحث.

شكر وعرفان

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين

أشكر الله تعالى وأحمده الذي وهبني نعمة العلم ووفقني في إنجاز هذا العمل بالبركة والتمهيد راجيا أن يتقبله

قبولا حسنا وينفع به العباد والبلاد.

أتقدم بالشكر الحامل لكل معاني الإمتنان والعرفان بالجميل إلى الأستاذ غريب بولرباح الذي تفضل

بالإشراف على هذا العمل وحسن التوجيه والمتابعة، وعلى ما قدمه لي من عون ومساعدة في مراحل إعداد

الرسالة، كما أتقدم بالشكر كذلك لأعضاء لجنة المناقشة الموقرين على ما تكبدوه من عناء في قراءة هذه

المذكرة وإغنائها بمقترحاتهم القيمة

أتقدم بالشكر أيضا لجميع أساتذة كلية العلوم الإقتصادية بورقلة وبالأخص أساتذة الماجستير تخصص تجارة

ومالية دولية.

ملخص الدراسة:

تناولنا في مضمون هذه الدراسة موضوع تقلبات أسعار الصرف وتأثيره على ميزان المدفوعات، محاولين الإجابة على الإشكالية المطروحة في البحث وهي: ما مدى تأثير تقلبات أسعار الصرف على موازين المدفوعات كل من الجزائر، فرنسا وماليزيا؟ في الفترة ما بين (2004-2014)، وكانت أهم نتائج الدراسة كما يلي:

- أن النتائج التي تحققت على مستوى التوازن الكلي من تحسن لرصيد ميزان المدفوعات الجزائري، وإرتفاع حجم احتياطي الصرف وتراجع المديونية الخارجية، كانت نتيجة إرتفاع أسعار النفط، كما أن نسبة كبيرة من مداخل الجزائر بالعملة الصعبة تضيع نتيجة إختلاف العملات المتعامل بها بين الصادرات والواردات؛
 - إستفادات ماليزيا من الإنفتاح الكبير على الخارج، حيث إستطاعت الخروج من الأزمة التي عصفت بدول جنوب شرق آسيا، كما أن إعتماها على تنوع الصادرات كأكبر الدول المصدرة للسلع الصناعية والتقنية وإستقرار سعر صرفها ساعدها على تحسين ميزان المدفوعات؛
 - عرف ميزان المدفوعات الفرنسي تراجعاً في السنوات الأخيرة، حيث شهدت هذه الفترة إرتفاعاً ملحوظاً في قيمة اليورو مقابل الدولار والعملات الأخرى، وهذا في ظل إرتفاع قيمة الواردات البترولية والتي تمثل نسبة كبيرة من إجمالي الواردات الفرنسية، وتراجع الإستثمار الأجنبي المباشر بشكل حاد منذ سنة 2003.
- من خلال هذه النتائج خلصنا إلى القول أن تنوع الواردات خارج منطقة الأورو يح من خسائر الصرف الناتجة عن تحويل الدولار مقابل اليورو، كما أن تنوع الصادرات الجزائرية خارج المحروقات أمر ضروري لتجنب الأزمات النفطية النابعة من إنخفاض أسعار النفط.
- الكلمات المفتاح:** ميزان مدفوعات، تقلبات أسعار الصرف، يورو، دولار.

Abstract:

We dealt with the substance of this study the subject of exchange rate fluctuations and their impact on the balance of payments, trying to answer to the problem posed in the research, namely: What is the effect of exchange rate fluctuations on the balance of payments each from Algeria, France and Malaysia? In between the period (2004-2014), and the most important results of the study were as follows:

- That the results achieved on the overall balance of the improvement to the balance of the balance of payments Algerian level, and the high volume of exchange reserves and declining external debt, the result of rising fuel prices, as a large proportion of the incomes of Algeria in hard currency lost as a result of variation traded currencies between exports and imports;
- Benefited Malaysia from the large opening to the outside, where managed to get out of the crisis that hit the countries of Southeast Asia, through reliance on export diversification as the biggest exporters of industrial and technical goods in South-East Asia region and The stability of its exchange rate has helped to improve the balance of payments;
- the Balance of the payments French declined in recent years, which saw increased significantly in value of the euro against the dollar and other currencies, and this in the face of rising value of petroleum imports, which represent a large proportion of the total French imports, and the decline of foreign direct investment sharply since 2003.

Through these results we concluded by saying that the diversification of imports outside the Euro-zone limits arising on translation of US dollar against the euro exchange losses, and the diversification of Algerian exports outside hydrocarbons is essential to avoid the oil crises stemming from the decline in oil prices.

Key words: Balance of payments, Exchange rate fluctuations, euros, dollars.

1 - قائمة الجداول:

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
42	تطور الصادرات مقارنة بسعر صرف الدينار مقابل الدولار	1.2
44	تطور الواردات الجزائرية مقارنة بسعر صرف الدينار مقابل اليورو	2.2
45	تطور رصيد الميزان التجاري الجزائري للفترة 2004-2014	3.2
46	تطور رصيد ميزان الخدمات خلال الفترة 2004-2014	4.2
48	تطور رصيد الحساب الجاري للفترة 2004-2014	5.2
49	تطور رصيد الإستثمارات خلال الفترة 2004-2014	6.2
50	تطور رصيد الحساب الرأسمالي للفترة 2004-2014	7.2
53	تطور أرصدة ميزان المدفوعات في الجزائر	8.2
55	تطور رصيد الميزان التجاري الفرنسي واليورو مقابل الدولار	9.2
59	تطور رصيد الحساب الجاري خلال الفترة 2004-2014	10.2
61	تطورات الحساب المئلي الفرنسي للفترة 2004-2014	11.2
62	تطور رصيد الحساب الكلي للفترة 2004-2014	12.2
65	تطور رصيد الميزان التجاري المليزي والرنجيت مقابل الدولار.	13.2
69	تطور رصيد الحساب الجاري للفترة 2004-2014	14.2
71	الإستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة 2004-2014	15.2
72	تطور رصيد ميزان المدفوعات الماليزي للفترة 2004-2014	16.2

2 - قائمة الأشكال البيانية:

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
40	تقلبات الدولار الأمريكي مقابل اليورو خلال الفترة 2004-2014	1.2
45	تطور الميزان التجاري الجزائري للفترة 2000-2013	2.2
56	تطور رصيد الميزان التجاري الفرنسي للفترة 2004-2014	3.2
57	تطور الواردات الفرنسية خلال الفترة من 2004-2014	4.2
59	تطور رصيد الحساب الجاري الفرنسي.	5.2
61	تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر في فرنسا للفترة 2000-2014.	6.2
64	تطور الميزان التجاري لماليزيا خلال الفترة 2004-2014	7.2
66	تطور الصادرات الماليزية للفترة 2010-2014	8.2
68	تطور عائدات السياحة في ماليزيا.	9.2
69	تطور رصيد الحساب الجاري للفترة 2004-2014	10.2

قائمة المحتويات:

الصفحة	البيـان
I	الإهداء
II	شكر وتقدير
-III	ملخص الدراسة
IV	
V	قائمة المحتويات
VI	قائمة الجداول والأشكال
أ- هـ	المقدمة عامة
38-1	الفصل الأول: الأدبيات النظرية والتطبيقية
03	المبحث الأول: الأدبيات النظرية
03	المطلب الأول: الإطار النظري لسعر الصرف
13	المطلب الثاني: سعر الصرف واختلالات ميزان المدفوعات
28	المبحث الثاني: عرض وتقييم الدراسات السابقة
28	المطلب الأول: عرض الدراسات السابقة
35	المطلب الثاني: تقييم الدراسات السابقة
-38	الفصل الثاني: الدراسة الميدانية
74	
39	المبحث الأول: متغيرات وأدوات الدراسة
40	المطلب الأول: خلفية البحث
40	المطلب الثاني: طريقة وأدوات الدراسة
41	المبحث الثاني: عرض نتائج الدراسة
41	المطلب الأول: عرض وتحليل نتائج الدراسة
73	المطلب الثالث: نتائج الدراسة وإختبار الفرضيات
76	الخاتمة:
80	المراجع:
87	الفهرس:

المقدمة العامة

عرفت العديد من الدول مشاكل في موازين مدفوعاتها وتوازنها الاقتصادية الكلية لأسباب عديدة أهمها تراجع معدلات النمو الاقتصادي، إرتفاع معدلات الفائدة في الأسواق الدولية، تذبذب أسعار الصرف إضافة إلى ضعف الإنتاج والإفراط في الإصدار النقدي، لهذا برز الإهتمام بسعر الصرف ليعتباره جوهر التعاملات الخارجية وأداة هامة تربط الإقتصاد الداخلي بالعالما الخارجي، ومن الطبيعي أن يكون للتقلبات التي تحدث بصورة تلقائية للعملة الدولية أهمية بالغة لأي إقتصاد، لكونها تؤثر على المتغيرات الاقتصادية الكلية في الإقتصاد الوطني، وعلى حجم التجارة الخارجية، وبالتالي على موقف ميزان المدفوعات.

كما يعتبر سعر الصرف أحد أهم المتغيرات المؤثرة على العمليات الاقتصادية المحلية والدولية، ملم جعله يحظى بأهمية كبيرة في الإقتصاد، وذلك نظرا للأثر الذي تلحقه أسعار الصرف بميزان المدفوعات، فهذه مطلع الألفية شهد الدولار تقلبات كبيرة أمام اليورو، مما حمل العديد من الدول الخسائر نتيجة تراجع أداء الإقتصاد الأمريكي خلال الأزمة العالمية، وما أسفرت عليه أزمة الديون السيادية من ركود إقتصادي في أوروبا، مما أدى إلى تراجع الطلب عن اليورو بعض الشيء وتراجع قيمته مقابل الدولار، وتراجع حجم التجارة العالمية مما إنعكس سلبا على تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر، ومن جهة أخرى تراجع الطلب العالمي على النفط الذي يشكل النسبة الأكبر من صادرات الدول النامية النفطية مما سيؤثر لاشك على حجم الإيرادات النفطية في تلك الدول، وعلى ضوء حديثنا السابق سنحاول معرفة أهمية دراسة أثر التقلبات في أسعار الصرف على ميزان المدفوعات.

أولا: إشكالية البحث

إنطلاقا مما سبق ومن خلال أهمية سعر الصرف من الناحية الاقتصادية في التأثير على أرصدة ميزان المدفوعات، سنحاول وبطريقة منهجية الإجابة على الإشكالية الرئيسية على النحو التالي: ما مدى لتأثير تقلبات أسعار الصرف على موازين المدفوعات كل من الجزائر، فرنسا وماليزيا؟ وللإلمام بالجوانب المتعددة لهذا السؤال يمكن تقسيم الإشكالية الرئيسية إلى أسئلة فرعية نحاول الإجابة عليها من خلال هذا البحث وهي:

1. ما هي الدلالة الاقتصادية لوضعية ميزان المدفوعات، وهل هناك علاقة بين سعر الصرف وميزان المدفوعات؟
2. هل تؤثر التقلبات العالمية في أسعار الصرف على ميزان المدفوعات؟
3. هل أن التقلبات في العملات الدولية تؤثر على معدلات التبادل الدولي للجزائر؟
4. هل تستفيد فرنسا وماليزيا من التقلبات في أسعار صرف العملات الدولية؟

ثانيا: فرضيات الدراسة

وللإجابة على التساؤلات الفرعية نطرح الفرضيات التالية:

1. يسمح ميزان المدفوعات بمعرفة المركز المالي للدولة، كونه يشمل جميع المعاملات المالية مع الخارج، كما يمكن أن يتعرض هذا الميزان إلى إختلالات تتجه الدول نحو سياسة سعر الصرف لتسويتها؛
2. يتأثر ميزان المدفوعات سلبا من التقلبات في أسعار صرف العملات الأجنبية؛
3. تواجه الجزائر مشكلة الفوراق بين العملات حيث تكبدها خسائر مالية معتبرة في ظل انخفاض عائداتها النفطية وتراجع قيمة الدولار أمام اليورو؛
4. يستفيد ميزان المدفوعات الفرنسي من إرتفاع اليورو مقابل الدولار، بينما لا يستفيد ميزان المدفوعات الماليزي من ذلك؟

ثالثا: مبررات إختيار الموضوع

تتمثل الأهداف الذاتية في إختياري لهذا الموضوع في:

1. دخول الموضوع في إطار التخصص في مجال المالية الدولية.
- تتمثل الأهداف الموضوعية في إختياري لهذا الموضوع دون غيره في:
 1. أن موضوع سعر الصرف وميزان المدفوعات موضوع جدير بالبحث كون ه موضوع متجدد، ومن أجل إثراء المكتبة الجزائرية بمثل هذه المواضيع.
 2. كون هذا الموضوع حديث الساعة ومجرياته تدعو للبحث فيه.

رابعا: أهداف الدراسة وأهميتها

تهدف من خلال هذه الدراسة إلى معرفة مدى تأثير التقلبات العالمية في أسعار الصرف على ميزان المدفوعات، فإن ما عرفته السنوات الأخيرة من تقلبات لأهم عملتين في الإقتصاد الدولي (الدولار واليورو)، وما لذلك من أثر على الإقتصاديات العالمية، ثم تحديد عناصر الصمود والمهشاشة في الموازين الفرعية لميزان المدفوعات، حيث تستمد هذه الدراسة أهميتها من الإهتمام المتزايد لدراسة سعر الصرف وعلاقته بميزان المدفوعات، الذي يعتبر من أهم المؤشرات الإقتصادية وأداة من أدوات التحليل الإقتصادي لمعرفة الوضع الإقتصادي لدولة ما في المدى القصير.

خامسا: حدود الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من ثلاث إقتصاديات مختلفة، حيث سنحاول من خلال هذا البحث إستعراض أثر التقلبات في أسعار الصرف على ميزان المدفوعات لكل من الجزائر، فرنسا وماليزيا خلال الفترة 2004-2014.

سادسا: صعوبات البحث

1. أهم الصعوبات التي واجهتنا أثناء إنجاز البحث هي صعوبة الحصول على الإحصائيات الحديثة والدقيقة؛
2. نقص في الدراسات السابقة المتعلقة بهذه الدراسة في المكتبات الجامعية.

سابعا: منهجية البحث

لغرض الإجابة على الإشكاليات الجزئية والعامة للموضوع و إثبات أو نفي الفرضيات، إستخدمنا منهج دراسة حالة ثلاث إقتصاديات، وذلك ليستخدم المنهج الوصفي من خلال تفسير ظاهرة تقلبات أسعار الصرف الدولية، ومدى إرتباطها بميزان المدفوعات وإلى جانب المنهج الوصفي ليعتبره أساس منهج جميع البحوث إستخدمنا المنهج التحليلي الذي سنقوم من خلاله بتحليل التطورات الخاصة ب تغيرات أسعار الصرف الدولية مع عناصر ميزان المدفوعات للدول محل الدراسة، كما إعتمدت الدراسة على أدوات التحليل الكلي نظرا للصيغة الكلية للموضوع، وذلك بالإستعانة ببعض الإحصائيات الواردة عن ميزان المدفوعات وسعر الصرف.

ثامنا: تقسيم البحث

سنحاول معالجة موضوع الدراسة عبر فصلين رئيسين بالإضافة إلى مقدمة وخاتمة، حيث نتناول في الفصل الأول الأدبيات النظرية والتطبيقية وذلك من خلال مبحثين، المبحث الأول يهتم بالأساس النظري المرتبط مباشرة بالموضوع، أما المبحث الثاني فيشتمل على مراجعة الأبحاث والدراسات العلمية السابقة والتي تناولت الموضوع بشكل مباشر أو غير مباشر، ثم ذكر أوجه الشبه والإختلاف، أما في الفصل الثاني تناولنا الدراسة الميدانية وذلك من خلال مبحثين أساسيين، المبحث الأول يتعلق بالطريقة المستخدمة في الدراسة ، أي تقديم كيفية إختيار مجتمع الدراسة والعينة، وتحديد المعطيات وطريقة جمعها، أما المبحث الثاني فيتعلق بالنتائج والمناقشة ، وتوجنا البحث بخاتمة تناولنا فيها أهم نتائج الدراسة المتوصل إليها مع توصيات مقترحة وآفاق للبحث.

تمهيد:

يعتبر سعر الصرف أحد أهم المتغيرات المؤثرة على العمليات الإقتصادية المحلية والدولية، ملم جعله يحضى بأهمية كبيرة في الإقتصاد، حيث أصبحت متغيرات السياسة الإقتصادية الخارجية متمثلة بسعر الصرف أكثر صعوبة وبجاجة إلى مزيد من الدراسة والتحليل، وذلك نظرا للأثر الذي تلحقه أسعار الصرف بميزان المدفوعات.

ويعد ميزان المدفوعات أهم سجل إقتصادي لأي بلد كان، فهو يقدم صورة واضحة عن نقاط القوة و الضعف في الموقف الخارجي للإقتصاد الوطني، فمن خلال دراسة مفرداته يعكس لنا درجة التقدم الإقتصادي في البلد ويمكننا من تحديد مركزه المالي بالنسبة للعالم الخارجي، لذلك فإنه غالبا ما يطلب صندوق النقد الدولي من جميع أعضائه تقديم موقف موازين مدفوعاتها سنويا لكون هذا الميزان من أهم المؤشرات دقة في الحكم على المركز الخارجي للبلد العضو، ومن جهة أخرى يعبر جانبي ميزان المدفوعات عن عمليات العرض والطلب على العملة المحلية، وبالتالي تكون لحركة أسعار الصرف عالميا تأثيرا مباشرا وجوهريا على مختلف عناصر هذا الميزان.

ومن أجل تسهيل الدراسة قسمنا هذا الفصل إلى مبحثين، المبحث الأول يهتم بالأساس النظري المرتبط مباشرة بالموضوع، وذلك من خلال تحليل ما له علاقة مباشرة بالقسم التطبيقي بصورة جد مختصرة ومركزة، أما المبحث الثاني فيشتمل على مراجعة الأبحاث والدراسات العلمية السابقة والتي تناولت الموضوع بشكل مباشر أو غير مباشر، ثم ذكر أوجه الشبه والإختلاف من حيث الهدف والعينة وطريقة المعالجة والإستنتاجات.

المبحث الأول: الأدبيات النظرية

يحتل موضوع سعر الصرف حيز كبير من الدراسات الاقتصادية والفكر الاقتصادي، وتأتي أهمية ذلك من خلال الآثار الاقتصادية التي يحدثها تغير سعر الصرف على المتغيرات الاقتصادية الكلية بشكل عام، وعلى موقف ميزان المدفوعات بشكل خاص.

المطلب الأول: الإطار النظري لسعر الصرف.

سنحاول في هذا المطلب توضيح مفهوم سعر الصرف وأنظمة ونظريات أسعار الصرف، ثم التطرق إلى ماهية سوق الصرف.

الفرع الأول: ماهية سعر الصرف.

سنقوم بداية بدراسة سعر الصرف من خلال تعريفه وطريقة تسعير العملات، كما سنحاول إظهار الصيغ المختلفة لسعر الصرف.

أولاً: مفهوم سعر الصرف

يعرف سعر الصرف بأنه عدد وحدات العملة الوطنية التي يستلزم دفعها لشراء وحدة واحدة من العملة الأجنبية، أو هو عدد وحدات العملة الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من العملة الوطنية¹، كما يقصد بسعر الصرف الذي يعبر عن قيمة العملة الوطنية بالنسبة للعملة الأجنبية²، ومهما تعددت المفاهيم المستخدمة في تعريف سعر الصرف فإنها تشترك في توضيح التالي³:

- يمكن التعبير عن سعر الصرف بعدد الوحدات أو القوة الشرائية؛
- تتعدد أسعار صرف العملة الواحدة بتعدد العملات المستخدمة في مقارنتها؛
- أن لكل عملة، سعر صرف معين مقابل العملات الأخرى؛
- أن سعر صرف العملة مشابه تماماً لسعر أي سلعة أخرى من ناحية آليات تحديده، مع وجود عوامل أخرى إضافية تؤثر في هذا السعر.

¹ موسى سعيد مطر وآخرون، التمويل الدولي، دار صفاء للنشر والتوزيع، ط1، الأردن، 2008، ص:43.

² Marie delaplace, **monnaie et financement de l'économie**, dunod, 2 édition, Paris, 2006, p :126.

³ حيدر نعمة الفرجي، أثر تقلب صرف اليورو في المخاطرة المصرفية، دراسة تحليلية، مداخلة مقدمة في المنتدى الدولي الأول حول: اليورو واقتصاديات الدول العربية، جامعة الأغواط، الجزائر، 20-18 أبريل 2005، ص8.

كما أنه هناك طريقتان لتسعير العملات وهما التسعير المباشر والتسعير غير مباشر، فالتسعير المباشر هو عدد الوحدات من العملة الأجنبية التي يجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من العملة الوطنية، وفي الوقت الراهن قليل من الدول من يستعمل هذه الطريقة، وأهم الدول التي تستعمل هذه الطريقة هي بريطانيا العظمى في المركز المالي في لندن بقياس الجنيه الإسترليني كما يلي: 1 جنيه إسترليني = 2.7 دولار، أما التسعير غير المباشر فهو عدد الوحدات من العملة الوطنية الواجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من العملة الأجنبية، ومعظم الدول في العالم تستعمل هذه الطريقة في التسعير بما في ذلك الجزائر¹، يقاس الدولار الأمريكي بعدد من الوحدات من الدينار كما يلي: 1 دولار = 70.56 دينار جزائري.

ثانيا: أنواع أسعار الصرف

في هذا الإطار يظهر سعر الصرف كسعر نقدي للعملة الأجنبية، ويعرف كقيمة للعملة المحلية بدلالة العملة الأجنبية (أو العكس)، ويمكن التمييز بين عدة أنواع للصرف نذكر منها مايلي²:

1- سعر الصرف الإسمي:

يعرف سعر الصرف الإسمي على أنه وحدة من عملة أجنبية بدلالة وحدات من العملة المحلية، ويتم تحديده طبقا للطلب والعرض على ذلك السعر في سوق الصرف في لحظة زمنية معينة، ولهذا يمكن لسعر الصرف أن يتغير تبعا لنظام الصرف المعتمد في البلد، وينقسم سعر الصرف الإسمي إلى قسمين سعر الصرف الرسمي وهو المعمول به في المبادلات التجارية الرسمية، وسعر الصرف الموازي وهو المعمول به في الأسواق الموازية، ويتغير سعر الصرف الإسمي يوميا إما بالتحسن أي ارتفاع سعر صرف العملة المحلية بالنسبة للعملة الأجنبية، وإما بالتدهور، لذا فإن سعر الصرف الإسمي ينظر إليه على أنه يقيس الأسعار النسبية بين عملتين نقديتين.

2- سعر الصرف الحقيقي:

يعرف سعر الصرف الحقيقي على أنه عدد الوحدات من السلع الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من السلع المحلية، وهذا يعني أن سعر الصرف الحقيقي يعتبر مفهوم حقيقيا يقيس الأسعار النسبية لسلعتين (القوة الشرائية)، لهذا فإن سعر الصرف الحقيقي سوف يعادل سعر الصرف الإسمي الذي يتعدل طبقا للاختلافات بين المستويات النسبية للأسعار المحلية مع المعدلات النسبية للأسعار الأجنبية.

¹ الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ط4، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، الطبعة الرابعة، الجزائر، 2005، ص: 96.

² زاهر عبد الحليم حضر، تأثير سعر الصرف على المؤشرات الكلية للاقتصاد الفلسطيني، رسالة ماجستير في الاقتصاد، غ منشورة، جامعة الأزهر (فلسطين)، 2012، ص-ص: 19-23، (بصرف).

3- سعر الصرف الفعلي:

يعبر سعر الصرف الفعلي عن المؤشر الذي يقيس متوسط التغير في سعر صرف عملة دولة ما بالنسبة لعدة عملات لدول أخرى في فترة زمنية معينة، وبالتالي فإن مؤشر سعر الصرف الفعلي يساوي متوسط عدة أسعار صرف ثنائية، وهو يدل على مدى تحسن أو تطور سعر صرف عملة ما بالنسبة لأسعار صرف مجموعة من العملات الأخرى.

4- سعر الصرف التوازني:

وهو سعر الصرف الذي يكون متسقا مع التوازن الإقتصادي الكلي، أي أن سعر الصرف التوازني يمثل التوازن المستديم لميزان المدفوعات عندما يكون الإقتصاد ينمو بمعدل طبيعي، فالصدمات الإسمية (النقدية) المؤقتة تؤثر على سعر الصرف الحقيقي وتبعده عن مستواه التوازني.

5- سعر الصرف الفعلي الحقيقي:

من أجل أن يكون مؤشر سعر الصرف الفعلي الحقيقي ذا دلالة ملائمة على تنافسية البلد تجاه الخارج، لا بد أن يخضع إلى التصحيح بإزالة أثر تغيرات الأسعار النسبية¹.

ثالثا: وظائف أسعار الصرف والعوامل المؤثرة فيه

سوف نورد في هذا الجزء من الدراسة بإختصار أهم وظائف أسعار الصرف والعوامل المؤثرة فيه.

1- وظائف أسعار الصرف

يتميز سعر الصرف بعدة وظائف نذكر منها ما يلي²:

1-1: وظيفة قياسية:

يمثل سعر الصرف حلقة وصل بين الأسعار المحلية والأسعار العالمية فالمنتجون المحليون يعتمدون على سعر الصرف لمقارنة الأسعار المحلية لسلعة ما مع أسعار السوق العالمية.

¹ عطاء الله بن طيرش، أثر تغير سعر الصرف على تحرير التجارة الخارجية- حالة الجزائر، رسالة ماجستير، غ منشورة، المركز الجامعي غرداية، 2011، ص: 49.

² جعفري عمار، إشكالية اختيار نظام الصرف الملائم في ظل التوجه الحديث لأنظمة الصرف الدولية، رسالة ماجستير، غ منشورة، جامعة بسكرة، 2013، ص: 19.

1-2: وظيفة تطويرية:

يستخدم سعر الصرف في الرفع من حجم صادرات معينة إلى مناطق معينة من تخفيض سعر صرف عملة هذه الصادرات حتى تكون هذه الأخيرة أرخص سعرا مقارنة بصادرات الشركاء التجاريين مثل ما يحدث من تبادل تجاري بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية حيث أن اليوان الصيني المنخفض مقارنة بالدولار أدى إلى إرتفاع حجم الصادرات الصينية إتجاه الولايات المتحدة الأمريكية ودول أخرى مقارنة بالسلع الأمريكية نحو الصين ودول أخرى كذلك.

1-3: وظيفة توزيعية:

يؤدي سعر الصرف وظيفة توزيعية على مستوى الإقتصاد الدولي من خلال إعادة توزيع الدخل القومي العالمي بين دول العالم فإذا إفترضنا أن اليابان تستورد القمح من الولايات المتحدة وارتفعت القيمة الخارجية للدولار الأمريكي مقابل الين فإن اليابان ستضطر إلى دفع زيادة في الدولارات لقاء واردا تها من القمح مما يؤثر على إحتياجات اليابان من الدولارات الأمريكية في حين ترتفع الإحتياجات الأمريكية من الدولارات.

2- العوامل المؤثرة في سعر الصرف:

توجد العديد من العوامل التي تؤدي إلى حدوث تقلبات في أسعار الصرف نذكر منها مايلي¹:

- تغير معدلات التضخم بإفتراض ثبات العوامل الأخرى: يؤدي التضخم إلى إنخفاض قيمة العملة في سوق الصرف، خاصة في حالة عدم إتخاذ إجراءات نقدية ومالية للحفاظ على قيمة العملة مرتفعة، فيتطلب الأمر تخفيض العملة في حالة الركود فيؤدي إلى إرتفاع قيمة العملة؛
- التغير في قيمة الصادرات والواردات: زيادة حصيلة الدولة من الصادرات والفائض في الحساب الجاري يؤديان إلى زيادة العملات الأجنبية وتراكمها فيترتب عن ذلك تغير في سعر الصرف وإرتفاع في قيمة العملة الوطنية؛
- درجة الإنفتاح على العالم الخارجي تجاريا: يمكن قياس درجة الإنفتاح ح بمدى إنفتاح الدولة مع الخارج، ويمكن التعبير عنه بقسمة إجمالي الصادرات والواردات على إجمالي الناتج المحلي، فكلما كان تكامل الدولة كبيرا مع الخارج كلما إزدادت درجة الإنفتاح، فالدول النامية تتميز بضعف درجة الإنفتاح، أما الدول الصناعية فتتميز بدرجة إنفتاح كبيرة، وعادة ما تتعرض هذه الدول لصدمات خارجية فيؤثر ذلك على سعر الصرف.

¹ بوعبد الله علي، أثر الأسواق المالية الناشئة على استقرار أسعار الصرف في الدول العربية ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، غ منشورة، جامعة بسكرة، 2014، ص-ص:69-70.

كذلك فإن مستوى إنفتاح حركة التدفقات الرأسمالية يؤثر بدرجة كبيرة ومباشرة على أسعار الصرف، ففي حالة زيادة هذه التدفقات أكبر من الطاقة الإستيعابية للإقتصاد الوطني، يؤدي ذلك إلى زيادة الإحتياجات الأجنبية وبالتالي إرتفاع قيمة العملة الوطنية، ويحدث العكس في حال هروب رأس المال إلى الخارج¹؛

- الإحتياجات من النقد الأجنبي: تحتفظ الدول بإحتياطي النقد الأجنبي لمقابلة الواردات والمدفوعات الخارجية، حيث أن توفر إحتياجات كبيرة من النقد الأجنبي يمكن أن يحافظ على إستقرار أسعار الصرف-عادة في ظل نظام سعر الصرف الثابت- ويساعد على حمايته من التدهور، والتي قد تنتج من الصدمات الداخلية والخارجية؛

- تدخلات السلطة النقدية: تحصل هذه التدخلات عندما يحاول البنك المركزي التدخل في السوق بيع أو شراء لدعم قيمة العملة؛

- التغيير في معدلات الفائدة: إرتفاع معدلات الفائدة الحقيقية سوف يجذب رأس المال الأجنبي وهذا ما يؤدي إلى إرتفاع قيمة العملة بسبب الطلب عليها، أما في حال إرتفاع أسعار الفائدة الدولية فهذا يحفز المستثمرين على طلب العملة الأجنبية وذلك للحصول على عوائد أكثر في الأسواق الدولية، وبالتالي إرتفاع قيمة العملة الأجنبية وإنخفاض سعر صرف العملة المحلية؛

- الوضع السياسي القائم في الدولة: يعتبر الإستقرار الأمني والسياسي للدولة من أهم العوامل المؤثرة على النشاط الإقتصادي خاصة الإنتاج من أجل التصدير، ما يؤدي ذلك إلى إختلال الميزان التجاري وإنعكاس ذلك سلبا على أسعار الصرف، وأيضا عدم وجود مناخ مناسب لإستقطاب رؤوس الأموال الأجنبية.

الفرع الثاني: أنظمة ونظريات أسعار الصرف

سنحاول في هذا الجزء من الدراسة سرد أهم أنظمة أسعار الصرف والنظريات المفسرة لسعر الصرف بإختصار.

أولا: أنظمة أسعار الصرف

تطورت أنظمة أسعار الصرف في إتجاهين مختلفين منذ إنهيار نظام بريتون وودز عام 1971م، حيث تميز الإتجاه الأول بالمحافظة على إستقرار أسعار الصرف ضمن تكتلات إقليمية كما في البلدان الأوروبية أما الإتجاه الثاني فقد تميز بالمرونة بين العملات الرئيسية، وفي ظل هذا النظام تواجه الدول النامية خيارين، إما تعويم عملاتها مقابل العملات الأخرى أو تثبيت قيمة عملاتها إلى عملة رئيسة أو سلة من العملات ، أما في الدول الناشئة فأهمية نظم

¹ حيدر عباس وآخرون، محددات سعر الصرف في السودان، سلسلة بحثية تصدرها الإدارة العامة للبحوث والإحصاء بنك السودان المركزي، الإصدار رقم 07، 2005، ص: 16.

أسعار الصرف تقفل في الدور الذي تلعبه في إنجاح برامج الإصلاح الإقتصادي في المدى القصير وفي العمل على إستمرار نتائج سياسات التحرير في المدى الطويل وذلك بهدف الإسراع في التحولات الهيكلية للاقتصاد.

وعلى الرغم من أن العديد من البلدان لا يتل نتهج نظم أسعار الصرف الثابتة أو غيرها من أنواع أنظمة الصرف، فقد إزداد عدد الدول التي إعتمدت نظماً أكثر مرونة على مدار العقد الماضي ومن المرجح إستمرار هذا الإتجاه نظراً لما توفره النظم المرنة من حماية أفضل ضد الصدمات الخارجية وما تحققه من إستقلالية أكبر في السياسة النقدية¹.

حيث تشير مراجع صندوق النقد الدولي إلى ثمانية نظم صرف رئيسية تطبقها الدول الأعضاء مع إختلافها في الأهداف والأسس التي تعتمدها كل دولة لتحقيق السعر الأمثل لعملتها الوطنية وتضم النظم الثمانية الرئيسية لأسعار الصرف ما يلي²:

- السماح بتداول عملة دولة أخرى محلياً كالـدولار مثلاً بدلاً عن العملة الوطنية أو الإنضمام إلى إتحاد نقدي يصدر عملة واحدة لكل الدول الأعضاء؛

- إلتزام السلطة النقدية بربط العملة الوطنية بعملة أجنبية بسعر صرف ثابت غير قابل للتغيير أو التعديل تحت إشراف مجلس العملة؛

- ربط سعر العملة الوطنية بعملة أجنبية واحدة أو مجموعة من العملات ويسمح هذا النظام بتحريك سعر العملة

صعوداً أو هبوطاً بحد أقصى 1% فيها يعرف باسم التعويم المدار وهو أكثر النظم التي تلقى إقبالاً بين الدول؛

- ربط سعر الصرف بعملة أجنبية أخرى مثل السابق ولكن مع السماح بالتحرك صعوداً أو هبوطاً بنسبة تزيد عن 1%؛

- نظام الربط المتحرك الذي يقتضي بإجراء تعديل دوري بسيط لسعر صرف العملة الوطنية طبقاً لجدول معلن مسبقاً أو إستجابة لمؤشرات إقتصادية متفق عليها؛

- نظام الهوامش المتحركة والذي يسمح بصعود وهبوط العملة في إطار سعر ثابت يجرى تعديله طبقاً لجدول معلن مسبقاً أو إستجابة لمؤشرات إقتصادية متفق عليها، وهو نظام يعتمد على إستقرار الأسعار كأساس لتحديد سعر الصرف؛

¹ مشهور هذلول بربر، العوامل المؤثرة في انتقال اثر أسعار صرف العملات الأجنبية على مؤشر الأسعار في الأردن (1985-2006)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في الفلسفة في تخصص المصارف، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، غ منشورة، الأردن، 2008، ص : 31.

² زاهر عبد الحليم خضر، مرجع سابق، ص 25.

- التعويم المدار: حيث تقوم السلطات النقدية بموجبه بتوجيه أسعار الصرف من خلال التدخل المباشر بالبيع أو الشراء في أسواق النقد؛
- التعويم الكامل طبقا لحركة الأسواق حيث يقتصر دور البنك المركزي على إمتصاص التقلبات الحادة وتحقيق الإعتدال المطلوب دون تدخل في اتجاه الأسعار صعودا أو هبوطا.

ثانيا: النظريات المفسرة لسعر الصرف

حاولت العديد من النظريات الإقتصادية إيضاح كيفية تحديد أسعار الصرف، في ظل إختلاف المؤشرات الإقتصادية والمالية، كما إرتبطت هذه النظريات بالأنظمة النقدية الدولية، حيث إتخذت مقاييس مختلفة في إتخاذ المعايير التي يتم وفقها إختيار النظام النقدي، حيث سنحاول سرد أهم هذه النظريات بإختصار.

1- نظرية تعادل القوة الشرائية:

يعود الفضل في المعالجة الحديثة لهذه النظرية إلى غوستاف كاسل الذي يعتبر أول من إستخدم هذا المصطلح في عام 1918، وتتطلب الفكرة الأساسية لهذه النظرية كون أن القيمة التوازنية للعملة في المدى الطويل تتحدد بالنسبة بين الأسعار المحلية والأسعار الخارجية¹.

حيث أن القيمة الخارجية لسعر صرف عملة دولة ما يتحدد وفق قوتها الشرائية في السوق المحلية بالنسبة لقوتها الشرائية في الأسواق الخارجية أي أن العلاقة السائدة هي علاقة الأسعار السائدة في الدولة المحلية بالنسبة للأسعار السائدة في الدول الأخرى التي تتشارك معها في التبادل التجاري وعليه فإن التغيرات التي تحدث على مستوى أسعار الصرف تعكس التباين في الأسعار النسبية لكلا الدولتين.

2- نظرية تعادل أسعار الفائدة:

تعتبر هذه النظرية من بين المحددات الرئيسية لسعر الصرف، قام (Keens.1923) بإستكشاف العلاقة الموجودة بين سعر الصرف وسعر الفائدة، حيث أخذ بعين الاعتبار مسألة تكون سعر الصرف الآجل ووضع على ضوء ذلك علاقته الشهيرة لتكافؤ أسعار الفائدة وتسعى نظرية تعادل أسعار الفائدة للكشف عن الترابط الموجود بين السوق النقدي الوطني وسوق الصرف، من خلال المبدأ المتمثل في أن تغير معدلات الفائدة في بلدين لا بد وأن

¹ بوعبد الله علي، مرجع سابق، ص: 71.

يؤثر في نسبة تغير سعر الصرف، فأى إختلاف بين معدلات الفائدة بين بلدين ينتج عنه إما تحسن أو تدهور للعملة المحلية بالنسبة للعملة الأجنبية حسب هذه النظرية لا يمكن للمستثمرين الحصول على معدلات عائد مرتفعة في الخارج عن تلك الممكن تحقيقها في السوق المحلي عند توظيفهم للأموال في دول أخرى، أين يكون معدل الفائدة أكبر من ذلك السائد في السوق المحلي، لأن الفارق بين معدلات الفائدة يتم تعويضه بالفارق بين سعر الصرف الآني وسعر الصرف الآجل¹.

3- نظرية الأرصدة (حالة ميزان المدفوعات):

حسب هذه النظرية فان القيمة الخارجية للعملة تتحدد على أساس ما يطرأ على ميزان المدفوعات من تغير، فإذا حقق ميزان المدفوعات للدولة فائض فان ذلك يعني زيادة الطلب على العملة الوطنية، وهو ما يؤدي إلى إرتفاع قيمتها الخارجية، وأما عن حدوث عجز في ميزان المدفوعات فان ذلك يدل على زيادة العرض من العملة الوطنية مما يؤدي إلى إنخفاض قيمتها الخارجية².

4- نظرية مستوى الإنتاجية:

يرى أصحاب هذه النظرية أنه من أجل تحقيق التوازن الإقتصادي والإستقرار النقدي للدولة يجب أن يسير سعر الصرف في نفس إتجاه القوة الإنتاجية لهذه الدولة بإعتبار أن لحجم وكفاءة الجهاز الإنتاجي الأثر البالغ في تحديد سعر صرف العملة المحلية، فكلما زادت إنتاجية القطاعات المختلفة للإقتصاد الوطني كلما زادت حركة رؤوس الأموال الأجنبية إلى الداخل قصد الإستثمار، كما تؤكد هذه النظرية على ضرورة تعويم العملة المحلية بالشكل الذي يتناسب وإنتاجية الإقتصاد الوطني في قطاعاته أو سيؤدي إلى إختلال التوازن الإقتصادي الكلي³.

إن لميزان المدفوعات أهمية كبيرة في تفسير مستوى سعر الصرف، حيث أن رصيد الميزان التجاري يوضح لنا كل العمليات الخاصة بالواردات والصادرات من السلع، والذي من شأنه أن يؤثر على سعر الصرف الفعلي لأن الواردات والصادرات من السلع مرتبطة بالعلاقة بين مستوى الأسعار المحلية والخارجية، وبالتالي فان فائض أو عجز ميزان المدفوعات حسب هذه النظرية هو السبب في تراجع أو تحسن سعر صرف العملة المحلية⁴.

¹ مراد عبد القادر، دراسة أثر المتغيرات النقدية على سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار خلال الفترة 1974-2003، رسالة ماجستير، غ منشورة، جامعة ورقلة، 2011، ص ص: 10-11.

² بوعبد الله علي، مرجع سابق، ص: 73.

³ بن زابر مبارك، نظرية الأسواق الفعالة، دراسة حالة سوق الصرف، رسالة ماجستير، غ منشورة، المركز الجامعي بشار، 2006، ص: 26.

⁴ كمال العقرب، أثر تغيرات سعر الصرف على ميزان المدفوعات حالة الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، غ منشورة، جامعة سعد دحلب البليدة، 2006، ص: 23.

الفرع الثالث: سوق الصرف وسياسة سعر الصرف

سنحاول في هذا الجزء من الدراسة سرد ماهية سوق الصرف وسياسة سعر الصرف بإختصار.

أولاً: ماهية سوق الصرف

هو المكان الذي يتم فيه تبادل العملات المختلفة، ولكن هذا المكان ليس محدوداً بجيز جغرافي، وإنما يقصد به شبكة العلاقات الموجودة بين وكلاء الصرف في كل البنوك المنتشرة عبر مختلف أنحاء العالم بالإضافة إلى اللقاءات الفعلية بين وكلاء الصرف في غرفة خاصة بالصرف موجودة على مستوى البورصة¹.

كما أن هناك نوعين من سوق الصرف، سوق الصرف الحاضرة وهي الأسواق التي يتم فيها التعامل على أساس أسعار الصرف الحاضرة وسوق الصرف الآجلة (المستقبلية) يتم فيها التعامل على أساس أسعار الصرف الآجلة، وهي التي يتم فيها من الآن الإتفاق على بيع أو شراء عملة أجنبية طبقاً للسعر الآجل على أن يؤجل إتمام التسليم والتسلم إلى حين حلول الفترة المتفق عليها².

ثانياً: سياسة سعر الصرف

تعتبر سياسة الصرف جزءاً من السياسة الإقتصادية تسمح بتحقيق أهداف التشغيل الكامل، النمو، إستقرار الأسعار والتوازن الخارجي، وتعد سياسة الصرف من ضمن السياسات المتعددة التي تلجأ إليها السلطات النقدية ببلدان العالم بهدف إدارة الإقتصاد الوطني ودعم نموه والحد من الخلل في توازناته³، كما تعتبر جزءاً من السياسة الإقتصادية الكلية، فهي تسمح بتحقيق أهداف التشغيل الكامل والنمو وإستقرار الأسعار والتوازن الخارجي⁴.

إن عدم التمكن من التنبؤ بأسعار صرف العملة بمستوى معقول من اليقين يجعل الدخول في مختلف الالتزامات مع العالم الخارجي مسألة تكتنفها العديد من المخاطر، مما يؤثر بشكل كبير على الأطراف الخارجية.

تعرف مخاطر الصرف بأنها " تلك المخاطر التي تنشأ نتيجة التقلبات أو التغيرات العكسية المحتملة في أسعار صرف العملات، أو في المراكز المحتفظ بها من تلك العملات"⁵.

¹ عبد الجليل هجيرة، أثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري، رسالة ماجستير، غ منشورة، جامعة تلمسان، 2012، ص:28.

² زغلول رزق، التجارة الدولية، كلية التجارة، جامعة الرقازيق، مصر، 2010، ص: 130.

³ محمود حميدات، مدخل للتحليل النقدي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط 2000، ص 105.

⁴ Jean Languat, Pascal vanhove, **économie général**, Dunod, Paris 2001, P 384 .

⁵ طارق حماد عبد العال، إدارة المخاطر، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003، ص: 206.

المطلب الثاني: سعر الصرف واختلالات ميزان المدفوعات

تتبط مختلف الدول مع بعضها بعلاقات متبادلة تتطلب تسويتها إجراء مدفوعات خارجية بين مختلف أطرافها، فتعمل كل دولة على تسجيل مختلف المعاملات الاقتصادية التي تتم بينها وبين سائر دول العالم خلال السنة، وعليه فإن هذه المعاملات وضعت تحت سجل إسمي بميزان المدفوعات، لهذا نحاول إبراز مفهومه ومكوناته.

الفرع الأول: ماهية ميزان المدفوعات ومكوناته

نتطرق في هذا الجزء من الدراسة عن بعض المفاهيم الواردة في ميزان المدفوعات، إضافة إلى المفردات التي يتكئون منها الميزان، ومن أجل ذلك أوردنا العناصر التالية:

أولاً: ماهية ميزان المدفوعات

في هذا الجزء نحاول تسليط الضوء على ميزان المدفوعات، وذلك من خلال تعريفه وإبراز أهميته.

1- تعريف ميزان المدفوعات:

هناك مجموعة من التعاريف تعكس إجتهدات متعددة من حيث المصدر والشكل لكنها منسجمة من حيث المعنى، ومن بين تلك التعاريف نذكر ما يلي:

ميزان المدفوعات لأي بلد هو بيان حسابي يسجل قيم جميع السلع والخدمات، والهبات والمساعدات الأجنبية، وكل المعاملات الرأسمالية، وكميات الذهب النقدي الداخلة والخارجة من هذا البلد لفترة زمنية معينة عادة سنة؛ أي أن ميزان المدفوعات هو تقرير يأخذ في الحسبان قيم جميع العمليات الاقتصادية التي تتم بين البلد وبقية البلدان المتعاملة معهما، كما يعرف ميزان المدفوعات لدولة ما بأنه سجل منظم أو بيان حسابي شامل لكل المعاملات الاقتصادية التي تتم بين المقيمين في الدولة والمقيمين في الدولة الأخرى خلال فترة زمنية عادة ما تكون سنة¹.

تعريف صندوق النقد الدولي لميزان المدفوعات " هو بيان إحصائي يلخص بشكل منهجي ومنظم، ما يجري من معاملات بين اقتصاد معين والعالم الخارجي لفترة زمنية محددة²، كما يقدم صندوق النقد الدولي تعريفاً (أسلوباً) وظيفياً لميزان المدفوعات، كما ورد في التعريف عن طريق الإشارة إلى الوظائف والمهام التي ينبغي على الميزان تبيانها، إذ يعرف بأنه عبارة عن سجل يعتمد على القيد المزدوج ويغطي إحصائيات فترة معينة بالنسبة إلى:

¹ عمر مؤذن، تغير سعر صرف الدينار الجزائري وأثره على ميزان المدفوعات في الفترة (1990-2010)، رسالة ماجستير، غ منشورة، المدينة، الجزائر، 2012، ص: 60.

² صندوق النقد الدولي، دليل ميزان المدفوعات، الطبعة السادسة، 2008.

- التغيرات في مكونات أصول إقتصاديات دولة بسبب التعامل مع بقية دول العالم؛
- التغير في القيمة الشاملة لأصول إقتصاديات دولة بسبب هجرة الأفراد؛
- كل التغيرات الأخرى في القيمة الشاملة، أو في مكونات ما تحتفظ به الدولة من ذهب نقدي وحقوق السحب الخاصة في صندوق النقد الدولي، وكذلك حقوقها وإلتزاماتها تجاه بقية بلدان العالم.

2- العوامل التي تؤثر على ميزان المدفوعات

هناك مجموعة من العوامل التي تؤثر على ميزان المدفوعات وتتمثل في ما يلي¹:

1-2: التضخم: يؤدي التضخم إلى إرتفاع الأسعار المحلية التي تصبح نسبياً أعلى من الأسعار العالمية، فتتخفف الصادرات وتزداد نسبة الواردات نظراً لجاذبية أسعار السلع الأجنبية.

2-2: معدل نمو الناتج المحلي: تؤدي الزيادة في دخل الدولة المعينة إلى زيادة الطلب على الواردات وعلى العكس يؤدي إنخفاض في دخل الدولة المعينة إلى إنخفاض الطلب على الواردات.

2-3: الإختلاف في أسعار الفائدة: إرتفاع أسعار الفائدة في الداخل يؤدي إلى جذب رؤوس الأموال إلى الداخل، وعلى العكس يؤدي إنخفاض أسعار الفائدة في الداخل خروج رؤوس الأموال إلى الخارج، وذلك بسبب المراكز المالية العالمية تصبح أكثر جاذبية للمستثمرين.

2-4: سعر الصرف: يؤدي إرتفاع القيمة الخارجية للعملة إلى خفض القدرة التنافسية للسلع والخدمات المنتجة محلياً، وعلى العكس من ذلك يؤدي إنخفاض سعر الصرف إلى زيادة قدرة التنافسية للصادرات.

ثانياً: مكونات ميزان المدفوعات

نحاول في هذا الجزء تسليط الضوء على هيكل ميزان المدفوعات، من خلال الإشارة بالتفصيل إلى البنود المكونة له، كما تجدر الإشارة إلى أن صندوق النقد الدولي يقترح طريقة لإعداد الميزان في دليل ميزان المدفوعات، وهو ما كانت تعتمده الجزائر لغاية تبنيها تطبيق الطبعة الخامسة منذ 1993، ووفقاً لهذه الطبعة فإن ميزان المدفوعات مهيكلاً وفق ميزانين هما: ميزان العمليات الجارية، وميزان عمليات رأسمال.

حيث ينقسم ميزان المدفوعات عمودياً إلى قسمين أساسيين هما²:

¹ بسام الحجار، العلاقات الإقتصادية الدولية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 2003، ص 64.

² أميمة خالد، أزمة الديون السيادية و انعكاساتها على موازين مدفوعات دول المغرب العربي (دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2005-2011)، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، غ منشورة، جامعة بسكرة، 2013، ص:75.

1- الجانب الدائن: وتسجل فيه كل عملية يترتب عنها دخول للعملة الأجنبية، أي أن الصادرات وكل ما من شأنه خلق حقوق للدولة قبل المستوردين الأجانب أو دخول لرأس المال يقيد في الجانب الدائن.

2- الجانب المدين: وتسجل فيه كل عملية يترتب عنها عملية دفع أو إلتزام بالدفع للدول الأخرى، أي أن الواردات وكل ما من شأنه خروج للعملة الأجنبية من الدولة إلى الدول الأخرى يقيد في الجانب المدين.

أما أفقياً فهناك العديد من التقسيمات، إلا أن التقسيم الأكثر إتفاقاً هو الذي يقسم ميزان المدفوعات إلى ثلاثة أقسام، وذلك كما يلي:

أ - حساب العمليات الجارية:

يشمل الحساب الجاري في ميزان المدفوعات مجموعة متنوعة من التدفقات المالية الناتجة عن المعاملات الدولية التي يكون من شأنها التأثير على حجم الدخل الوطني بصورة مباشرة سواء بالزيادة أو بالنقصان، لذلك يطلق عليه أحيانا إسم حساب الدخل، وينقسم هذا الحساب إلى الحساب التجاري وميزان الخدمات وحساب التحويلات من جانب واحد، كما يلي¹:

1- الميزان التجاري (المعاملات المنظورة):

ينقسم الحساب التجاري بدوره إلى حسابين فرعيين، في هذا الميزان تدرج كافة المعاملات الإقتصادية التي تبدي تأثيراً على ميزان المدفوعات في السنة نفسها، يتعلق بتجارة السلع خلال الفترة محل الحساب، أي أنه تسجل فيه التجارة المنظورة، أي صادرات وواردات السلع، فتسجل الصادرات السلعية دائنة في الميزان التجاري وفق طريقة (FOB)*، أما الواردات السلعية فتسجل في الجانب المدين وفق طريقة (CIF)*، حيث يعكس الفائض في الميزان التجاري قوة ومثانة الإقتصاد.

2- ميزان الخدمات (المعاملات غير المنظورة):

تسجل في ميزان الخدمات جميع المعاملات الخدمية، ويسمى حساب المعاملات غير المنظورة، لأنها لا تقع تحت أعين الجمارك ولا يحصونها في سجلاتهم، ومن أمثلة صادرات الخدمات:

¹ خليفة عزي، سعر صرف الدينار الجزائري بين نظام الثبيت ونظام التعويم المدار وتأثيره على ميزان المدفوعات (1985-2008)، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، غ منشورة، جامعة المسيلة، 2012، ص:07.

* فوب"FOB": Free on board، إدخال قيمة الخدمات المتعلقة بالنقل حتى الحدود الجمركية للإقتصاد المصدر ضمن قيمة البضاعة، وهذا من أجل فصل قيمة السلعة عن الخدمات المتصلة بها.

** سيف"CIF": Cost, insurance, and freight تتضمن بالإضافة إلى قيمة السلعة: رسوم الشحن، التأمين، الخدمات التوزيعية والنقل حتى ميناء الوصول بالإضافة للضرائب على الواردات في حالة الاستيراد.

إستخدام الأجانب لشركة النقل والملاحة الوطنية، إنفاق الأجانب على السياحة في الداخل، وتسجل صادرات الخدمات في الجانب الدائن في ميزان التجارة غير المنظورة، أما وارداتها فتسجل في الجانب المدين، ومن أمثلتها نجد مدفوعات لشركات النقل الأجنبية، ومدفوعات المواطنين لبلاد أجنبية لأغراض التعليم أو البعثات الدبلوماسية...

3- حساب التحويلات :

يتعلق بمبادلات تمت بين الدولة والخارج خلال فترة، ويسجل فيه كافة التحويلات والمدفوعات من جانب واحد، والتي تتلقاها دولة ما من دول العالم الخارجي في الجانب الدائن، بلعتبرها تمثل في هذه الحالة حقا للدولة تجاه العالم الخارجي، وتندرج فيه كافة المبادلات التي تتم بين الدولة والخارج دون مقابل، فهي عمليات غير تبادلية أي تكون من جانب واحد ولا يترتب عنها حق أو دين، ويشتمل أساسا على:

- التحويلات الخاصة بالعمال الوطنيين في المهجر لصالح عائلاتهم وذويهم؛
- المنح والهبات لصالح أو من عند المنظمات ذات الطابع الاجتماعي، الإنساني والفكري لصالح الحكومة أو للأفراد؛

- بعض التحويلات العمومية في شكل إعانات.

ب- حساب رأس المال:

ويشمل حركة رؤوس الأموال التي من شأنها أن تحدث تغييرا في مراكز الدائنة والمدينة للدولة وهي تنقسم بدورها إلى قسمين¹:

1- حساب رؤوس الأموال طويلة الأجل:

ويقصد بها حركات رؤوس الأموال من الدولة إلى الخارج والعكس لمدة تزيد عن سنة، وتتضمن كل من الإستثمارات المباشرة والقروض الطويلة الأجل وأقساط سدادها، بحيث يتم تسجيل كل من الإستثمار الوطني للخارج والقروض الوطنية وأقساط سداد القروض الأجنبية في الجانب المدين كونها يترتب عليها مدفوعات خارجية، بينما يتم تسجيل كل من القروض الأجنبية والإستثمار الأجنبي المباشر وأقساط سداد القروض الوطنية في الجانب الدائن كونها يترتب عليها دخول نقد أجنبي.

¹ جهات عمر، أثر تقلبات سعر الصرف على ميزان المدفوعات - دراسة حالة الجزائر -، رسالة ماجستير في علوم التسيير، غ منشورة، جامعة الجزائر، 2011، ص- ص : 34-35.

2- حساب رؤوس الأموال قصير الأجل:

وتتضمن حركة رؤوس الأموال من داخل الدولة نحو الخارج أو العكس والتي تقل عن سنة، وتتم هذه الحركة بصفة تلقائية وذلك لعدة أغراض نذكر أهمها فيما يلي:

- الخوف من الظروف الاقتصادية والسياسية غير الملائمة، ما يؤدي ذلك إلى هروب رؤوس الأموال واللجوء إلى بلد يتمتع بظروف أفضل؛

- مستويات أسعار الفائدة، حيث تتجه هذه الأموال نحو أسعار الفائدة المرتفعة بغرض تحقيق مكاسب أكبر؛

- المضاربة التي قد تحصل عندما يتوقع المضاربين إرتفاع أسعار عملة بلد ما فيلجئون إلى تحويل أموالهم نحو ذلك البلد وفي حالة تحقق توقعاتهم فإنهم يبيعون مشترياتهم من العملة.

ج- حساب التسويات الرسمية:

وهو تركيب لمجموع هياكل ميزان المدفوعات مثل العمليات الجارية، وكذلك حركات رؤوس الأموال إضافة إلى الأخطاء والسهو ويستخدم رصيده من أجل أن تستدل به السلطات النقدية وكذلك إحتياطات الصرف (العملات الصعبة الأجنبية، حقوق السحب الخاصة ، والذهب)، ويستطيع أن يتأثر بزيادة هذه الإحتياطات الدولية كعملية مديونية خارجية إتجاه بنوك مركزية أخرى أو هيئات مالية¹.

كما يعتبر حساب السهو والخطأ أحد بنود ميزان المدفوعات، حيث يتم تقييم عمليات تم إغفالها في الحسابات السابقة، ويمكن من خلاله تصحيح خطأ ورد في تلك الحسابات، وقد يكون الغرض من التسجيل في حساب السهو والخطأ هو إحداث عملية توازن ظاهري أو حسابي للميزان الكلي.

ونظرا لعدم قدرة الجهاز الإحصائي للبلد على حصر جميع المعاملات الإقتصادية التي تتم مع العالم الخارجي يتم إدراج حساب السهو والخطأ ليتطابق مجموع الحسابات الدائنة مع مجموع الحسابات المدينة².

يمكن القول أن رصيد ميزان المدفوعات الدولية يتحدد بالرصيد النهائي للحساب الجاري، وحساب رأس المال، فيحقق ميزان المدفوعات فائضا عندما يكون مجموع الجانب الدائن لكل من هذين الحسابين أكبر من الجانب المدين فيهما، ويتحقق العجز إذا كان الجانب المدين فيهما أكبر من الجانب الدائن، ويتم تسوية الفائض أو العجز حسابيا

¹ الأخصر عزي، صرف الدينار الجزائري بين واقع السوق والصدوق النقدي الدولي 1990-2002، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، جامعة الجزائر، 2006، ص:123.

² بسام الحجار، العلاقات الاقتصادية الدولية، مع المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، الطبعة الأولى، 2003، ص:60.

بواسطة التحركات في عناصر الإحتياطات الدولية، وبعد ميزان المدفوعات متوازنا حسابيا، لذا يجب أن نفرق بين هذا التوازن الحسابي والتوازن بالمفهوم الإقتصادي الذي يتحقق إذا تساوى مجموع الجانب المدين في ميزاني المعاملات الجارية والرأسمالية، مع مجموع الجانب الدائن فيهما، أما التوازن الحسابي فهو توازن حتمي ولا بد أن يتم¹.

الفرع الثاني: التوازن والإختلال في ميزان المدفوعات

يعتبر ميزان المدفوعات من الناحية المحاسبية متزنا نتيجة لمبدأ القيد المزدوج المتبع عند تسجيل كل عملية، وبالتالي فإن الإختلال المقصود به في هذا الميزان هو الإختلال الإقتصادي، أي قد تكون هناك إختلالات إما إيجابية في شكل فائض أو سلبية في شكل عجز، نظرا للعلاقات التبادلية لمختلف الدول، كما تشير حالات ميزان المدفوعات في أي دولة إلى أن الرصيد النهائي من البنود المستقلة أي قبل إجراء التسوية لن يخرج عن حالة من الحالات التالية:

أولاً: التوازن في ميزان المدفوعات:

هناك نوعان من توازن ميزان المدفوعات، وهما التوازن المحاسبي والتوازن الاقتصادي، ولا بد من أن نفرق بينهما²: يقصد "بالتوازن المحاسبي" في ميزان المدفوعات لأي دولة، هي حتمية التوازن الحسابي بين مجموع المتحصلات ومجموع المدفوعات، وذلك بعد إضافة برد السهو والخطأ، ويتم ذلك بتسجيل العمليات وفق قاعدة القيد المزدوج المتعارف عليه في المحاسبة، فهو يقدم فقط وصف محاسبي لميزان المدفوعات.

وأما "التوازن الإقتصادي" أو الحقيقي أو الخارجي لميزان المدفوعات، فهو الذي يتعلق ببعض حسابات ميزان المدفوعات، ويتم بمقارنة القيمة الكلية لجانب الدائن مع القيمة الكلية لجانب المدين الخاصة بكل حساب، فعند حدوث عدم توازن بين جانبي الحساب يوصف الميزان بأنه مختل إقتصاديا، وأما إذا حدث العكس يوصف الميزان بأنه متوازن إقتصاديا، ويعتبر التوازن الإقتصادي حالة نظرية قلما تتحقق، كما تجدر الإشارة إلى أن حالة التوازن في ميزان المدفوعات تنعدم فيها بنود الموازنة وتكون مساوية للصفر.

¹ السيد محمد أحمد السيريني، التجارة الخارجية، الدار الجامعية، مصر، 2009، ص- ص: 235- 236.

² أحيمه خالد، مرجع سابق، ص: 84.

ثانيا: الإختلال في ميزان المدفوعات

بعد تعرضنا إلى التوازن الإقتصادي لميزان المدفوعات، نلاحظ أن التوازن قلما يحدث، بحيث هي إحدى الحالات الثلاث لميزان المدفوعات التالية: الفائض، العجز، التوازن، وكل من الفائض والعجز يعد إختلالا لميزان المدفوعات، وعادة ما يتم التمييز بين حالتين رئيسيتين فيما يخص الإختلال الحاصل في ميزان المدفوعات هما الإختلال المؤقت والإختلال الهيكلي، إضافة إلى إختلال آخر هو الإختلال المستمر.

1- الإختلال المؤقت:

لا يثير الإختلال المؤقت مشكلات كبيرة، ويمكن إعتباره عاديا لأنه لا يكون مرتبطا بالبنية الاقتصادية للبلد أو بالهيكل الاقتصادي فيه لأنه سرعان ما يزول بزوال أسبابه، ومع ذلك قد يساهم حساب رأس المال أحيانا وبشكل مباشر في ظهور العجز المؤقت في ميزان المدفوعات كحالة بعض البلدان التي تلعب فيها التدفقات التلقائية لرؤوس الأموال قصيرة الأجل دورا كبيرا في حساب رأس المال بشكل تقليدي، فقد تسبب بعض التغيرات الكبرى في أسعار الفائدة العالمية أو في أسعار بعض العملات الدولية الرئيسية، أو في الظروف السياسية في تدفق رؤوس أموال قصيرة الأجل ضخمة إلى خارج البلد دون أن يقابلها تدفقات ماثلة إليه مما يؤدي إلى حدوث العجز في موازين المدفوعات لهاته البلدان، وعموما هناك عدة صور للعجز المؤقت في ميزان المدفوعات نذكر منها¹:

1-1: الإختلال العارض(العشوائي):

هو ذلك الإختلال الحاصل في التوازن الإقتصادي الخارجي للدولة نتيجة لظروف طارئة كالكوارث الطبيعية، والمشاكل المصاحبة للحروب، ويتصف هذا النوع من الإختلال بقصر مدته.

2-1: الإختلال الموسمي:

ويصيب هذا النوع من الإختلال التوازن الإقتصادي لفترة زمنية أقل من سنة، وعادة ما يتكرر حدوثه خاصة في الدول النامية، ويحدث هذا النوع من الإختلالات في البلدان التي تعتمد صادراتها على منتجات موسمية، ك إرتفاع صادرات الغاز الطبيعي الجزائري في فصل الشتاء.

¹ خليفة عزي، مرجع سابق، ص-ص:14-15.

3-1: الإختلال الدوري:

يصيب هذا النوع من الإختلال الدول الرأسمالية، إذ يرتبط إرتباطا مباشرا بالدورات الإقتصادية، سواء فترة الرواج أو الكساد في الإقتصاد الوطني، فحدوث العجز والفائض يعكس إختلالا دوريا، وقد ينتقل هذا العجز من دولة لأخرى بسبب التبادل التجاري، كما حدث خلال الأزمة الإقتصادية العالمية (1929-1933).

4-1: الإختلال الإتجاهي:

هو الإختلال الذي يظهر في الميزان التجاري بصفة خاصة خلال إنتقال الإقتصاد الوطني من مرحلة التخلف إلى مرحلة النمو، ذلك أنه في الفترات الأولى للتنمية تزداد الواردات زيادة كبيرة، في حين تنعدم القدرة على زيادة الصادرات بنفس الدرجة، وذلك بسبب الطلب المستمر على السلع الرأسمالية الوسيطة التي تحتاجها للنمو الإقتصادي، وهذا الإختلال يعالج عن طريق تحركات رؤوس الأموال الدولية طويلة الأجل.

2- الإختلال الهيكلي (الدائم):

يعود هذا النوع من الإختلال أساسا إلى عدم مرونة الجهاز الإنتاجي، وإلى التغير في ظروف العرض والطلب مما يؤثر على الهيكل الإقتصادي للدولة وتوزيع الموارد الإقتصادية بين القطاعات المختلفة، وعادة ما نجد هذا النوع من الإختلال في الدول النامية، ويتطلب علاجه زيادة الصادرات بمعدل أسرع من معدل نمو الواردات¹.

3- الإختلال المستمر:

ويظهر في الدول المتقدمة بسبب بعض الأزمات الإقتصادية الداخلية التي تستمر لعدد من السنوات مثل ظروف التضخم الجامح والفسل في معالجته سنة بعد أخرى، أو بسبب بعض التغيرات الجذرية التي تصيب جانبا من جوانب النشاط الإقتصادي القومي داخليا أو خارجيا فتتطلب حولا أساسية تستغرق سنوات لإتمامها، أو ربما بسبب الأزمات الإقتصادية الدورية التي تطول فترتها².

¹ الجوزي جميلة، ميزان المدفوعات الدول النامية في ظل العولمة دراسة حالة ميزان المدفوعات الجزائري، رسالة ماجستير، غ منشورة، جامعة الجزائر، 2001، ص: 32.

² السيد محمد أحمد السيريني، مرجع سابق، ص: 239.

ثالثاً: آليات إعادة التوازن إلى ميزان المدفوعات

قد يتعرض ميزان المدفوعات إلى إختلالات، لذا لابد من اللجوء إلى حلول تتمثل في إجراءات تتخذها وترسمها السلطات النقدية ولهذه السياسات عدة مناهج، والتي حاولت تحليل الآثار الإقتصادية المحتملة للتغيرات في سعر الصرف لتصحيح الإختلال في ميزان المدفوعات، ومن أجل تحقيق ذلك نحاول بإختصار التطرق إلى أهم هذه المناهج في النقاط التالية:

1- منهج المرونات:

يرتكز هذا المنهج على رصيد الميزان التجاري، على إعتبار أن رصيد ميزان المدفوعات ما هو إلا ناتج الفرق بين الصادرات والواردات، ومن ثم فإن أية تغيرات تحدث في سعر الصرف سوف تمارس تأثيراً على الأسعار النسبية لكل من الصادرات والواردات بما يؤدي إلى تحسن وضع الميزان التجاري.

1-1: فرضيات منهج المرونات:

يقوم منهج المرونات على عدد من الفروض، التي يمكن إيجازها فيما يلي¹:

- يشكل توازن الميزان التجاري نقطة البداية في تحليل منهج المرونات، وفي هذا الخصوص فإن قيمة الصادرات تتكافأ مع قيمة الواردات، وبالتالي يصبح رصيده يهاوي الصفر؛
- ثبات الدخل بلإعتبارها معطاة، ويستمد هذا الفرض تفسيره من الفرض الكلاسيكي لسيادة حالة التوظيف الكامل، وبالتالي يتم إهمال أثر الدخل؛
- عدم وجود ردود أفعال للدول الأخرى، تؤدي إلى تحييد آثار إحداث تغيير في سعر الصرف؛
- إعطاء المرونات السعرية لكل من عرض وطلب الصادرات والواردات مكانة متميزة في التحليل الاقتصادي لمنهج المرونات، بحيث يتوقف عليها مقدار تحسن الميزان التجاري الناشئ عن تغير سعر الصرف؛ مع افتراض ثبات منحنيات الطلب على الصادرات والطلب على الواردات؛
- إفتراض حالة إستقرار سوق الصرف الأجنبي (إهمال الآثار النقدية لتغيرات سعر الصرف) ، ويفسر المنهج هذه الفرضية بوجود قوى ذاتية تتكفل بتصحيح الإختلالات الممكن حدوثها في سوق الصرف الأجنبي، فإذا إرتفع سعر الصرف عن المستوى التوازني لأي سبب من الأسباب، فإن ذلك الإرتفاع لن يستمر طويلاً، حيث أن

¹ نشأت نبيل محمد الوكيل، التوازن النقدي ومعدل الصرف، شركة ناس للطباعة، القاهرة، 2006، ص 3.

إرتفاع سعر الصرف يؤدي إلى زيادة الكميات المعروضة من الصرف الأجنبي و إنخفاض الكميات المطلوبة منه، ما يؤدي إلى حدوث فائض في عرض الصرف الأجنبي، ثم عودة سعر الصرف إلى الوضع التوازني.

على ضوء هذه الفرضيات فإن منهج المرونات يوضح كيف يؤدي إتباع الدولة لسياسة تغيير سعر الصرف إلى إحداث التصحيح المطلوب في الميزان التجاري في ظل : $ex + [em] > 1$ ، حيث أن ex و em هما مرونتي السعر للطلب الخارجي والطلب الداخلي على الترتيب، وهو ما يعرف بشرط (Marshall-Lerner)¹.

1-2: تقييم منهج المرونات وإمكانية تطبيقه:

يمكن إستخلاص بعض النقاط التقييمية لمنهج المرونات ومعرفة مدى إمكانية تطبيقه كالتالي:

- يشترط مدخل المرونات لنجاح سياسة التخفيض أو رفع سعر الصرف في علاج العجز في الميزان التجاري أن يتميز كل من الطلب على الواردات والطلب الأجنبي على الصادرات بالمرونة، وهذا لا ينسجم في أغلب الأحيان مع ظروف البلدان النامية التي تعتمد في صادراتها على المواد الأولية، وبعد إجراء التخفيض بهدف تصحيح العجز في الميزان التجاري أمرا غير مجد لعدم قدرة صادراتها السلعية على المنافسة في الأسواق العالمية، حتى ولو انخفضت أسعارها؛ من جهة ثانية، فإن المرونات السعريّة للطلب على الواردات في معظم البلدان النامية ضعيفة²، وبالتالي فإن إحلال بدائل الواردات يكون محدودا في الأجل القصير، وعلى هذا فإن تخفيض قيمة العملة سيؤدي إلى إرتفاع قيمة الواردات بدلا من إنخفاض كميتها، مما يؤدي إلى آثار عكسية على ميزان المدفوعات؛

- إذا كان جزء كبير من الصادرات مقيما بعملات أجنبية وهذا يشمل الدول النامية فإن إجراء التخفيض

كأسلوب للتأثير على أسعار الصادرات يتطلب دراسة وافية ودقيقة لأسواق التصدير الخارجية وتحديد دقيق لنسبة التخفيض المطلوبة، وبخلاف ذلك فإن تخفيض قيمة العملة لا يعني أكثر من تخفيض مكاسب المصدرين المحليين، وفي هذا الشأن لا بد من مؤشر يبين القدرة الكافية والوسائل المطلوبة للسيطرة على متغيرات الأسواق الدولية لغرض دراستها والتنبؤ بتطوراتها لتحديد نسبة التخفيض المطلوبة؛

- يقوم منهج المرونات على إفتراض حالة المنافسة الكاملة في الأسواق، هذا الإفتراض لا يمكن حدوثه في الوقت

الحاضر الذي إزدادت فيه حركات التجارة وصور الرقابة على الصرف بشكل هائل، وبالتالي فإن صورا أخرى

من المنافسة أصبحت سائدة في هذا الوقت وهكذا فالصادرات والواردات أصبح يتم تحديدها بناء على

¹ تومي صالح، مبادئ التحليل الإقتصادي الكلي، دار أسامة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2004، ص: 301.

² نوزاد عبد الرحمن الهيتي ومنجد عبد اللطيف الحشالي، مقدمة في المالية الدولية، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، 2007، ص: 83-84.

إعتبرات تتعلق بلحياجات برامج التنمية الاقتصادية للدولة وإشباع الإحتياجات الأساسية من السلع الغذائية والإستهلاكية الرئيسية والمستلزمات التكنولوجية أكثر من الأسعار النسبية¹.

من خلال ما سبق، نستنتج أن منهج المرونات لا يم كن الإعتماد عليه لتحليل سياسة تخفيض قيمة العملة للبلدان النامية، والتي تعاني أساسا ليس فقط من الإختلالات في الموازين التجارية بل من إختلالات إقتصادية هيكلية، إنعكست في أزمة حقيقية لسعر الصرف، تمثلت في بروز ظاهرة التقييم المرتفع للعملة.

2- منهج الإستيعاب الإقتصادي:

تم تقديم هذا المنهج بواسطة (1951.J.Mead.E)، والذي يتركز على قواعد التحليل الكينزي، حيث يبحث منهج الإستيعاب من خلال النظر في أثر التخفيض على سلوك الإنفاق في الإقتصاد المحلي، وتأثير الإنفاق المحلي على الميزان التجاري.

1-2 فرضيات منهج الإستيعاب:

يستند منهج الإستيعاب على مجموعة من الفرضيات الأساسية، والتي يمكن إيجازها فيما يلي²:

- حالة التوظيف غير الكاملة (البطالة) على نطاق واسع، لتشمل جميع الدول تقريبا؛
- خضوع الإنتاج في دولتي العجز والفائض لظروف النفقة الإنتاجية بمعدلات واحدة نتيجة لزيادة الإنتاج الكلي؛
- ثبات عدد كبير من المتغيرات النقدية وفي مقدمتها أسعار السلع والأجور النقدية وأسعار الفائدة؛
- وجود كميات مناسبة من الإحتياطيات النقدية الدولية (الذهب، الصرف الأجنبي وحقوق السحب الخاصة)؛
- الإكتفاء بالميزان التجاري كأحد مكونات ميزان المدفوعات، وهو ما يعني إستبعاد جميع بنود ميزان رأس المال بمعناه الواسع.

2 2 تقييم منهج الإستيعاب وإمكانية تطبيقه:

يمكن إستخلاص بعض النقاط التقييمية لمنهج الاستيعاب ومعرفة مدى إمكانية تطبيقه كالتالي:

- أن هذا التحليل ينطبق فقط على الميزان التجاري لميزان المدفوعات، ويهمل المعاملات التي تتم في حساب رأس المال، ويفترض بالضرورة بأن التحسن في الميزان التجاري ينجم عنه تحسن في ميزان المدفوعات، ويمكن تفسير ذلك من خلال القول بأن معظم هذا التحليل قد تم في فترة زمنية كانت تخضع فيها حركات رأس المال دوليا

¹ خليفة عزي، مرجع سابق، ص 26.

² نشأت نبيل محمد الوكيل، مرجع سابق، ص 16.

لقيود صارمة ، فنجد من الصعوبة إهمال حركة رأس المال ومشاكل العجز في هذا البند المهم من بنود ميزان المدفوعات، مما يجعل منهج الاستيعاب غير مناسب في أحيان كثيرة¹؛

- ينتمي هذا المدخل إلى التحليل الكينزي من حيث تركيزه على تأثير تغيير سعر الصرف على كل من الدخل المحلي والإستيعاب المحلي، ويفترض هذا المدخل أن عناصر الإستيعاب وهي الإستهلاك والإستثمار والإنفاق الحكومي ترتبط بعلاقة طردية مع الدخل المحلي ولكن هذا الافتراض الأساسي قد لا يلائم ظروف البلدان النامية خاصة فيما يتعلق بالإنفاق الحكومي الذي غالبا لا يرتبط بعلاقة طردية مع التغيرات في الدخل المحلي، حيث تميل الحكومات في تلك الدول إلى تعويض الانخفاض في مستوى الدخل المحلي من خلال زيادة إنفاقها بأسلوب التمويل التضخمي اعتمادا على الجهاز المصرفي؛

- يركز المنهج على العوامل المؤثرة في الميزان التجاري نتيجة التغيرات المباشرة والمؤثرة في الدخل والإنفاق الكلي، وهذا يعني أن المنهج غير قادر على تحديد التغيرات النقدية ذات التأثير المباشر في معدلات الأسعار والصرف؛ كما يهمل دور النقود في التحليل، مما يجعل عملية إهمالها تكتنفها الكثير من عدم الدقة في التحليل؛

- إهمال ردة فعل العالم الخارجي لتخفيض قيمة العملة وحالة ميزان المدفوعات في البلد المخفض، حيث إفتراض أن باقي دول العالم سوف تتكيف للتخفيض ولظروف الميزان التجاري في البلد المخفض وفي الواقع فإن تغير الميزان التجاري في دولة واحدة سوف ينعكس في شكل تغيرات متناسبة في الموازين التجارية لباقي دول العالم ولكن في الاتجاه العكسي وذلك نظرا للعلاقات المتشابكة لموازن مدفوعات الدول².

من خلال ذلك نستنتج أن النماذج الكلية للتخفيض المستوحاة من منهج الإستيعاب غير قادرة على التكيف مع ظروف البلدان النامية على وجه الخصوص ذات الهياكل الإنتاجية المحددة ، وعليه فقد ظهر منهج حديث يعرف بالمنهج النقدي، ليحتل المكانة الرئيسية على صعيد تحليل آلية التوازن في ميزان المدفوعات.

3- المنهج النقدي لتصحيح العجز في ميزان المدفوعات :

تطور المنهج النقدي لتصحيح العجز في ميزان المدفوعات و إنسجم مع طروحات النقدي بين من أنصار مدرسة شيكاغو أمثال (r.mandel, h.jonsen)، حيث يعالج المنهج مشكلة العجز والفائض في ميزان المدفوعات من خلال إبراز الدور الهام والفعال لعرض النقود والطلب عليها، إذ يبدأ بتعريف ميزان المدفوعات على أنه: ظاهرة نقدية لا حقيقية، وإن إختلال ميزان المدفوعات هو إختلال رصيد وليس إختلال تدفق.

¹ نوزاد عبد الرحمن الهيتي ومنجد عبد اللطيف الخشالي، مرجع سابق، ص: 99.

² صفوت عبد السلام عوض الله، سعر الصرف وأثره على علاج إختلال ميزان المدفوعات، دار النهضة العربية، القاهرة، 2000، ص: 91.

3-1 فرضيات المنهج النقدي

يقوم المنهج النقدي على مجموعة من الفرضيات عند تحليله لإختلال ميزان المدفوعات كما يلي¹:

- إفتراض إقتصاد صغير منفتح على العالم الخارجي ولا يستطيع التأثير على الأسعار الدولية، ويعاني من بطالة هيكلية وإنخفاض مرونة العرض الكلي ، والغرض من هذا الإفتراض هو أن الوحدات الاقتصادية لا تستطيع التخلص من الأرصدة النقدية الفائضة لديها إلا من خلال شراء السلع والخدمات والأصول المالية الأجنبية؛
- الرقابة الكاملة للسلطة النقدية على العرض النقدي، والذي يتكون من المكون المحلي والمكون الأجنبي؛
- يفترض كفاءة الأسواق الدولية للسلع والخدمات والأصول المالية، وأن عملية المراجعة سوف تعمل في الأجل الطويل على إلغاء الإختلافات بين أسعار السلع والخدمات، وكذلك ستعمل على تساوي أسعار الفائدة في أسواق رأس المال الدولية، وهو ما يعرف بقانون "السعر الواحد"، بينما يفترض أن إختلاف الأسعار النسبية وأسعار الفائدة إنما يظهر فقط في الأجل القصير؛
- الطلب النقدي دالة مستقرة في عدد قليل من المتغيرات المستقلة عن محددات دالة العرض النقدي ، وأن الأفراد يطلبون حجما معينا من الأرصدة النقدية ذات القيمة الحقيقية المحددة، ويميلون في الأجل الطويل إلى الحفاظ على هذا الحجم.

3-2 تقييم المنهج النقدي لميزان المدفوعات وإمكانية تطبيقه:

يمكن إستخلاص بعض النقاط التقييمية للمنهج النقدي ومعرفة مدى إمكانية تطبيقه كالتالي²:

- يقوم هذا المنهج على افتراض إقتصاد صغير منفتح على العالم الخارجي، ولا يستطيع التأثير على الأسعار الدولية لصادراته وواراداته ويتميز أيضا بإنخفاض مرونة العرض الكلي، وهو ما يتلاءم إلى حد كبير مع ظروف البلدان النامية، التي تعد بمثابة قابلة للأسعار الدولية في أسواق صادرا تها وواراداتها، وبالتالي ليس من المنتظر أن يحدث التخفيض تأثيرا يذكر في مقدرتها التنافسية؛
- قدم هذا المنهج تحليلا لتصحيح الإختلالات في ميزان المدفوعات في ظل سعر صرف ثابت، على أساس أن معظم الدول كانت قد ثبتت عملاتها في ظل سعر صرف ثابت مع أحد العملات القيادية، يضاف إلى أن عملية التصحيح في ظل سعر صرف معوم تؤدي إلى تحول الإهتمام في التحليل من تحديد ميزان المدفوعات إلى

¹ Colette néme, **économie internationale**, litec économie, Paris, deuxième édition, 2000, p: 264.

² خليفة عزي، مرجع سابق، ص-ص: 38-39.

تحديد سعر الصرف ، كما أن المنهج كان قد قدم افتراضه ضمن سعر صرف ثابت، إلا أن ذلك لا يعني أنه دعى إلى التمسك بهذا السعر، فالمنهج النقدي ينصح في حالة زيادة عرض النقد بأن عملية التمسك بسعر صرف ثابت مسألة غير مجدية، وعليه يستدعي ضرورة المراجعة المستمرة لسعر الصرف للوصول إلى التقييم الحقيقي للعملة؛

- أهمل المنهج النقدي لميزان المدفوعات دور الموازنة الحكومية ومدى تأثيرها على ميزان المدفوعات، على الرغم من الارتباط القوي والمباشر بين ميزان المدفوعات والموازنة الحكومية، لأن الاختلال المحلي المتمثل بعجز الموازنة يعكس اختلالاً خارجياً يظهره ميزان المدفوعات، وذلك من خلال إتباع سياسة نقدية توسعية لتمويل العجز المستمر في الموازنة العامة ويجمع السبب في هذا الإهمال إلى تركيز المنهج النقدي على دور النقود في إحداث التوازن في ميزان المدفوعات؛

- يفترض المنهج النقدي أن السلطات النقدية تستطيع السيطرة على العرض النقدي، وهو أمر يصعب تصوره في البلدان النامية وخاصة التي تدفعها الظروف مثل ضيق سوق المال المحلي وانفصاله عن أسواق رأس المال الدولية إلى الاعتماد على الجهاز المصرفي من خلال إتباع سياسة نقدية توسعية لتمويل العجز المستمر في الموازنة العامة. وعلى الرغم من الإنتقادات الموجهة إلى المنهج النقدي، إلا أن هذا المنهج استطاع تقديم تحليل لتصحيح إختلال ميزان المدفوعات، وخاصة بالنسبة للدول النامية ، كما يتمتع بسمات تساعد ظروف البلدان النامية، وهذا ما يمكن أن نوضحه من خلال ما يأتي¹:

- إن معظم فرضيات المنهج النقدي كانت قد استنبطت من خلال دراسات تطبيقية في ظروف بلدان صغيرة الحجم، ومنطبقة إلى حد كبير على ظروف البلدان النامية؛
- عدم توفر هياكل مالية متطورة في البلدان النامية، مما يزيد صعوبة تبني سياسة تصحيحية على وفق المنهج الاستيعاب، في حين فرضيات المنهج النقدي ومتغيراته أكثر واقعية في التطبيق؛
- تعتمد الكثير من البلدان النامية (خصوصاً دول أمريكا اللاتينية) على السياسة النقدية كأداة للرقابة على ميزان المدفوعات، مما يسهل إمكانية تبني المنهج النقدي؛
- يتبين أن نجاح هذه الآلية يستدعي السيطرة على عدد من المتغيرات، وأنه بهذه العملية تتم معالجة الكثير من المشاكل الاقتصادية التي تتعرض لها اقتصاديات البلدان النامية، والتي من أهمها ظاهرة التقييم المرتفع للعملة والإفراط في عرض النقد.

¹ نوزاد عبد الرحمن الهيتي ومنجد عبد اللطيف الحشالي ، مرجع سابق، ص- ص: 110- 111.

مما سبق يمكن القول بأن المنهج النقدي هو أكثر المناهج التصحيحية موافقة لظروف البلدان النامية قياساً بالمناهج الأخرى التي تمت دراستها، وهذا ما يعطي الإنطباع بإمكانية فاعلية سياسة التخفيض وفق هذا المنهج كأداة لمعالجة العجز في ميزان المدفوعات.

المبحث الثاني: عرض وتقييم الدراسات السابقة

تعتبر الدراسات المتعلقة بسعر الصرف وميزان المدفوعات من الدراسات الإقتصادية المتخصصة والتي تتبناها مؤسسات دولية كصندوق النقد الدولي، البنك الدولي، إضافة إلى السلطات النقدية المحلية (البنوك المركزية)، وذلك بهدف مساعدة الدول على الإستفادة من نتائج هذه الدراسات، لذلك نجد أن كثيراً من هذه الدراسات هي دراسات تطبيقية مباشرة وعلى نماذج من دول منفردة أو مجموعة من الدول.

المطلب الأول: عرض الدراسات السابقة

يمكن تقسيم الدراسات السابقة إلى دراسات بللغة العربية وأخرى باللغة الأجنبية كالتالي:

الفرع الأول: الدراسات باللغة العربية

سنحاول في هذا الجزء من الدراسة سرد الدراسات بللغة العربية على النحو التالي:

1- دراسة زاهر عبد الحليم خضر (2012)، تأثير سعر الصرف على المؤشرات الكلية للإقتصاد الفلسطيني، رسالة ماجستير في الإقتصاد والعلوم الإدارية، فلسطين.

هدف هذا البحث إلى إيضاح الآثار الإقتصادية لتغيرات أسعار صرف العملات المتداولة في مناطق السلطة الفلسطينية على المؤشرات الكلية للإقتصاد الفلسطيني خلال الفترة (1994-2010)، من خلال الإجابة على الإشكالية التالية: ما مدى تأثير أسعار الصرف على المؤشرات الكلية للإقتصاد الفلسطيني؟ ثم تحديد إتجاه تلك الآثار وطبيعة تأثيرها على الإقتصاد الفلسطيني، فمناطق السلطة الفلسطينية تعتمد على ثلاث عملات رئيسية للتداول وهي "الشيكل الإسرائيلي، الدينار الأردني، والدولار الأمريكي بالإضافة إلى اليورو" وذلك بإستخدام أسلوبين للقياس حيث إعتد أسلوب الأول على الأساليب الحديثة في دراسة العلاقة بين المتغيرات الإقتصادية محل الدراسة والتعرف على خصائصها الإحصائية من خلال إستخدام أسلوب تحليل السلاسل الزمنية والتكامل المشترك لإنجل جرانجر وجوهانسون (Granger-Eangle) ومن ثم الإعتماد على طريقة المربعات

الصغرى المصححة كليا (Fully Modified Ordinary Square-FMOLS)، لتقدير الصيغة النهائية للعلاقة المقدرة بين المتغيرات الاقتصادية، بالإضافة لأسلوب آخر تمثل في أسلوب الإنحدار الخطي البسيط، وذلك بالإستعانة بمعاملات الإنحدار الذاتي التي تكمن أهمية إستخدامها في التخلص من مشاكل الإنحدار الخطي وبالتحديد مشكلة الإنحدار الذاتي.

وقد توصلت الدراسة للنتائج التالية:

- وجود علاقة عكسية بين سعر الصرف وكلا من الناتج المحلي الإجمالي والإيرادات والنفقات العامة والتضخم، ووجود علاقة طردية بين سعر الصرف وإجمالي الصادرات والواردات؛
- القوة الشرائية للعملة المتداولة وتغيرات الأسعار في مناطق السلطة الفلسطينية تتأثر بمعدلات التضخم المستورد، وتغيرات أسعار صرف تلك العملات؛
- عدم إصدار العملة الوطنية الفلسطينية يكلف خزانة السلطة الفلسطينية ما بين 46.822.2 و 84.116.2 مليون دولار، ويكلف الإيرادات العامة الفلسطينية حوالي 7.13% من إجمالي الإيرادات العامة والمنح؛
- الصادرات الفلسطينية صغيرة الحجم ولا تستفيد كثيرا من إنخفاض سعر الصرف وذلك يرجع لسياسة الإغلاق التي تنتهجها إسرائيل على مناطق السلطة الفلسطينية وتدمير البنية التحتية للإقتصاد الفلسطيني، حيث أن نسبة تغطية الصادرات للواردات الفلسطينية هي 49.15%، وهناك سبب آخر يتمثل في إتفاقية باريس الاقتصادية التي تفرض على السلطة الفلسطينية حجم ونوعية الصادرات؛
- توجد علاقة عكسية بين سعر الصرف الإسمي للدولار الأمريكي مقابل الشيكل الإسرائيلي على إجمالي النفقات العامة الفلسطينية.

2- دراسة حميدات عمر (2011)، أثر تقلبات سعر الصرف على ميزان المدفوعات- حالة الجزائر، رسالة ماجستير، غ منشورة، جامعة الجزائر 3.

من خلال هذه الدراسة حاول الباحث الإجابة على الإشكالية التالية: إلى أي مدى يؤثر تقلب سعر الصرف في ميزان المدفوعات؟ وما هي نتائج تقلبات أسعار الصرف الدولار مقابل اليورو على ميزان المدفوعات الجزائري؟ حيث تم الإعتماد على المنهج الوصفي ومجموعة من الإحصائيات التي لها علاقة بالبحث وتحليلها لتوضيح أبعاد الدراسة، خلال الفترة (1998-2008)، وتوصل إلى النتائج التالية:

- الفائض المحقق في ميزان المدفوعات ليس له علاقة بوضعية سعر الصرف، فالميزان التجاري حقق فائضا بسبب تحسن أسعار النفط، بينما حساب رأس المال عرف عجزا بسبب قلة رؤوس الأموال الموجهة إلى الجزائر وتسديد الديون الخارجية؛
 - التقلبات الحاصلة في سعر صرف الدولار مقابل اليورو تؤثر سلبا على الإقتصاد الجزائري، فالبرغم من تنوع العملات المشكلة للدين الخارجي، غير أن الخسائر التي يمكن أن تنتج عن الإرتفاع في عملة الدين المشكل من اليورو أكبر من المكاسب التي تنتج عن إنخفاض عملة الدين المشكل من اليورو؛
 - الإنحراف الحاصل في سعر صرف الدولار مقابل اليورو له تأثير على الإقتصاد الجزائري والذي يمس بالدرجة الأولى تدهور القدرة الشرائية لعائدات النفط، وحدوث تدهور على مستوى ميزان المدفوعات و إرتفاع قيمة الواردات بسبب إرتفاع عملة الدفع، خاصة وأن أغلبها تتم باليورو.
- وفي دراسة أخرى لـ (عبد الجليل هجيرة، 2012)¹، حاول الباحث الإجابة على الإشكالية التالية: ما هو أثر تغيرات سعر الصرف الدينار الجزائري بالنسبة للوحدة النقدية الأوروبية (الأورو) وبالنسبة للدولار الأمريكي على الميزان التجاري في الجزائر؟
- الدراسة تناولت الجانب القياسي من جزأين: الجزء الأول تناولت فيه إختبار التكامل المتزامن بين سعر صرف الأورو ورصيد الميزان التجاري، والجزء الثاني إختبار التكامل المتزامن بين سعر صرف الدولار ورصيد الميزان التجاري، بالإضافة إلى إجراء إختبار جرينجر للسببية (Test Causality Granger)، وتوضيح إمكانية وجود علاقة في المدى الطويل بين المتغيرات محل الدراسة.
- كما تم إختبار إستقرارية السلاسل الزمنية لجميع المتغيرات، وتوضح أنها مستقرة من نفس الدرجة وبالتالي تحقق أول شرط للتكامل المتزامن، وبعد ذلك تم إختبار إستقرارية سلسلة البواقي من أجل التأكد من إستقراريتها، وكانت النتيجة إيجابية أي أن سلسلة البواقي مستقرة ومتكاملة من الدرجة الصفر، وهذا ما يعني وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات محل الدراسة ثم إختبار العلاقات السببية وإتضح من نتائج هذه الأخيرة بأنه لا توجد علاقة سببية بين المتغيرات.

¹ عبد الجليل هجيرة، أثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري- حالة الجزائر -، رسالة ماجستير، غ منشورة، جامعة تلمسان، (2012).

وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- توجد علاقة في المدى الطويل بين تغيرات سعر صرف الأورو والدولار، ورصيد الميزان التجاري الجزائري؛
- إنخفاض سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل العملات الرئيسية خاصة الأورو يشكل أصعب تحدي تواجهه الجزائر خاصة وأنها مرتبطة تجاريا بالدول الأوروبية؛
- إن أثر إنخفاض الدولار على الدول النفطية هو أثر مزدوج، يتمثل أولا في إنخفاض القيمة الحقيقية للإيرادات النفطية بنسب تعادل إنخفاض الدولار، فكل ما يتم تحقيقه من أرباح جراء ارتفاع أسعار النفط تستفيد منه الدول الصناعية حيث أن هذه الأخيرة تشتري النفط بعملات قوية مستفيدة من الضعف في سعر صرف الدولار، ويتمثل الأثر الثاني في إرتفاع قيمة الواردات من خارج منطقة الدولار، فيتوجب على الدول النفطية شراء الكثير من السلع من دول ذات عملات قوية، فينتج عن ذلك زيادة في معدل التضخم نسبيا؛
- تنوع الإقتصاد يعتبر أنسب لحل مشكلة فوارق العملات، فتصدير سلع متنوعة بدلا من النفط يدفعنا لتحصيل عائدات صادراتنا بعملات مختلفة، وأيضا يوفر لنا إمكانية التخفيض من فاتورة الواردات.

3- دراسة أشرف لطفي السيد (2012)، تحليل أثر تقلبات أسعار الصرف على الصادرات في مصر، جامعه طنطا.

حاول الباحث في هذه الدراسة التحقق من العلاقتين طويلة وقصيرة الأجل بين الصادرات المصرية وبين التقلبات في سعر صرف، باستخدام بيانات ربع سنوية للفترة من 1980 إلى 2010 وتم تطبيق كلا من نموذج الإنحدار الذاتي ونموذج تصحيح الخطأ VECM، من أجل التحقق من هدف الدراسة، وبناء على هذين النموذجين أوضحت النتائج أن تقلبات سعر الصرف تؤثر تأثيرا سلبيا على نمو الصادرات المصرية، حيث تؤدي حالة عدم التأكد الناشئة عن التقلبات في أسعار الصرف إلى تفضيل المتعاملين في التجارة في الداخل عن التجارة في السوق الدولية.

ومن خلال الدراسة القياسية وجد أن جميع متغيرات الدراسة متكاملة فيما بينها، وهو ما يعني أن هذه المتغيرات لن تنحرف كثيرا في الأجل الطويل، كما إتضح أن سياسة سعر الصرف للتأثير على الصادرات لن تكون سياسة جيدة، حيث إن تخفيض قيمة الجنيه المصري لن يتبعه زيادة الصادرات وذلك في الأجل القصير، ومع ذلك فإن سياسة تخفيض قيمة الجنيه ستؤدي إلى زيادة الصادرات في الأجل الطويل.

إضافة إلى أن الدراسة إستنتجت العلاقة السلبية بين التقلبات في سعر الصرف وحجم الصادرات في كلا من الأجلين القصير والطويل، حيث أدى تقلب سعر الصرف إلى إنخفاض الطلب على الصادرات المصرية في الفترة محل الدراسة.

هذا الاختلاف في أثر تقلب سعر الصرف على حجم الصادرات يرجعه البعض إلى طبيعة المنطقة أو الدولة محل الدراسة، ففي دول شرق آسيا علي سبيل المثال فإن التجارة الدولية تستجيب عكسيا لتقلبات سعر الصرف بصورة أكبر من استحابة دول أوروبا، وأوجدت دراسة قام بها (K, Diama and all 2012)¹ إلى إنخفاض الصادرات المصرية نحو الاتحاد الأوروبي بـ 3٪ وهذا لفترة (2000-2011) لأنها أصبحت أكثر تكلفة أما الإستيراد من دول الإتحاد الأوروبي كان على العكس من ذلك لأنها أصبحت أقل تكلفة.

الفرع الثاني: الدراسات باللغة الأجنبية

سنحاول في هذا الجزء من الدراسة سرد الدراسات بللغة الأجنبية على النحو التالي:

1- دراسة د. إيمور و أ.أوبجيدا 2013 إختلال سعر الصرف وضبط ميزان المدفوعات في نيجيريا.

(D Umoru and O.Odjegba, 2013), Exchange rate misalignment and balance of payments adjustment in Nigeria.

حاول الباحثان في هذه الدراسة الإجابة على الإشكالية التالية: كيف أثر إختلال سعر الصرف على وضع ميزان المدفوعات في نيجيريا خلال الفترة الممتدة من 1973 إلى 2012، حيث تم الإعتماد على تقديرات نموذج تصحيح الخطأ (VECM) (Error Correction Mechanism)، وإختبار جرينجر للسببية (Test Causality Granger) لتحديد اتجاه السببية بين المتغيرات، حيث أشارت نتائج اختبار جرينجر للسببية أحادية الاتجاه، وذلك عند مستوى 1%، وإتضح من نتائج هذه الأخيرة بأنه لا توجد علاقة سببية بين المتغيرات، حيث تم التوصل إلى أن إختلال سعر الصرف النيجيري في المدى القصير ظهر له أثر إيجابي على ميزان المدفوعات، وتتمثل النتيجة الرئيسية في هذه الدراسة هو حقيقة أن إختلال سعر الصرف أظهر وجود علاقة إيجابية مع رصيد ميزان المدفوعات في نيجيريا، وفي دراسة أخرى لـ (Prince Umor et all, 2013)²، قامت بتحليل العلاقة بين سعر

¹ Sabri Nidal Rachid , Peeters Marga and Abulaben Diama K, **The impact of exchange rate volatility on trade integration among North and South Mediterranean countries**, Paper No. 38080, April 2012.

² Prince Umor et all, **Exchange Rate Dynamics and Balance of Payments Repositioning in Nigeria**, Department of Banking & Finance, Nigeria, 2013.

الصرف وميزان المدفوعات في الإقتصاد النيجيري، إستخدمت أسلوب الإنحدار الخطي البسيط في تحليل السلاسل الزمنية المستمدة من منشورات البنك المركزي النيجيري ومكتب إدارة الدين والمكتب الوطني للإحصاء ، حيث شملت الدراسة الفترة (1986-2008)، وفي شرح الاختلافات في الحسابات الجارية والرأسمالية لميزان المدفوعات، ظهر أن معاملات المؤشر إيجابية لسعر الصرف والإحتياطيات الخارجية، ولكن سلبية على الدين الخارجي .

2- دراسة س. جيينز 2013 أثر سعر الصرف على التجارة الخارجية في تركيا.

International Trade in Güneş, 2013, the Effect of Exchange Rate on the. \$ (Turkey).

في هذا البحث تم تحليل العلاقة بين تقلب سعر الصرف والصادرات والواردات (أسعار الصرف على نمط التجارة الدولية في تركيا)، من خلال تطبيق إجراءات التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ (VECM) على البيانات الشهرية للفترة (2003:01 - 2012:08) وتطبيق تحليل الإنحدار الإتجاهي المترابط والذي يستخدم في حال كون المعلومات غير ثابتة، حيث تم التوصل إلى أن أسعار الصرف والصادرات والواردات هي مترابطة، وبالتالي لا يمكن أن يكون الإنحراف متباعد جدا في تركيا، وعلاوة على ذلك يبين تحليل نموذج تصحيح الخطأ أن طويلة المدى السببية تمتد من الصادرات والواردات لتبادل أسعار الفائدة.

كما أن بعض الدراسات الأخرى التي أجريت لتركيا، وجدت أن تقلبات سعر الصرف الاسمي يؤثر بشكل إيجابي على الصادرات (الصادرات التركية الحقيقية تميل إلى الإنخفاض عند زيادة أسعار الصرف الحقيقية) ، وفي دراسة قام بها (Fidan, 2006)¹ حاولت دراسة إتجاه العلاقة بين سعر الصرف الفعلي الحقيقي وكلا من الصادرات والواردات الزراعية في الإقتصاد التركي، ومن أجل معرفة ذلك التأثير وإتجاهه تم إستخدام منهجية التكامل المشترك لجوهانسون، بعد إجراء إختبار السببية لجراجر لمعرفة إتجاه العلاقة، وقد أخذت الدراسة نموذجين:

النموذج الأول للدراسة يشكل نموذج الصادرات الزراعية التركية، أما النموذج الثاني للدراسة متعلق بنموذج الواردات الزراعية التركية وتوصلت الدراسة إلى أن تأثير سعر الصرف على كلا من الصادرات والواردات الزراعية لا يكون له تأثير كبير في المدى القصير، ولكن الأثر الإيجابي لتغيرات سعر الصرف ظهرت بعد السنة العاشرة، وأن هناك علاقة طردية بين سعر الصرف الحقيقي الفعال والصادرات السلعية في الإقتصاد التركي، وأن هناك علاقة عكسية بين سعر الصرف الحقيقي الفعال والواردات الزراعية التركية.

¹ Fidan, **Impact of the real effective exchange rate (REER) on Turkish agricultural trade**, Working Paper, 2006.

3- دراسات أجنبية مختلفة:

جاءت دراسات عديدة تختبر آثار تقلبات أسعار الصرف كدراسة (Cachia Franck 2008)¹ توصلت إلى أن إرتفاع الأورو مقابل الدولار يؤثر على الإقتصاد الفرنسي ويؤدي ب إخفاض صادرات فرنسا بمعدل 3% كمعدل فصلي منذ 2002 ليصل في 2008 إلى 5% وإخفاض معدل الإستيراد 2.1% كمعدل سنوي، وأن كل إرتفاع مقداره 10% في الأجل القصير مقابل عملات رئيسية بما فيها الدولار يؤدي إلى إخفاض الناتج المحلي الإجمالي بمعدل سنوي 5% في 3 سنوات إلى بعد 2002 وإخفاضا في سعر التضخم من 2% إلى 3% سنويا، وأيضا دراسة (Rey Serge 2011)² إهتم فيها بأثر سعر صرف الأورو على صادرات السلع الفرنسية والألمانية خارج منطقة الإتحاد النقدي بإستخدام بيانات فصلية (1971-2010)، وتبين أن الصادرات الألمانية أكثر إستجابة للطلب الخارجي وأقل حساسية للتغيرات في أسعار صرف الأورو وهذا ما يفسره النمو الإقتصادي في ألمانيا بوتيرة أسرع مما هي في فرنسا في خمسة عشر سنة الماضية.

كما تناولت دراسة (M. Sulaiman 2010)³ أثر سعر صرف الأورو مقابل الدولار الأمريكي على الإقتصاد الباكستاني من خلال إختبار وجود علاقة بين كل من سعر صرف الأورو مقابل الدولار والدخل الإجمالي ومستوى الأسعار وعرض النقود في فترة ما بين (1960-2004) ونتيجة هذا البحث هو عدم وجود علاقة في الأجلين القصير والطويل بين متغيرات الدراسة ، كون أن الإقتصاد الباكستاني هو إقتصاد صغير مفتوح، وأيضا في دراسة تطبيقية ل (Ibrahim, H Mansour. 2007)⁴ وجدت علاقة وإرتباط بين سعر صرف الين الياباني مقابل الدولار الأمريكي على مختلف عناصر الإقتصاد الكلي في ماليزيا ، وفي دراسة أخرى متعلقة بالإقتصاد الهندي (2006, D.Pami, P.Sen)⁵، وبعد إجراء إختبار السببية لجرائح توصلت إلى أن سعر الصرف الفعلي الحقيقي متكامل زمنيا مع: مستوى تدفق رأس المال وتقلباته، فائض الحساب الجاري والإنفاق الحكومي، وأن هذه المتغيرات هي التي تسبب التقلبات في سعر الصرف الفعلي الحقيقي.

¹ Franck C "Les effets de l'appréciation de l'euro sur l'économie française", note de conjoncture, juin 2008.

² Serge R, l'impact du taux de change sur les exportations de l'Allemagne et de la France hors zone euro, Working Paper N°. 9. January 2011.

³ Sulaiman D. Mohammad and Irfan Lal, The Euro-Dollar Exchange Rate & Pakistan Economy, European Journal of Scientific Research, Vol.42 No.1, 2010, p-p:6-15.

⁴ Mansoor H. Ibrahim "Yen Dollar exchange rate and Malaysian macroeconomic Dynamic, The development economies, 2007, p-p: 315-338.

⁵ Dua Pami, Partha Sen, Capital Flow Volatility and exchange rate, The case of INDIA, Working Paper, Development for Centre Economics, University of Delhi, 2006.

المطلب الثاني: تقييم الدراسات السابقة

سنحاول في هذا المطلب إبراز أهم أوجه الشبه والاختلاف بين الدراسات السابقة.

أولاً: من حيث الهدف

تباينت أهداف الدراسات السابقة، فالملاحظ أنها تشترك في تحديد اتجاه وآثار وطبيعة التغيرات في أسعار صرف العملات اليورو والدولار الأمريكي مقابل عملتها المحلية، وتختلف من حيث التأثير على وضع ميزان المدفوعات، فمنها ما اهتم بتوضيح آثار ذلك على وضع ميزان المدفوعات كالدراسة الثانية والرابعة ومنها ما اهتم بتوضيح آثار ذلك على أحد مكونات ميزان المدفوعات (الحساب الجاري ، حساب رأس المال)، بإستثناء الدراسة الأولى حيث حاولت تحديد اتجاه وآثار التغيرات في أسعار صرف العملات المتداولة في مناطق السلطة الفلسطينية "الشيكال الإسرائيلي، الدينار الأردني، والدولار الأمريكي بالإضافة إلى اليورو" على المؤشرات الكلية للاقتصاد الفلسطيني.

ثانياً: من حيث العينة

تم معالجة مفردات الظاهرة موضوع الدراسة والتي تم إختيارها وفق شروط معينة، حيث تناولت الدراسات السابقة عينات مختلفة في معالجة موضوع تغير سعر صرف العملة المحلية مقابل سعر صرف العملات الأجنبية (الأورو أو الدولار) التي تتعامل معها تجارياً كمتغير مستقل على أحد مكونات ميزان المدفوعات أو على مؤشرات الاقتصادية كمتغير تابع، وذلك من خلال إقتصاديات مختلفة (متقدمة، ناشئة، ونامية).

ثالثاً طريقة المعالجة

إستخدمت الدراسات السابقة أسلوبين للقياس حيث إعتمدت في الأسلوب الأول على الأساليب الحديثة في دراسة العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية محل الدراسة من خلال إستخدام أسلوب تحليل السلاسل الزمنية والتكامل المشترك لإنجل - جرانجر وجوهانسون، ثم الإعتماد على طريقة المربعات الصغرى المصححة كلياً لتقدير الصيغة النهائية للعلاقات المقدره بين المتغيرات الاقتصادية، كما تم تطبيق تحليل الإنحدار الإتجاهي المترابط والذي يستخدم في حال كون المعلومات غير ثابتة.

بالإضافة لأسلوب آخر تمثل في أسلوب الإنحدار الخطي البسيط، وذلك بالاستعانة بمعاملات الإنحدار الذاتي التي تكمن أهمية استخدامها في التخلص من مشاكل الإنحدار الخطي وبالتحديد مشكلة الإنحدار الذاتي.

في حين من بين الدراسات السابقة هناك دراسة وحيدة عاجلت الأثر المباشر لتقلب أسعار الصرف على ميزان المدفوعات الجزائري، إستخدمت المنهج الوصفي التحليلي الذي يقوم على وصف هذه الظاهرة ثم الوصول إلى أسبابها والعوامل التي تتحكم فيها ، من خلال الإعتماد على مجموعة من الإحصائيات التي لها علاقة بالبحث وتحليلها لتوضيح أبعاد الدراسة ثم إستخلاص النتائج لتعميمه.

رابع: الإستنتاجات

تناولت الدراسات السابقة تغير سعر صرف العملة المحلية مقابل سعر صرف العملات الأجنبية التي تتعامل معها تجاريا على أحد المؤشرات الاقتصادية لديها أو أحد مكونات ميزان المدفوعات، ودرست العلاقة بين التغيرات في سعر صرف عملتها وتأثيره على المتغير الاقتصادي المراد قياسه، أو أثر المتغير المراد قياسه على تغيرات سعر الصرف، وإعتمدت تلك الدراسات في توضيح تلك الآثار من خلال النماذج القياسية والمعادلات الرياضية، وكانت نتائج الدراسات السابقة منها ما يتفق مع النظريات الاقتصادية ومنها ما خالفها، ولكن معظم الدراسات السابقة أهملت دراسة متغيرات أخرى كدراسة مدى إستقرار تقلبات سعر الصرف في الأجلين القصير والطويل، مستوى التضخم في الإقتصاديات محل الدراسة وأسعار الفائدة.

أما من ناحية إختلافها مع الدراسة، سوف يتم دراسة تأثير التقلبات في أسعار الصرف (اليورو، الدولار) على وضع ميزان المدفوعات، وذلك من خلال ثلاث إقتصاديات مختلفة (متقدمة، ناشئة، نامية) ومعرفة مدى تأثير تقلبات أسعار الصرف على وضع ميزان المدفوعات.

خلاصة الفصل الأول:

يعتبر سعر الصرف أداة ربط بين الإقتصاد المحلي وباقي الإقتصاديات العالمية، حيث تكمن أهميته في الأثر المباشر أو غير المباشر الذي يلققه بميزان المدفوعات، كما أن أنظمة سعر الصرف مرت بعدة محطات في مراحل تطورها، بدأت من قاعدة الذهب وإنتهت اليوم إلى نظام سعر الصرف العائم، وعلى الرغم من أن العديد من البلدان لا تزال تنتهج نظم أسعار الصرف الثابتة أو غيرها من أنواع أنظمة الصرف، فقد إزداد عدد الدول التي إعتمدت نظماً أكثر مرونة نظراً لما توفره النظم المرنة من حماية أفضل ضد الصدمات الخارجية وما تحققه من إستقلالية أكبر للسياسة النقدية، وحاولت الكثير من النظريات تفسير إختلالات ميزان المدفوعات، وكان لكل نظرية فرضيات ونتائج مختلفة عن النظريات الأخرى، حيث أن تحركات سعر الصرف تؤثر في العديد من المتغيرات الإقتصادية مثل التضخم، أسعار الفائدة، وميزان المدفوعات.

كما تناولنا في هذا الفصل عرض مخصص للدراسات السابقة التي كانت بحوزتنا وتوصلنا إلى أن الدراسات السابقة تعتبر قاعدة لإنطلاق دراستنا، حيث إعتمدت الدراسات السابقة المتعلقة بالموضوع على نماذج مختلفة ومتنوعة، وإتضح من نتائجها أن تغير سعر الصرف وتأثيرها على مكونات ميزان المدفوعات يختلف من دولة لأخرى وهذا ما أظهره الإطار النظري عندما أوجد إختلاف من علاقة سلبية إلى أخرى إيجابية، كما يمكن القول بأن أثر أسعار صرف لكل من الدولار أو الأورو على ميزان المدفوعات هي تأثيرات مهمة وهذا ليس على هذه الدول بحد ذاتها وإنما حتى على دول أخرى تعتمد على هذه العملات في إطار تحديد نظام سعر صرفها.

الفصل الثاني:

الدراسة الميدانية

تمهيد :

تميز الوضع الإقتصادي العالمي خلال السنوات الأخيرة بتواتر الأزمات الإقتصادية وحدوث تقلبات كبيرة في أسعار الصرف خاصة بعد ظهور العملة الأوروبية الموحدة اليورو، حيث عرف الدولار تراجعاً ملحوظاً أمام اليورو ما أثر ذلك سلباً على الإقتصاديات المرتبطة بالدولار من حيث ربط عملاتها أو من حيث إيراداتها من الصادرات، ما يؤثر ذلك على نسبة النمو للبلدان المرتبطة بها إقتصادياً، وعلى وضع ميزان المدفوعات.

ومحاولة لدراسة الآثار على بعض الدول إختارنا إلى جانب الجزائر دولة ماليزيا التي تعتبر من التجارب التنموية الجديدة بالإهتمام والدراسة، والتي شهدت في السنوات الأخيرة نمواً كبيراً في الصادرات وإرتفاع إيراداتها من العملة الصعبة وهي الدولة الإسلامية الوحيدة التي يقوم إقتصادها على التنوع، وإلى جانب ذلك تم إختيار فرنسا التي أدى تراجع الإستثمارات وإرتفاع نسبة الواردات فيها إلى تدهور ميزان المدفوعات.

ومن أجل تسهيل الدراسة الميدانية قسمنا هذا الفصل إلى مبحثين، حيث نتناول في المبحث الأول الطريقة المستخدمة في الدراسة، من خلال تقديم كيفية إختيار مجتمع الدراسة والعينة، ثم تحديد المعطيات وكيفية تحليلها، أما المبحث الثاني فنتناول فيه عرض لنتائج الدراسة، وتحليلها وربط النتائج بالفرضيات.

المبحث الأول: متغيرات وأدوات الدراسة

نحاول في هذا المبحث توضيح كيفية إنجاز الدراسة، من خلال تقديم كيفية إختيار مجتمع الدراسة والعينة، ثم تحديد المتغيرات وطريقة جمع المعطيات ثم تحليلها.

المطلب الأول: خلفية البحث

في الدراسة يتم معالجة موضوع تأثير التقلبات في أسعار الصرف على ميزان المدفوعات، وذلك من خلال ثلاث إقتصاديات مختلفة لمعرفة مدى تأثير تقلبات أسعار الصرف على أداء ميزان المدفوعات، بإعتبار أن الدولار هو العملة الأقوى في العالم وكل الأنظار موجهة إليه، حتى الدول المتقدمة والتي تنتهج نظاما معوما تتماشى مع تحركات الدولار، كما أن الإحتياطيات العالمية من الأورو إرتفعت سنة 1973 من 8% (المارك الألماني والفرنك الفرنسي) إلى 25% سنة 2006¹.

وإذا كانت الدول الأوروبية واليابان تستفيدان من تراجع الدولار الذي يساهم في خفض كلفة النفط وزيادة الثقة في الأورو بالنسبة للدول الأوروبية، إلا أن إرتفاع الأورو أمام الدولار يضعف القدرة التنافسية للصادرات الأوروبية في الأسواق العالمية ويمتد تأثير الدولار المنخفض على الإقتصاد الياباني، وإرتفاع الين يرفع سعر البضائع اليابانية دوليا وهذا من شأنه الإضرار باليابان فتصبح صادراتها أعلى سعرا وأقل قدرة على المنافسة، ويؤكد الخبراء الإقتصاديون أن الين الضعيف هو أفضل وسيلة لتجنب حالة الركود الإقتصادي كما فعلت الصين حيث تمارس ضغطا واضحا على الدولار من خلال منع عملتها من الإرتفاع.

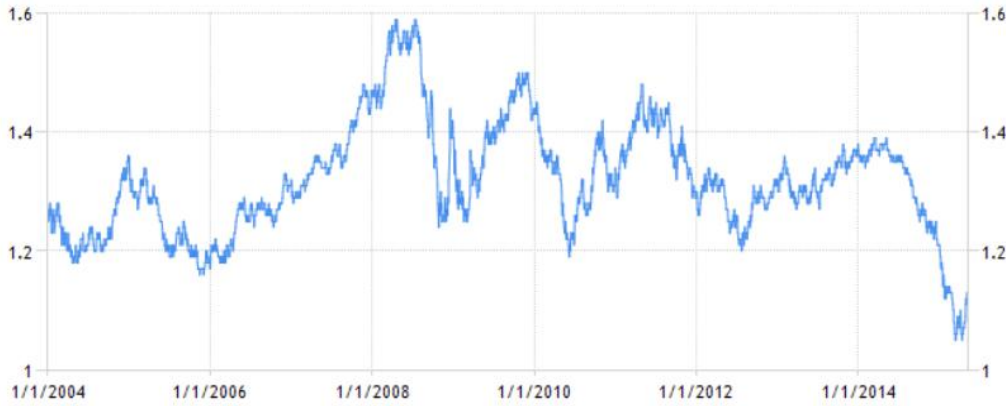
أما في الدول الخليجية فقد تعالت الأصوات بضرورة فك الإرتباط بين الدولار وعملائها لأن الوضع الحالي للدولار الأمريكي أدى إلى إنخفاض قيمة عملات دول الخليج مقابل العملات الرئيسية الأخرى - بإستثناء الكويت التي أتهت علاقة الربط بالدولار سنة 2007، حيث إنخفضت قيم عملات دول مجلس التعاون الخليجي فعليا بنسبة 5.12% بين عامي 2003 و 2006، ونسبة 8.8% سنة 2007 بالنسبة لليورو²، وإرتفع معدل التضخم في هذه الدول وإنخفضت القيمة الحقيقية لعوائدها النفطية إضافة إلى تآكل إحتياطاتها الرسمية بالدولار، أما بالنسبة للدول الغير نفطية، فإنخفاض الدولار يؤدي إلى زيادة كلفة ديونها المقومة بالعملات التي إرتفعت قيمتها مقابل الدولار، إضافة إلى زيادة كلفة السلع الرأسمالية والإستهلاكية المستوردة من منطقة الأورو وإرتفاع تكاليف الإستثمار وزيادة

¹Barry Eichengreen Sterling's past, Dollar's Future, **Historical perspectives on reserve currency competition**, national bureau of research, Working Paper 11336, Cambridge, 2005 p: 2.

²موري سمية، آثار تقلبات أسعار الصرف على العائدات النفطية - حالة الجزائر، رسالة ماجستير، غ منشورة، جامعة تلمسان، 2010، ص:124.

حدة التضخم المستورد، حيث شهد الأورو معدلات مرتفعة منذ سنة 2003 مسجلا بذلك أرقاما قياسية أمام الدولار الأمريكي.

الشكل رقم 1.2: تقلبات الدولار الأمريكي مقابل اليورو خلال الفترة 2004-2014



Source: <http://www.tradingeconomics.com/france/currency> 19/07/2015.

المطلب الثاني: طريقة وأدوات الدراسة

سنحاول في هذا الجزء من الدراسة توضيح الطريقة المستخدمة في الدراسة، و تقديم عينة ومجتمع الدراسة.

أولاً: طريقة الدراسة

نستخدم في هذه الدراسة المنهج الوصفي في تفسير ظاهرة تقلبات أسعار الصرف الدولية وأثر ذلك على ميزان المدفوعات، ثم إستخلاص النتائج المتعلقة بها وإلى جانب المنهج الوصفي باعتباره أساس منهج جميع البحوث يتم استخدام المنهج التحليلي من خلال التنبؤ بمسار هذه الظاهرة وذلك بربط الإطار النظري للبحث مع تحليل التطورات الخاصة بتفاعل تغيرات أسعار الصرف الدولية مع عناصر ميزان المدفوعات للدول محل الدراسة، كما يتكون مجتمع الدراسة من ثلاث إقتصاديات مختلفة، تتمثل في كل من الجزائر، فرنسا وماليزيا، كما إعتمدت الدراسة على أدوات التحليل الكلي نظرا للصيغة الكلية للموضوع، والإستعانة ببعض الإحصائيات الواردة عن مكونات ميزان المدفوعات وسعر الصرف.

ثانيا: الأدوات المستخدمة في الدراسة

تم جمع البيانات من قواعد بيانات مختلفة وأهمها البنك المركزي ومراكز الإحصاء والمنشورة على الموقع الإلكتروني، وفي شكل جداول (EXCEL)، وكذا تقارير حول مكونات ميزان المدفوعات بصيغة (PDF)، وتم الإعتماد على هذه القاعدة كونها تعتبر من أهم المصادر للبيانات والأرقام، حيث توفر معلومات دقيقة وحديثة.

ثالثا: متغيرات وعينة الدراسة

نستخدم في هذه الدراسة متغيران منها متغير تابع يتمثل في ميزان المدفوعات، ومتغير مستقل يتمثل في سعر الصرف، نهدف من خلال هذه الدراسة إلى معرفة مدى تأثير التقلبات العالمية في أسعار الصرف على ميزان المدفوعات، ثم تحديد عناصر الصمود والهشاشة في الموازين الفرعية لميزان المدفوعات، حيث تستمد هذه الدراسة أهميتها من الإهتمام المتزايد لدراسة سعر الصرف وعلاقته بميزان المدفوعات، الذي يعتبر من أهم المؤشرات الإقتصادية وأداة من أدوات التحليل الإقتصادي لمعرفة الوضع الإقتصادي لدولة ما في المدى القصير. في الجانب التطبيقي تم إختيار التجربة الماليزية لتكون مجتمعا للدراسة كونها أشهر تجربة في مجال النمو الإقتصادي مقارنة بالتجارب الأخرى، إضافة لما تتمتع به من إستقرار إقتصادي وسياسي ساعد على إستقرار عينة البيانات المستخدمة في البحث، وعلى غرار فرنسا التي تعبر في مصاف الإقتصاديات المتقدمة، وذلك للفترة الزمنية 2004-2014.

المبحث الثاني: عرض نتائج الدراسة

رأينا في النقاط السابقة أن ميزان المدفوعات يعتبر السجل الذي تدون فيه كامل العمليات مع العالم الخارجي، وعلاقة سعر الصرف بينود ميزان المدفوعات، لذلك لا بد من معرفة التطورات التي عرفها ميزان المدفوعات وعلاقتها بأسعار الصرف.

المطلب الأول: عرض وتحليل نتائج الدراسة

سنحاول في هذا الجزء من الدراسة عرض وتحليل أهم نتائج الدراسة كما يلي:

الفرع الأول: دراسة وضعية ميزان المدفوعات في الجزائر.

يعتبر الإقتصاد الجزائري رهين قطاع المحروقات، فوضعية ميزان المدفوعات مرتبطة برصيد الميزان التجاري الذي يتغير وفقا للتغيرات في أسعار النفط صعودا وهبوطا.

أولاً: تطور رصيد الحساب الجاري.

شهدت معاملات الحساب الجاري تطورات كبيرة، وقد شكل النفط وتذبذب أسعار الدولار مقابل اليورو من بين العوامل الرئيسية في تلك التطورات خاصة وأن النسبة الكبيرة من الصادرات الجزائرية تتشكل من المحروقات، وذلك إلى جانب التزايد الكبير لفاتورة الواردات من الإتحاد الأوروبي.

1- الميزان التجاري:

يعاني الميزان التجاري الجزائري من سيطرة صادرات النفط والغاز الطبيعي، حيث تمثل المحروقات أكثر من 95% من عائدات التصدير التي تقوم بالدولار من جهة، ومن عبء إرتفاع قيمة الواردات التي يعتبر إرتفاع أسعار اليورو أحد محددات قيمتها من جهة أخرى، وفي هذا الصدد نحاول تحليل مدى تأثير التجارة الخارجية الجزائرية بالتغيرات الناجمة عن أسعار صرف الدولار واليورو.

1-1 تحليل الصادرات الجزائرية:

باعتبار أن أكثر من 97% من الصادرات الجزائرية هي عبارة عن محروقات مسعرة بالدولار، وتمثل أكثر من نصف الناتج المحلي الإجمالي، وحتى تكون الدراسة أكثر دقة سوف نقتصر في الجدول أدناه بدراسة الصادرات من قطاع المحروقات، أما الصادرات خارج المحروقات فهي تسعر إضافة إلى الدولار واليورو بعملات أخرى.

الجدول رقم 1.2: تطور الصادرات مقارنة بسعر صرف الدينار مقابل الدولار

الوحدة: (مليون دولار)

السنة	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
مجموع الصادرات	32220	46001	54613	60163	79298	45194	57053	73489	71866	64974	60040
الصادرات النفطية	31550	45094	53429	59831	77361	44128	55527	71427	69804	62960	58340
\$ / DZD	72.61	73.37	71.15	66.82	71.18	72.64	73.94	76.05	78.10	78.15	87.90

المصدر: من إعداد الطالب بناء على:

- إحصائيات الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية 2014.

- Bank of Algeria, Bulletin Statistique Trimestriel, Juin 2012, p 22.

- Bank of Algeria, Bulletin Statistique Trimestriel, mars 2015, p 20.

يتضح من الجدول أن:

- الصادرات الجزائرية تتميز بعدم التنوع وهيمنة قطاع واحد على الصادرات، وهو قطاع المحروقات، فحسب سنة 2011 قدرت الصادرات الإجمالية 73489 مليون دولار منها 71427 مليون دولار من قطاع المحروقات.
- ضعف القطاعات الأخرى (الصادرات خارج قطاع المحروقات التي لم تتجاوز 3.2% من إجمالي الصادرات كأقصى نسبة في سنة 2002) إلى تأثرها البالغ بالإضطرابات التي حدثت على المستوى العالمي، حيث عرفت التوازنات المالية والنقدية في الجزائر إختلالات حادة، نتيجة التراجع الحاد في أسعار النفط حيث بلغت سنة 2009 و2010 على التوالي 62.35 و80.35 دولار للبرميل، بعدما كانت سنة 2008 بـ98.96 دولار للبرميل، كما تشير بعض الدراسات إلى أن هناك تقلبات متزامنة بين سعر النفط والدولار الأمريكي، فكلما إرتفع سعر النفط إنخفض سعر الدولار، وأن إحتتمالات إرتفاع أسعار النفط بإنخفاض مؤشر الدولار تبلغ 90%¹.
- إرتفعت قيمة العملة الوطنية مقابل الدولار ، وذلك راجع أساسا إلى ضعف الدولار في حد ذاته أمام العملات الرئيسية خاصة الأورو، كما يلاحظ إرتفاعا كبيرا في قيمة الصادرات الإجمالية في الفترة ما بين (2004-2008)، ويعود هذا إلى إرتفاع أسعار النفط في هذه المرحلة، بالإضافة إلى أن الجزائر حققت خلال هذه الفترة حوالي 106 إكتشافا للنفط والغاز.
- أما في سنة 2011 سجلت قيمة الصادرات من قطاع المحروقات بالدولار الأمريكي ما قيمته 71427 مليون دولار، في حين بلغت خلال نفس السنة ما قيمته 51356.01 مليون أورو، أما سنة 2012 بلغت قيمة الصادرات من قطاع المحروقات مقومة بالدولار الأمريكي ما قيمته 69804 مليون دولار مقابل 54307.51 مليون أورو، وما يمكن ملاحظته هو إنخفاض قيمة الصادرات النفطية عند تحويلها من الدولار إلى الأورو بسبب التراجع الذي يشهده الدولار أمام الأورو.
- كما بلغت قيمة الصادرات خارج المحروقات والمشكلة أساسا من مشتقات البترول 328 مليون دولار في أبريل 2014 مقابل 169 مليون دولار خلال نفس الشهر من سنة 2013، وبالرغم من هذا التحسن فإن الصادرات خارج المحروقات لا تمثل سوى 5.35% من إجمالي مبيعات الجزائر في الخارج والتي تبقى تسيطر عليها المحروقات بنسبة 94.22%.

¹ ع عبد الرحمان، دور الدولار في التأثير في الإقتصاد العالمي حالة الدول العربية النفطية، ورقة مقدمة ضمن الملتقى العلمي العاشر: الإقتصاديات العربية و تطورات ما بعد الأزمة العالمية، لبنان، ديسمبر، 2009، ص: 14.

1-2 تحليل الواردات الجزائرية:

تعتبر دول الإتحاد الأوروبي الشريك التجاري الأول للجزائر بنسبة تفوق 64%، فأى تطور يحدث في الإتحاد الأوروبي سوف تتأثر الجزائر بهذه التطورات وتأتي في المرتبة الثانية دول آسيا أما التعامل مع الدول العربية ودول المغرب العربي وبلدان إفريقيا بنسبة ضعيف جدا، فهي تمثل مجتمعة نسبة 6.41%.

الجدول 2.2: تطور الواردات الجزائرية مقارنة بسعر صرف الدينار مقابل اليورو.

الوحدة: مليار دولار

السنة	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
الواردات	17950	20048	21456	27631	39479	39294	40473	47247	47490	55028	58580
€/DZD	98.95	87.01	93.7	98.33	100.2	101.2	103.4	106.5	102.9	106.8	107.1

المصدر: من إعداد الطالب إنطلاقا من:

- إحصائيات الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية، مرجع سابق.

- Bank of Algeria, Bulletin Statistique Trimestriel, Juin 2012, p 21.
- Bank of Algeria, Bulletin Statistique Trimestriel, mars 2015, p 15.

إن إرتفاع قيمة اليورو منذ سنة 2003، وبمعدل يتراوح بين 1.13 و 1.47 مقابل 1 أورو، كأعلى حد قياسي سجله اليورو نهاية سنة 2008، أصبح يمثل عبئ كبيراً متمثلاً في إرتفاع تكلفة الواردات الجزائرية من منطقة الإتحاد الأوروبي، فمن خلال الجدول أعلاه نلاحظ أنه كلما زاد إنخفاض الدولار أمام اليورو، كلما زاد الفرق بين القيمتين وبالتالي فإن تكلفة الواردات باليورو أكبر مما هي عليه، فمثلاً ما تم إستيراده من منطقة الإتحاد الأوروبي خلال سنة 2007 قدر بعملة اليورو بـ 10517 مليون أورو أي بمعدل نمو يقدر بـ 12.65% عن سنة 2006 في حين بلغ الدولار الأمريكي ما قيمته 14427 مليون دولار بمعدل نمو يقدر بـ 23%، وكانت ذلك نتيجة الإنعكاسات الأزمة المالية العالمية على الإقتصاد الأمريكي، بينما إستمر تدهور الدولار أمام الأورو سنة 2008 وترجم ذلك في شكل زيادة تكلفة الواردات بنسبة 35.48% عن سنة 2007 حيث بلغت قيمتها 14249 مليون أورو.

وقد إرتفعت تكلفة الواردات خلال سنة 2011 من الإتحاد الأوروبي إلى 18824 مليون أورو أي بمعدل نمو قدره 20.42% ويرجع هذا الإرتفاع إلى تطورات التي حدثت في منطقة اليورو ويعني ذلك أن تكلفة الواردات التي يتم دفعها باليورو زادت بنسب أكبر مما هي عليه نتيجة إنخفاض القدرة الشرائية للدولار الأمريكي وهذا ما يؤدي

بدوره إلى تقليص الفائض في الميزان التجاري الذي ينعكس بدوره على ميزان المدفوعات، كما يتبين أنه طيلة هذه السنوات كانت نسبة تطور الواردات أكبر من نسبة تطور سعر الصرف الدينار مقابل اليورو، أي أن تخفيض الدينار لم يؤدي إلى إنخفاض الواردات والتي يعود مصدرها بنسبة كبيرة إلى دول الإتحاد الأوروبي .

في حين بلغ متوسط الواردات في الجزائر من سنة 2004 حتى سنة 2014 ما يقارب 4800 مليون دولار أمريكي، ويعود الإرتفاع المتزايد لمعدل الواردات إلى رفع القيود على التجارة الخارجية، وبالتالي التوجه نحو تلبية الإحتياجات المحلية عن طريق الإستيراد وإرتفاع العائدات من العملة الصعبة نتيجة للإرتفاع الكبير في أسعار النفط بالمقارنة مع السنوات السابقة، فضلا عن إنخفاض قيمة الدولار الأمريكي المقومة به هذه الواردات بشكل ملحوظ مما يترتب عنه إرتفاع قيمة الواردات من دول هذه العملات عند تحويلها للدولار، كذلك إنطلاق العديد من المشاريع التنموية ونخص بالذكر مشروع الإنعاش الإقتصادي ومشروع دعم النمو.

3-1: تحليل وضعية الميزان التجاري

بلغ متوسط الميزان التجاري الجزائري للفترة 2004 إلى غاية 2014 ما يقارب 3000 مليون دولار أمريكي، ليصل الميزان التجاري إلى أعلى مستوى على الإطلاق بـ 34060 مليون دولار أمريكي في يونيو 2006.

الجدول 3.2: تطور رصيد الميزان التجاري الجزائري للفترة 2004-2014

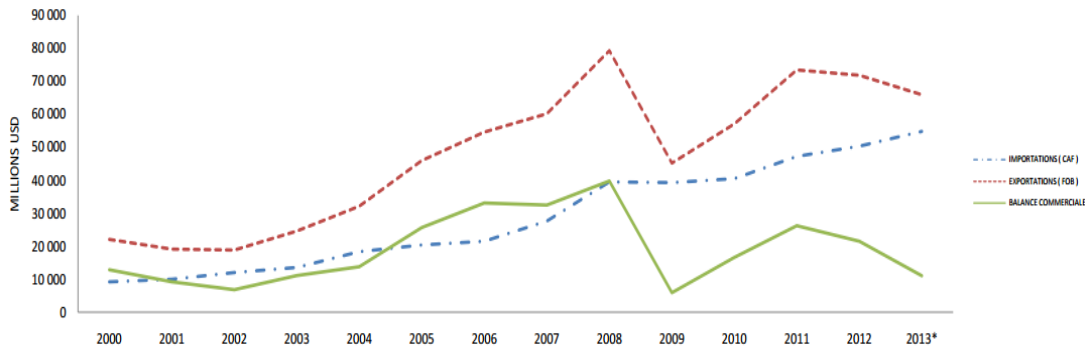
الوحدة: مليار دولار

السنة	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
الواردات	17950	20048	21456	27631	39479	39294	40473	47247	47490	55028	58580
الصادرات	32220	46001	54163	60163	79298	45194	57053	73489	71866	64974	62886
رصيد الميزان التجاري	14270	24989	33157	32532	39819	5900	16580	26242	24376	9946	4306

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على:

- معطيات الجدول رقم (01) والجدول رقم (02).
- إحصائيات المديرية العامة للجمارك الجزائرية 2014.

الشكل رقم 2.2: تطور الميزان التجاري الجزائري للفترة 2000-2013.



المصدر: المديرية العامة للحمارك، التقرير السنوي 2014.

إن ارتفاع قيمة الأورو مقابل الدولار منذ سنة 2004 أصبح يمثل عبئا كبيرا يتمثل في ارتفاع تكلفة الواردات الجزائرية من منطقة الأورو بنسب تتراوح ما بين 25% و 30%، وتشكل معظم واردات الجزائر من مواد التجهيز الصناعية والزراعية، المواد الفلاحية والأدوية والمواد الغذائية، مقابل تصدير المحروقات بالدولار الأمريكي، فمثلا ما تم إستيراده من منطقة الإتحاد الأوروبي خلال سنة 2011 قدر بعملة الأورو بـ 17698 مليون أورو في حين بلغ بالدولار الأمريكي ما قيمة 24616 مليون دولار، أما سنة 2012 بلغت قيمة الواردات بعملة الأورو ما يقارب 20487 مليون أورو مقابل 26333 مليون دولار أمريكي، وتزداد تكلفة الواردات كلما إنخفض الدولار أمام الأورو، وتمثل تقلبات الصرف المتواصلة مصدر قلق بالنظر إلى مضاعفاته على مستويين الأول تضخيم قيمة الواردات بصورة معتبرة بنسبة تتراوح ما بين 5% إلى 20%¹، جراء ارتفاع قيمة العديد من المواد المستوردة من منطقة الأورو، مقابل تراجع مداخيل المواد المصدرة بما فيها مداخيل المحروقات جراء تراجع قيمة الدولار، وإمكانية أن يعكس ذلك على مستويات التضخم م، أما الواردات فقد بلغت 4.17 مليار دولار أي بتراجع نسبته 13.15% وقد أفضت هذه النتائج إلى تحقيق فائض في الميزان التجاري بقيمة 961 مليون دولار أي بارتفاع بنسبة 378% وفي سنة 2013 قدرت الصادرات خارج المحروقات بـ 2.16 مليار دولار بزيادة نسبتها 5% مقارنة بسنة 2012 علما أنها تمثل 3.28% من الحجم الإجمالي لمبيعات الجزائر إلى الخارج².

2- حساب الخدمات والدخل والتحويلات الجارية:

يتميز الإقتصاد الجزائري بالعجز الدائم و التزايد في رصيد ميزان الخدمات، ولتتبع تطور رصيد ميزان الخدمات في الجزائر نقوم بالإستعانة بمعطيات الجدول التالي:

¹ ربيعة صباغ وآخرون، أثر الدولار والأورو على التجارة الخارجية الجزائرية، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 43، الجزائر، 2009.

² الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، على الموقع الإلكتروني تاريخ الاطلاع: 2015/05/27. : <http://www.andi.dz/ar/?fc=b-commerce/>

الجدول 4.2: تطور رصيد ميزان الخدمات خلال الفترة (2004-2014)

الوحدة: مليار دولار

السنة	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
رصيد ميزان الخدمات	2.01 -	2.27 -	2.2 -	3.9 -	7.58 -	8.96 -	8.33 -	8.81 -	7.13 -	6.82 -	8.1 -
التحويلات الصافية	2.46	2.06	1.61	2.22	2.77	2.63	2.65	2.65	3.17	2.79	3.30

المصدر: من إعداد الطالب إنطلاقاً من:

- بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية ، مارس 2012، ص15.

- Bank of Algeria, Bulletin Statistique Trimestriel, mars 2015, p 15.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه، أن رصيد ميزان الخدمات في عجز مستمر بالإضافة إلى تراجع معدل تغطية الخدمات الدائنة إلى الخدمات المدينة، ففي سنة 2005 بلغت قيمة العجز-2.27 مليار دولار، وذلك نتيجة زيادة الخدمات المستوردة بـ 4.78 مليار دولار عن الخدمات المصدرة 2.51 مليار دولار، وذلك بمعدل تغطية يقدر بـ 52.51% وإستمرت الزيادة في العجز إلى أن وصلت إلى -8.69 مليار دولار سنة 2009 بزيادة تقدر بـ 282.82% في الرصيد الكلي و 98% في الخدمات المصدرة مقابل زيادة الخدمات المستوردة بـ 144.32%، مما أدى إلى تراجع معدل التغطية بمقدار حوالي 51.25% وبمعدل 38.43% خلال الفترة 2009-2007 لوحدها والتي تعود سبب الزيادة فيها إلى الإرتفاع في الخدمات المستوردة الخاصة ببند النقل من 2.15 مليار دولار سنة 2007 إلى 3.12 مليار دولار سنة 2008 والتي تعود إلى إرتفاع واردات السلع وكانت أقصى قيمة للخدمات المستوردة في 2010 بقيمة-11.90 مليار دولار، بالإضافة إلى إرتفاع الخدمات المصدرة سنة 2011 بـ 3.97 مليار دولار مع إنخفاض طفيف للخدمات المستوردة بقيمة-11.77 مليار دولار، بالإضافة إلى إرتفاع بند النقل وكذلك إرتفاع بند خدمات البناء والأشغال العمومية من 1.54 مليار دولار سنة 2007 إلى 3.06 مليار دولار سنة 2011، وبناء على هذه التطورات يمكن القول أن رصيد ميزان الخدمات لم يكن في إنسجام مع تطورات الميزان الكلي.

كما شهد ميزان التحويلات الصافية هو الآخر عدة تطورات، حيث يتضح من خلال الجدول أعلاه، أن صافي التحويلات الصافية إرتفعت سنة 2008 بقيمة 2.87 مليار دولار، بعدما كانت سنة 2006 بـ 1.61 مليار دولار،

مع تسجيل إنخفاض طفيف سنة 2009 بـ 2.63 مليار دولار وكذلك سنة 2010 و 2011 على التوالي بـ 2.65 و 2.59 مليار دولار.

3- تطور رصيد الحساب الجاري:

يتوقف الفائض أو العجز في الموازين الجارية بدرجة أولى على الميزان التجاري، والذي عرف تراجعاً كبيراً سنة 2009، وتشير بيانات الجدول أدناه إلى مدى تأثير تراجع الميزان التجاري في الميزان الجاري الكلي:

الجدول 5.2: تطور رصيد الحساب الجاري للفترة 2004-2014

الوحدة: مليار دولار

السنة	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
رصيد الحساب الجاري	11.2	21.2	29.9	30.5	34.4	0.4	12.16	17.77	12.3	0.38	9.1-

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على:

- Banque d'Algérie, Rapport 2015, Op Cit, p.15.
- Banque d'Algérie, Rapport 2010, Op Cit, p:15.

يوضح الجدول أعلاه تطورات رصيد الحساب الجاري، والذي حقق رقماً سالباً ولأول مرة سنة 2014، ويرجع السبب إلى تدهور صادرات المحروقات بسبب تراجع أسعار النفط، فبين سنتي 2012 و 2014 فقدت الجزائر ما قيمته 12.24 مليار دولار، حيث يتبين أن أهم الموازين الفرعية للميزان الجاري شهدت تراجعاً متفاوتاً مما ساهم في تراجع الميزان الكلي بنسبة 98%، ويأتي هذا التدهور نتيجة تراجع الميزان التجاري، والذي هو أهم بند في الميزان الجاري وذلك بنسبة 80% بعد التراجع الحاد في قيمة الصادرات بنسبة 42.45%، وذلك بالإضافة إلى تدهور ميزان الخدمات من -7.59 مليار دولار سنة 2008 إلى -8.79 مليار دولار سنة 2011، وذلك إلى جانب التراجع في رصيد التحويلات من 2.78 مليار دولار سنة 2008 إلى -2.59 مليار دولار سنة 2011، بينما عرف السداسي الأول من سنة 2009 عجزاً في الحساب الجاري الخارجي بمبلغ 1.62 مليار دولار، حيث وصل فائض الحساب الجاري الخارجي إلى الذروة في سنة 2008 بمبلغ 34.35 مليار دولار، وشهد إنخفاضاً حاداً في سنة 2009 يقدر بـ 0.40 مليار دولار، مع إرتفاع طفيف سنة 2010 و 2011 على التوالي بـ 12.15 و 19.70 مليار دولار، كما سجلت الجزائر عجزاً في الحساب الجاري بقيمة 4.58 مليار دولار في الربع الرابع من سنة 2014 كمستوى قياسي منخفض، كما بلغ متوسط الحساب الجاري ما يقارب 4.9 مليار دولار للفترة

2014-2004، في حين حقق أعلى مستوى على الإطلاق بقيمة 28.95 مليار دولار في الربع الرابع من سنة 2006.

ثانيا: تحليل تطور حساب رأس المال

لا يزال رصيد الموازين الفرعية للحساب الجاري في الجزائر محدودة مقارنة بدول أخرى، كون هذه الأخيرة تفتقد لأسواق مالية ناضجة تساهم في تقوية النظام المالي، وهذا إلى جانب محدودية الإستثمارات الأجنبية في الجزائر، ناهيك عن القيود والأنظمة التشريعية المقيدة لحركة رؤوس الأموال، كل هذه العوامل في بعض الأحيان تساعد على التصدي للآثار الناجمة عن التقلبات الخارجية في أسعار الصرف، وهو ما ينطبق على حالة الجزائر.

1- حركة رؤوس الأموال والإستثمار في الجزائر:

بالرغم من التراجع الذي عرفته الصادرات الجزائرية والذي إنعكس بالسلب على الرصيد الكلي للحساب الجاري، إلا أن الميزان الرأسمالي سجل فائضا ولأول مرة في الجزائر منذ العديد من السنوات.

1-1: الإستثمار الأجنبي المباشر:

عرفت الإستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر إرتفاعا ملحوظا سنة 2010، ولم يكن هذا التطور بفعل زيادة حقيقة في حجم مشاريع الإستثمار الأجنبي المباشر، وإنما بفعل زيادة رؤوس الأموال الخاصّة بالبنوك والمؤسسات المالية الأجنبية في الجزائر، وفيما يلي نقوم بتتبع رصيد تدفق الإستثمارات من خلال الجدول الآتي:

الجدول 6.2: تطور رصيد الإستثمارات خلال الفترة (2014-2004)

الوحدة: مليار دولار

السنة	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
الإستثمار الأجنبي المباشر	0.62	1.06	1.76	1.39	2.28	2.54	3.47	2.04	1.52	1.96	1.47
صافي رؤوس الأموال	- 2.23	- 3.05	- 11.8	- 0.77	- 0.43	1.52	0.44	- 1.08	- 0.62	- 0.39	- 0.52

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على:

2010, Op Cit, p.15 Rapport 2015, – Banque d'Algérie,

يوضح الجدول أعلاه أن رصيد تدفق الإستثمارات الأجنبية المباشرة في إرتفاع مستمر منذ سنة 2004، ولكن بنسب ضئيلة جدا حيث بلغ سنة 2007 قيمة 1.39 مليار دولار، لترتفع إلى 3.47 مليار دولار سنة 2010، وفي ظل تراجع تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر سنة 2009 و 2010 في الدول المتقدمة والدول النامية شهدت الجزائر العكس إرتفاعا محسوبا بين سنتي 2009 و 2010، لتشهد بعد ذلك التدفقات الصافية إنخفاض بلغ سنة 2012 و 2013 قيمة 1.52 و 1.96 مليار دولار على التوالي.

كما أن زيادة الإستثمارات الأجنبية المباشرة سنة 2009 و 2010 تخص الجانب النقدي، حيث قامت البنوك والمؤسسات المالية في الجزائر برفع رؤوس أموالها مما سمح بدخول حجم كبير للعملة الصعبة في الجزائر، وهذا في إطار تقوية القاعدة المالية لتك البنوك، خاصة وأن الجزائر تعتمد في تمويل إستثماراتها على البنوك المحلية، وذلك تجنباً لعملية الإستدانة من الخارج¹، وفي نفس السياق فقد أقر مجلس النقد والقرض بالجزائر النظام رقم (04-08)² والمتعلق برفع رأسمال البنوك والمؤسسات المالية، حيث قامت أربع بنوك خاصة برفع رأس مالها بعدما تحصلت على الترخيص من مجلس النقد والقرض.

2-1: ميزان رؤوس الأموال الرسمية:

حقق ميزان رؤوس الأموال الجزائري سنة 2009، لأول مرة ومنذ العديد من السنوات فائضا حيث حقق رصيد ميزان رؤوس الأموال على مدى خمس سنوات عجز بلغ أقصاه سنة 2006 بقيمة -11.89 مليار دولار، وتراجع ذلك العجز إلى -0.43 مليار دولار سنة 2008، ليتحول سنتي 2009 و 2010 إلى فائض بقيمة 1.52 و 0.44 مليار دولار على التوالي، في حين سجلت عجزا على مدى أربع سنوات متتالية بلغ أقصاه سنة 2011 بقيمة -1.08، ومن شأن الفائض المحقق في سنتي 2009 و 2010 تعزيز الميزان الرأسمالي وتعزيز ميزان المدفوعات، في ظل الآثار السلبية لأزمة الديون الأوروبية والتي أُلقت بظلالها على التوازنات الخارجية.

ولا شك أن تحويلات الأرباح تشكل عوامل ضبط على موازين المدفوعات في البلدان النامية، في الوقت الذي تشكل فيه آثار إيجابية على موازين المدفوعات في البلدان الرأسمالية المتقدمة المصدرة للإستثمارات الأجنبية المباشرة.

3- تطور رصيد حساب الرأسمالي:

للقوف على تطورات الحساب الرأسمالي نقوم بإدراج الجدول التالي:

¹ حلیم بن دحمان، رفع رؤوس الأموال الأجنبية ساهم في رفع الإستثمارات الأجنبية، مجلة الأبحاث الاقتصادية، دار الأبحاث للترجمة والنشر والتوزيع، الجزائر، العدد 29، فيفري 2011، ص 63.

² الجريد الرسمية، نظام رقم 04-08، يتعلق بالحد الأدنى لرأسمال البنوك والمؤسسات المالية العاملة في الجزائر، العدد 72، 23 ديسمبر 2008.

الجدول 7.2: تطور رصيد الحساب الرأسمالي للفترة (2004-2014)

الوحدة: مليار دولار

السنة	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
رصيد الحساب الرأسمالي	1.8-	4.2-	11.2-	1.09-	2.54	3.45	3.42	2.38	0.24-	0.7-	3.23

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على:

-Banque d'Algérie, Rapport 2015, Op Cit, p:15.

-Banque d'Algérie, Rapport 2010, Op Cit, p:15.

إن عجز حساب رأس المال خلال الفترة 2004-2007 كان بسبب سداد الجزائر لديونها الخارجية طويلة الأجل إلى جانب ضآلة حجم صافي الاستثمارات الأجنبية المباشرة، والتي ازدادت في الفترة 2008-2014 وساهمت في تحقيق فوائض في حساب رأس المال خال هذه الفتوة.

يتضح من خلال الجدول أعلاه، أن رصيد الميزان الرأسمالي سجل فائضا يقدر بـ 2.54 مليار دولار سنة 2008 بعدما تميزت الفترة 2004-2014 بعجز متذبذبا بلغ أقصاه سنة 2006 بقيمة -11.22 مليار دولار، وأدناه سنة 2007 بقيمة 0.99 مليار دولار، وسجل الميزان فائضا سنة 2008 يقدر بـ 2.54 مليار دولار، وسجل إنخفاض الفائض سنة 2011 بقيمة 0.36 مليار دولار، ويعود السبب الذي أدى إلى حدوث فوائض في رصيد ميزان رؤوس الأموال بعدما كان يعاني من العجز، إلى الزيادة المعتبرة في رصيد الإستثمار الأجنبي المباشر.

ثالثا: مؤشرات رصيد الميزان الكلي

سجل ميزان المدفوعات في الجزائر تدهورا حادا بداية من سنة 2009، مما ساهم في تراجع معدل نمو إحتياطيات الصرف الأجنبي والتي عرفت نمو بالغ الأهمية خلال الفترة 2005-2008.

1- إحتياطيات الصرف الأجنبي:

إستطاعت الجزائر أن تستفيد من إرتفاع أسعار النفط، فتمكنت من تكوين إحتياطيات مالية ضخمة بلغت سنة 2009 ما قيمته 148.1 مليار دولار لتقفز سنة 2011 إلى 182.2 مليار دولار، ثم إلى 194 مليار دولار نهاية 2013، وأمام ما عرفه الدولار من إنخفاضات متتالية مقابل الأورو جعل الجزائر تشكل إحتياطيا بنسبة 51% بالأورو ونسبة 49% بالدولار الأمريكي، وذلك لضمان هامش أوسع من الحركة بعد أن كان الإحتياطي يتشكل أساسا من الدولار.

حيث تفقد الجزائر متوسط ما قيمته 150 مليون إلى 200 مليون دولار سنويا بسبب تقلبات سعر صرف الدولار أمام الأورو، فمستوى الإحتياطي لسنة 2006 والبالغ 77 مليار دولار يمكن الجزائر من تغطية 24 شهرا من الواردات السلعية فما تحتاج الجزائر إليه كاحتياطيات دولية ملائمة وكافية هو 6 مليارات دولار إذا كانت الواردات السلعية تدور في حدود 12 أو 13 مليار دولار ما يعني أن هناك فائضا في الإحتياطيات تستطيع الجزائر الاستفادة منه في تمويل الإقتصاد من أجل الرفع من مستوى الإنتاج والنمو والإستثمار والقضاء على معدلات البطالة، لذا فإن هذا الفائض يمكن أن يوجه للدفع المسبق للديون (في سنة 2004 إنطلقت الجزائر في تسديد المسبق للديون ودفعت 6.1 مليار دولار لدائتيها، وفي سنة 2006 سددت الجزائر ما قيمته 3.4 مليار دولار لدائتيها من نادي باريس)¹.

بينما إستقرت إحتياطيات الصرف الوطنية في حدود 185.27 مليار دولار في نهاية سبتمبر 2014 بعدما كان 193.26 مليار دولار نهاية جوان وهو مستوى ملائم يسمح للجزائر بمواجهة الصدمات الخارجية، وبعملية حسابية بسيطة نجد بأن إحتياطي الصرف تراجع بـ 8 ملايين دولار في ظرف لا يتعدى الثلاثة أشهر، وهذا بسبب الإنعكاسات الأخيرة لتراجع أسعار النفط على الوضع المالي والمصرفي الوطني، ووجود مؤشرات صدمة خارجية مرتقبة بسبب تدهور أسعار النفط الذي ينذر بقدوم تحديات إبتداء من 2015، لكن يمكن للإقتصاد الوطني مع ذلك أن يواصل نموه بمعدلات مقبولة خلال السنوات القادمة بفضل صلابته الإستقرار المالي بالنظر لحجم الإحتياطيات وفائض السيولة العالين ومع مستوى ديون عمومية لا يتجاوز 8% من الناتج المحلي الخام وهو من بين أضعف المعدلات في العالم، كما بلغت إحتياطيات الصرف بنهاية 2013 حوالي 194 مليار دولار مقابل 190.66 مليار دولار في نهاية 2012.

1-1: نسبة الإحتياطيات إلى المديونية:

تؤثر تغيرات سعر صرف الدولار على قيمة المديونية الخارجية الجزائرية باعتبار أن الدولار يمثل جزءا كبيرا من هذه المديونية في إطار سياسة الإستدانة المنتهجة من قبل الجزائر، ففي سنة 2000 حقق الدولار الأمريكي أكبر نسبة في إجمالي الديون الخارجية بنسبة 42.5% إلى غاية سنة 2004 أين شرعت الجزائر في عملية إعادة التوازن لمديونيتها الخارجية وتقاسم الأورو مع الدولار نفس النسبة من إجمالي الديون الخارجية ولعل السبب الرئيسي الذي دفع الجزائر لذلك هو ضعف أداء الدولار الأمريكي في سوق العملات و الذي حمل الجزائر تكلفة الفارق بين العملات خصوصا منذ سنة 2003، أين فقد الدولار الأمريكي من 10% إلى 40% من قيمته أمام الأورو فالمديونية

مجلة بحوث إقتصادية عربية، العدد 41، سنة 2008. زايري بلقاسم، إدارة الإحتياطيات الدولية و تمويل التنمية في الجزائر،¹

تراجعت بالدولار في حين إرتفعت بالأورو ، وقد إنخفض سعر صرف الدولار أمام اليورو سنة 2007 إلى 1.4715 دولار مقارنة بسنة 2006، ما نتج تأثير سلبي على الدين الخارجي بزيادة عبئ الدين بحوالي 277 مليون دولار ويتأثير على خدمة الدين بحوالي 30 مليار دولار.

أما في سنة 2013 فقد إرتفعت قيمة الدولار أمام اليورو لتصل 1.3281 دولار، هذا التقلب نتج عنه تأثير إيجابي على الدين الخارجي بنقصان عبئ الدين بحوالي 2.19 مليار دولار، حيث يتضح أن إرتفاع اليورو مقابل الدولار يؤثر سلبا على الدين الخارجي، في حين بلغ متوسط الديون الخارجية في الجزائر 4718.41 مليون دولار للفترة من سنة 2007 حتى 2014.

2- اليزان الكلي:

تشير مختلف البيانات إلى أن الموازين الفرعية كانت في صالح الميزان الكلي ماعدا رصيد السهو والخطأ، الذي لم يكن في نفس الإتجاه، وللوقوف على تطورات حجم ميزان المدفوعات الجزائري، نقوم بإدراج الجدول التالي:

الجدول 8.2: تطور أرصدة ميزان المدفوعات في الجزائر

الوحدة: مليار دولار

السنة	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
ميزان السهو والخطأ	0.2 -	2.2 -	1.08 -	1.6 -	0.69	0.6 -	0.4 -	1.41	1.14 -	2.2 -	1.24
الدين الخارجي	21.82	17.19	5.6	5.6	5.58	5.41	5.56	4.4	3.67	3.39	3.73
رصيد ميزان المدفوعات	9.25	16.94	17.33	29.5	36.9	3.86	15.58	20.14	12.06	0.13	5.8 -*

(*) : وضعية مؤقتة

المصدر: من إعداد الطالب بناء على معطيات المصادر التالية:

- بنك الجزائر، التقارير السنوية، 2005-2015، مرجع سابق.

- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الملاحق الإحصائية، أبو ظبي، 2010، ص-ص 380-393.

عموما سجل الرصيد الكلي لميزان المدفوعات فائضا ابتداء من سنة 2004 قدره 9.25 مليار دولار ليرتفع تدريجيا ثم تضاعف 5 مرات تقريبا ليصل إلى أعلى قيمة له سنة 2008 بقيمة 36.9 مليار دولار ثم تراجع بشكل كبير في سنة 2009 حيث بلغ 3.86 مليار دولار، كما حقق ميزان المدفوعات عجزا سنة 2014 بقيمة -5.88 مليار دولار وذلك لأول مرة منذ سنتي 1998 و 1999، ويرجع سبب ذلك إلى تراجع مداخيل صادرات المحروقات من 71.66 و 70.58 مليار دولار سنتي 2011 و 2012 على التوالي إلى 58.34 مليار دولار سنة 2014 هذا من جهة، وارتفاع تكلفة الواردات من 38.39 و 46.93 مليار دولار سنتي 2010 و 2011 على التوالي إلى 59.44 مليار دولار سنة 2014 من جهة أخرى، وهذا في ظل الإنخفاضات المتتالية للدينار مقابل الدولار واليورو، وإنخفاض أسعار البترول (58 دولار للبرميل/ديسمبر 2014).

ما يلاحظ أن وضع ميزان المدفوعات في الجزائر لم يستقر وبقي متذبذبا خاصة خلال الفترة 2009-2014 نتيجة للصدمات الخارجية التي تعرض لها الاقتصاد الجزائري جراء إرتفاع وإنخفاض أسعار النفط وتقلبات أسعار الصرف، إلا أنه شهد تحسنا ملحوظا خلال الفترة 2004-2008 مما يجعل السياسات الاقتصادية غير قادرة على المحافظة على إستقرار وضع ميزان المدفوعات الذي لا يزال يخضع إلى تغيرات في الوضع الإقتصادي الدولي.

وإبتداء من سنة 2004 بدأ الحساب الجاري يشهد فوائضا مالية معتبرة إلى غاية سنة 2008، حيث بلغ 34.54 مليار دولار بسبب التحسن الكبير في أسعار النفط التي قاربت مائة دولار للبرميل في نفس السنة.

أما حساب رأس المال فأستمر في تحقيق العجز بلغ أقصاه 11.22 مليار دولار عندما أقبلت السلطات على السداد المسبق لديونها بمقدار 12.9 مليار دولار في سنة 2006¹، في حين سجل فائضا ابتداء من سنة 2008 بسبب إرتفاع حجم الإستثمارات الأجنبية الصافية التي بلغت 3.5 مليار دولار في سنة 2010 و زيادة القروض قصيرة الأجل التي قدرت بـ 1.77 مليار دولار في نفس السنة.

كما حقق رصيد ميزان السهو والخطأ عجزا متناقصا على مدى فترة الدراسة بلغت أقصاها سنة 2013 بقيمة - 2.27 مليار دولار، وأدناها سنة 2010 بقيمة -0.49 مليار دولار، وذلك بإستثناء سنة 2011 التي سجل فيها الميزان رصيدا موجبا قدره 1.41 مليار دولار، ويمثل ميزان السهو والخطأ كافة العمليات التي تحتفظ السلطات نشر بياناتها حقيقية عنها كمدفوعات القطاع العسكري، إضافة إلى الحالات السهو والخطأ التي قد تحدث أثناء عمليات التقييم.

درس رشيد، إنعكاس الإنفتاح التجاري في الجزائر على هيكل ميزان مدفوعاتها خلال الفترة 2000-2012، الأكاديمية للدراسات الإجتماعية والإنسانية، العدد 11، الجزائر، جانفي 2014، ص: 28.

تأثر ميزان المدفوعات الجزائري بالأزمة العالمية وانخفاض قيمة الدولار، وهذا بتراجع رصيده من 36.9 مليار دولار سنة 2008 إلى 3.86 مليار دولار سنة 2009، وهذا بعدما حقق معدل نمو بنسبة 66.66% سنة 2007 و 25.17% سنة 2008، إلا أن ذلك المعدل تراجع سنة 2009 إلى 0.28%، وهو ما يمثل صدمة في المعاملات الخارجية للجزائر، وسجل إرتفاع طفيف بـ 15.58 و 20.14 مليار دولار سنتي 2010 و 2011، ويعود السبب إلى تراجع حجم الفوائض التي كانت تساهم في زيادة الإحتياطيات من الصرف الأجنبي، حيث تراجع معدل زيادة هذا الأخير من معدل زيادة تقدر بـ 29.88% سنة 2008 إلى 4.06% و 8.93% على التوالي سنتي 2009 و 2010 محققا بذلك ما قيمته 148.91 مليار دولار.

الفرع الثاني: دراسة وضعية ميزان المدفوعات في فرنسا

يخضى الإقتصاد الفرنسي بمكانة مهمة وخصوصا في الإتحاد الأوروبي، حيث يمكن تقسيم مكونات ميزان المدفوعات الفرنسي إلى:

أولا: الحساب الجاري

يعتبر الميزان الجاري عنصرا مهما في تحقيق توازن ميزان المدفوعات، كونه يتضمن بند الميزان التجاري الذي يشمل النسبة الأكبر، ولهذا نسعى إلى دراسة مفرداته ومساهمته في وضع الميزان الكلي.

1- الميزان التجاري:

سجلت التجارة الخارجية في فرنسا تراجعا كبيرا في السنوات الأخيرة وذلك في أعقاب التباطؤ الإقتصادي العالمي وإرتفاع قيمة اليورو أمام الدولار، حيث بلغ العجز التجاري ما قيمته 52.8 مليار يورو في سنة 2011، وللوقوف على تطورات رصيد الميزان التجاري الفرنسي نقوم بإدراج الجدول التالي:

الجدول رقم 9.2: تطور رصيد الميزان التجاري الفرنسي واليورو مقابل الدولار

الوحدة: مليار يورو

السنة	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
رصيد الميزان التجاري	10.6	7.3-	15.5-	25.1-	35.0-	27.6-	37.6-	52.8-	45.0-	39.3-	6.2
\$ / €	1.24	1.24	1.25	1.37	1.47	1.39	1.32	1.39	1.28	1.32	1.32

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على:

- Institut national de la statistique et des études économiques, France, 2005-2014.
- <http://fxtop.com//fr/historique-taux-change> 24/06/2015.

إن ارتفاع قيمة اليورو منذ سنة 2004، وبمعدل يتراوح بين 1.24 و 1.47 مقابل 1 أورو، كأعلى حد قياسي سجله اليورو نهاية سنة 2008، أصبح يمثل عبئا كبيرا يتمثل في إنخفاض تنافسية الصادرات الفرنسية وارتفاع تكلفة الواردات بنسب تتراوح ما بين 10% و 20%، وتشكل معظم واردات فرنسا من المواد البترولية، فمثلا ما تم إستيراده من المحروقات خلال سنة 2014 قدر بعملة الأورو بـ 76.1 مليار أورو في حين بلغ بالدولار الأمريكي ما قيمة 100.45 مليار دولار، في حين أن صادراتها من قطاع المحروقات لم تتجاوز 21.3 مليار يورو، كما أن ارتفاع قيمة اليورو قلل من تنافسية الصادرات خارج منطقة اليورو، حيث بلغ العجز التجاري مع منطقة اليورو ما يقارب 41 مليار يورو سنة 2013 (معدل التبادل التجاري مع منطقة اليورو 46%)، كما تم تسجيل عجز كبير أيضا مع الدول الآسيوية 22.2 مليار يورو، خصوصا مع الصين وهونغ كونغ بقيمة 21.8 مليار يورو، كما أن إنخفاض صادرات المحروقات وشبه إستقرار القطاع الزراعي في حدود 11.4 مليار يورو وتراجع الصناعات الموجهة نحو التصدير لم يساعد في تحسين الميزان التجاري.

وتزداد تكلفة الواردات كلما إنخفض الدولار أمام الأورو، وتمثل تقلبات الصرف المتواصلة مصدر قلق بالنظر إلى مضاعفاته على مستوى تضخيم قيمة الواردات بصورة معتبرة بنسبة تتراوح ما بين 2% إلى 10% جراء ارتفاع قيمة العديد من المواد المستوردة، مقابل تراجع مداخيل المواد المصدرة جراء تراجع قيمة الدولار، في الوقت الذي بلغت نسبة الواردات من أوروبا 58% من إجمالي الواردات، ونسبة الواردات من الولايات المتحدة 6%، حيث تمثل الواردات البترولية نسبة كبيرة من إجمالي الواردات، ففي سنة 2014 بلغت الواردات من قطاع المحروقات ما يقارب 76.1 مليار يورو مقابل 21.3 صادرات من نفس القطاع (برميل البترول 86 يورو للبرميل)، ما يجعل الإقتصاد

الفرنسي مرتبط إلى حد بعيد بتقلبات أسعار النفط العالمية وإرتفاع اليورو مقابل الدولار والذي يرفع من تكلفة الواردات وتراجع الميزان التجاري والتأثير على وضع ميزان المدفوعات.

تحسن الميزان التجاري سنة 2014 بـ 6.2 مليار يرجع أساسا إلى الهبوط الحاد في أسعار النفط (نحو-9% مقارنة مع 2013)، مما يقلل من قيمة الواردات البترولية، بينما كانت مساهمة القطاعات الأخرى سلبية في رصيد الحساب التجاري، كما بلغ متوسط الميزان التجاري في فرنسا - 4000 مليون يورو خلال الفترة من 2004 حتى سنة 2015، ليصل إلى أدنى مستوى على الإطلاق بـ 7086 مليون يورو في سبتمبر 2011.

الشكل 3.2: تطور رصيد الميزان التجاري الفرنسي للفترة (2004-2014).

(الوحدة: مليون يورو)



Source: <http://www.tradingeconomics.com/france/balance-of-trade> 07/07/2015

أما على مستوى الصادرات فقدت فرنسا حصتها في السوق العالمية في السنوات الأخيرة، ففي سنة 2013 شهدت فرنسا إنخفاضا ملحوظا في صادراتها من السلع، حيث إنخفضت بنسبة 1.4% في سنة 2013، حيث عرفت الصادرات الفرنسية نموا بوتيرة متباعدة في السنوات الأخيرة وهذا في ظل الارتفاع الملحوظ لليورو مقابل الدولار، حيث بلغ متوسط الصادرات في فرنسا ما قيمته 33500.12 مليون يورو من سنة 2004 حتى سنة 2014، ليصل إلى أعلى مستوى على الإطلاق من 38484 مليون يورو في أبريل 2013، ومستوى قياسي منخفض بقيمة 27473 مليون يورو في بداية 2009، في حين تراجع الصادرات في سنة 2009 بنسبة 17.1 بالمقارنة مع 2008¹، بينما كان نمو الصادرات بنسبة ضعيفة في سنة 2013 بنسبة 0.3% مقارنة بمسنة 2012، بينما بلغت نسبة الصادرات الموجهة إلى أوروبا حوالي 60% من إجمالي الصادرات، ونسبة الصادرات الموجهة إلى الولايات المتحدة حوالي 6%.

¹ Rapport annuel, la balance des paiements et la position extérieure de la France, banque de France, 2009, p: 15.

كما عرفت الواردات إنخفضت بنسبة 2.3% في سنة 2013، وذلك مقارنة بنسبة 1.2% في سنة 2012. تراجع الواردات في سنة 2009 بنسبة 17.7 بالمقارنة مع 2008 بلغت الواردات أعلى مستوى لها سنة 2012 بقيمة 44306 مليون يورو ومستوى قياسي منخفض بلغ 31457 مليون يورو في بداية 2009، في حين بلغ متوسط الواردات في فرنسا للفترة الممتدة من سنة 2004 حتى 2014 ما يقارب 35000 مليون يورو.

الشكل 4.2: تطور الواردات الفرنسية خلال الفترة من 2004-2014

(الوحدة: مليون يورو)



.Source: <http://www.tradingeconomics.com/france/imports> 21/06/2015

2- حساب الخدمات والدخل:

يتميز الإقتصاد الفرنسي بالفائض الدائم والمستقر نسبيا في رصيد ميزان الخدمات خلال الفترة 2004-2014، حيث حقق الميزان قيمة 20.4 مليار يورو سنة 2004 ثم ليرتفع قليلا لتصل 22.7 مليار يورو كحد أقصى ثم يتراجع قليلا ليصل سنة 2013 إلى قيمة 14.9 مليار يورو.

وبناء على هذه التطورات يمكن القول أن مساهمة مكونات ميزان الخدمات تبقى متوسطة نسبيا في رصيد الحساب الجاري الكلي، حيث حققت معدلات متباينة خلال الفترة محل الدراسة، حيث كانت مساهمة بند النقل للفترة 2004-2014 في حدود 5 إلى 15 مليار يورو، أما قطاع السياحة فقد حقق مساهمة بقيمة 5-15 مليار يورو خلال الدراسة، ففي سنة 2013 بلغت ما قيمته 10.4 مليار يورو بإرتفاع يقدر بـ 1.35% بالمقارنة بسنة 2012 أي ما يعادل 7.3% من الإنتاج المحلي الخام.

كما حققت عوائد الإستثمار الأجنبي رصيد موجبا في حدودا 25 إلى 40 مليار يورو خلال الفترة محل الدراسة، أما عوائد الإستثمار في الأسهم والسندات شهدت تراجعاً حاداً منذ سنة 2009 بعد ما حققت سنة 2008 رصيد موجبا بقيمة 9.2 مليار يورو لتصل سنة 2010 إلى - 4.3 مليار يورو ثم - 19.7 مليار يورو سنة 2014، حيث شهدت هذه المرحلة تراجع طفيف لليورو أمام الدولار، فبعدها بلغ 1.39 دولار سنة 2009 تراجع إلى 1.28 دولار سنة 2012 ثم ليستقر في حدود 1.32 دولار سنة 2014، ويرجع هذا التراجع في عوائد الأسهم والسندات إلى تراجع عوائد حصص هيئة التوظيف الجماعي من - 10.2 مليار يورو سنة 2014 بعدما حققت - 8.5 مليار سنة 2013، كما حققت سندات الدين سنة 2014 رصيد سالبا بلغ 9.5 مليار، والذي يرجع أساساً إلى انخفاض أسعار الفائدة.

3- تحليل تطور الحساب الجاري:

يتوقف الفائض أو العجز في الموازين الجارية بدرجة أولى على الميزان التجاري، والذي عرف تراجعاً كبيراً خلال فترة الدراسة، حيث يتبين أن أهم الموازين الفرعية للميزان الجاري شهدت تراجعاً مما ساهم في تراجع الميزان الكلي، ويأتي هذا التدهور نتيجة تراجع الميزان التجاري، والذي هو أهم بند في الميزان الجاري وذلك بنسبة 70% بعد التراجع في قيمة الصادرات وارتفاع نسبة الواردات، ويمكن رصد تطورات الحساب الجاري الفرنسي كالتالي:

الجدول 10.2: تطور رصيد الحساب الجاري خلال الفترة (2004-2014)

(الوحدة: مليار يورو)

السنة	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
رصيد الحساب الجاري	8,5	10,9-	12,3-	36.8-	37.1-	25.1-	30.2-	22-	24.9-	17.1-	19.7-

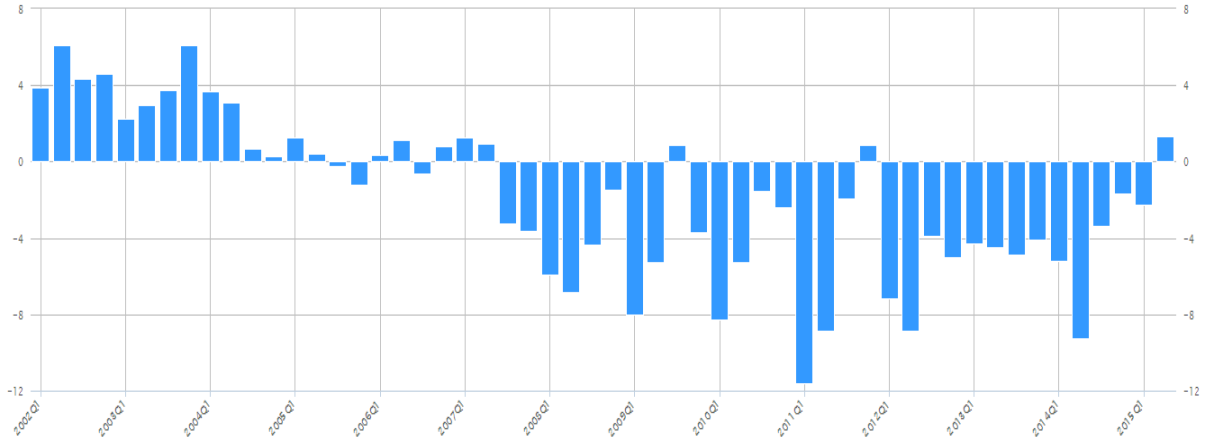
المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على:

-Banque de France, Rapport 2014, Op Cit, p:15

-Banque de France, Rapport 2011, Op Cit, p:15

الشكل 5.2: تطور رصيد الحساب الجاري الفرنسي للفترة 2003-2014 .

(الوحدة:مليار يورو)



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على 31/08/2015 (<https://www.banque-france.fr/>)

حقق رصيد الحساب الجاري الفرنسي تراجعاً مستمراً منذ سنة 2004 بنسب متفاوتة حيث بلغ سنة 2005 قيمة -10.9 مليار يورو، ليرتفع إلى -12.3 مليار يورو سنة 2006، ليصل أعلى قيمة له سنة 2008 بـ 37.1 مليار يورو، حيث بلغ اليورو أمام الدولار ما يقارب 1.47 دولار محققاً بذلك أعلى قيمة له منذ سنة 2003 ، كما شهدت هذه المرحلة ظهور الأزمة العالمية، وفي ظل تحسن الدولار أمام اليورو شهد الحساب الجاري رصيدياً سالباً بين سنتي 2013 و 2014 بلغ -17.1 و -19.7 مليار يورو، ليشهد الحساب تحسناً محسوراً بعد ذلك ومحققاً عجزاً أقل من سنة 2012، حيث بلغ عجز رصيد الحساب الجاري ما قيمته 24.9 مليار يورو، ما يعادل 1.5% من إجمالي الناتج المحلي، بعدما حقق نسبة 1.1% في سنة 2011*.

وضمن الرقابة على إختلال عناصر الإقتصاد الكلي، بلغ مؤشر عتبة التنبيه الأوروبي التي وضعتها المفوضية الأوروبية (رصيد الحساب الجاري أقل من - 4% أو أكثر من 6% من الناتج المحلي الإجمالي)، بلغ المؤشر لدى فرنسا نسبة -1.0% من الناتج المحلي الإجمالي، ويعتبر المؤشر مستقر خلال السنوات الثلاث الماضية، وفي ظل تطبيق معايير دولية جديدة على ميزان المدفوعات، تراجع العجز في الحساب الجاري وتحسن بنسبة 0.4 نقطة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي في كل من السنوات (2011-2013)¹.

* Sur la base du PIB publié par l'Insee le 15 mai 2014.

البنك المركزي الفرنسي، التقرير السنوي 2013، ص:8¹.

في حين عرفت معدلات التغطية لإجمالي السلع والخدمات* تراجعاً منذ سنة 2004 وذلك بسبب التراجع الكبير للصادرات من السلع أمام الواردات، ففي سنة 2004 بلغت معدلات التغطية 102.5 نقطة وحقت سنتي 2005 و2006 ما قيمته 98.5 و97.0 على التوالي، ثم لتبلغ 91.6 سنة 2011 كحد أدنى خلال الفترة محل الدراسة.

عرفت هذه المرحلة أيضاً تراجعاً ملحوظاً لرصيد الحساب الجاري، ويرجع ذلك بالأساس إلى التراجع المتزايد للميزان التجاري، حيث أن إرتفاع الأورو مقابل الدولار يؤثر على الإقتصاد الفرنسي ويؤدي إلى إنخفاض صادراتها بمعدل 3% منذ 2004 ليصل في 2008 إلى 5%، وأن كل إرتفاع لليورو مقداره 10% في الأجل القصير مقابل عملات رئيسية بما فيها الدولار يؤدي إلى إنخفاض الناتج المحلي الإجمالي بمعدل 5% سنوياً، كما أن الصادرات الفرنسية خارج منطقة الإتحاد النقدي أقل إستجابة للطلب الخارجي و أكثر حساسية للتغيرات في أسعار صرف الأورو، وهذا ما يفسره النمو الإقتصادي البطيء في فرنسا للفترة 2004-2010.

ثانياً: الحساب المالي

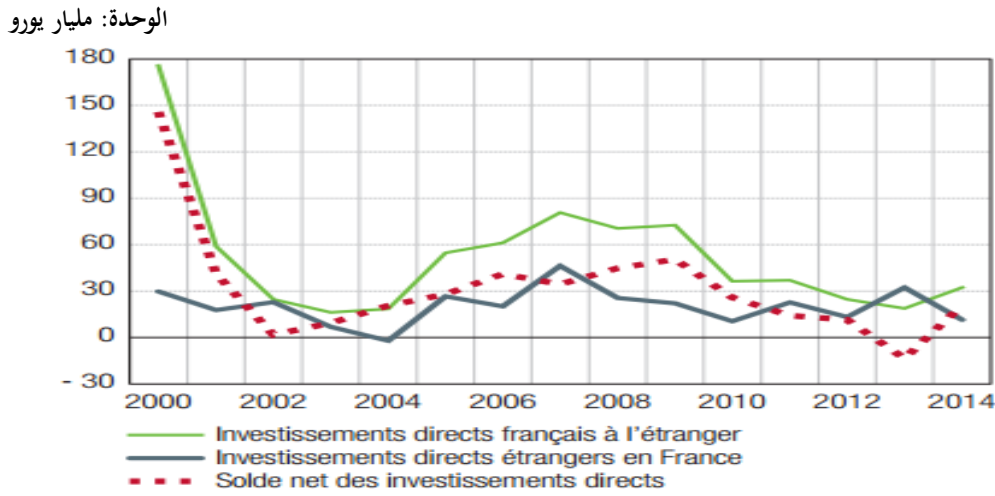
شهد رصيد الحساب المالي في فرنسا تذبذباً خلال فترة الدراسة، وخصوصاً بعد بروز أزمة الديون السيادية والتي كان لها الأثر البالغ على تراجع الإستثمارات الأجنبية، وبالمثل سجلت نسبة البطالة إرتفاعاً طفيفاً.

1- الإستثمار الأجنبي المباشر في فرنسا:

شهد الإستثمار الأجنبي المباشر في فرنسا تراجعاً ملحوظاً في السنوات الأخيرة، فمعد إعتقاد اليورو بلغ العجز المتراكم للإستثمار الأجنبي المباشر ما يقارب 600 مليار يورو.

معدلات التغطية قيمة صادرات الدولة النسبية إلى وارداتها، وبحسب بقسمة قيمة الصادرات على قيمة الواردات، ثم ضرب الناتج في 100.*

الشكل 6.2: تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر الفرنسي للفترة 2000-2014.



Source: Banque de France, Rapport 2014, Op Cit, p:12.

من خلال الشكل البياني نلاحظ أن رصيد تدفق الإستثمارات الأجنبية المباشرة في تراجع مستمر منذ 15 سنة التالية، هذه الفترة عرفت إرتفاعا ملحوظ في قيمة اليورو ، حيث أن تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر نحو خارج تفوق دائما تدفقات نحو الداخل، فبين سنتي 2013 و 2014 تعزز رصيد الإستثمار الأجنبي بما يقارب 44 مليار يورو وهذا بفضل الرصيد الموجب المحقق سنة 2014 والذي بلغ 21 مليار يورو وإنخفاض اليورو مقابل العديد من العملات الدولية خاصة الدولار (1.32 دولار) وتحقيق قيمة 30 مليار، كما أن هذين العاملين ساعدا على تحسين القيمة البورصية للشركات الفرنسية في مجال الإستثمار الأجنبي والمسعرة في البورصة مقابل الشركات الأجنبية بقيمة 6 مليار يورو، في حين تحسن تدفق الإستثمارات الأجنبية المباشرة إلى فرنسا سنة 2007 وبلغ قيمة 47.2 مليار يورو وذلك في ظل ظهور الأزمة العالمية.

2- تطور رصيد الحساب الهالي في فرنسا:

للقوف على تطورات الحساب المالي في فرنسا نقوم بإدراج الجدول التالي:

الجدول رقم 11.2: تطورات الحساب الهالي الفرنسي للفترة 2004-2014

الوحدة: مليار يورو

السنة	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
رصيد الحساب المالي	1.5	-10.5	70.4	37.6	26.6	41.08	27.4	53.5	- 20.9	-17.8	- 10.8

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على:

-Banque de France, Rapport 2005-2014, Op Cit.

يتضح من خلال الجدول، أن رصيد الحساب المالي سجل فائضا يقدر بـ 70486 مليون يورو سنة 2006 بعدما تميزت الفترة 2004-2014 بتذبذب بلغ أقصاه سنة 2012 بقيمة 20997- مليون يورو، وأدناه سنة 2005 بقيمة سالبة بلغت 10503 مليون يورو، وسجل إنخفاض الفائض سنة 2011 بقيمة 53591 مليون يورو، ويعود السبب إلى الزيادة المعتبرة لقيمة اليورو مقابل الدولار بنسب تتراوح ما بين 3% و15%.

وفي أعقاب الأزمة الاقتصادية 2007 وما بعدها لجأت فرنسا إلى عمليات الإصدار السندي بشكل كبير لسد إحتياجاتها التمويلية، فلترفعت ما بين 2007 و2009 إحتياجات التمويل على المدى المتوسط والطويل بنسبة 53%، وعليه فإن إرتفاع المديونية وتوقع حالة الإنكماش الإقتصادي أديا إلى إرتفاع حاد لعلاوة المخاطرة وعلاوة التأمين، المرتبطة بمخاطر عدم قدرة على التسديد.

كما يرجع إرتفاع المديونية العمومية في فرنسا إلى مخطط الإنقاذ الموجه إلى البنوك، والمقدر بـ 110 مليارات أورو بسبب الأزمة المالية العالمية، بالإضافة إلى الإعفاءات الجبائية الممنوحة للمؤسسات الاقتصادية من أجل بعث النمو الاقتصادي، ومنها علاوة الإسترجاع والمقدرة بـ 6.5 مليار أورو في سنة 2010، والتي كان الهدف منها تدعيم قطاع صناعة السيارات الذي يعتبر أحد الأعمدة التي يقف عليها الإقتصاد الفرنسي، فضلا عن إرتفاع نفقات الحماية الإجتماعية المرتبط بالبطالة وتدعيم الشغل¹.

ثالثا: تحليل تطور الميزان الكلي الفرنسي.

للقوف على تطورات حجم ميزان المدفوعات الفرنسي، نقوم بإدراج الجدول التالي:

الجدول رقم 12.2: تطور رصيد الحساب الكلي للفترة 2004-2014

الوحدة: مليار يورو

السنة	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
ميزان المدفوعات	10.05	-21.4	58.18	0.84	-10.5	15.9	-2.7	31.5	-45.8	-34.9	-30.6
الحساب المالي	1.5	-10.5	70.48	37.6	26.6	41.08	27.4	53.5	-20.99	-8.17	-10.8
الحساب الجاري	8,5	-10,9	-12,3	-36.8	-37.1	-25.1	-30.2	-22	-24.9	-17.1	-19.7

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على:

-Banque de France, **Rapport 2005-2014**, Op Cit.

¹ أوكل نسبة وآخرون، الأزمة المالية في منطقة اليورو، بحوث إقتصادية وعربية، العدد: 61-62، جامعة محمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 2013، ص-ص: 13-14.

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن ميزان المدفوعات الفرنسي تراجع رصيده من 10.05 مليار يورو سنة 2004 إلى -21.4 مليار يورو سنة 2005، ثم 0.84 مليار يورو سنة 2007 وهذا بعدما حقق معدل نمو بنسبة 66.66% سنة 2006، إلا أن ذلك المعدل تراجع سنة 2010 إلى -2.7 مليار يورو، وهو ما يمثل صدمة للإقتصاد الفرنسي، ثم ليستقر الرصيد عند فوائض سالبة معتبرة، بلغت قيمة 45.8 مليار يورو و 30.6 لسنتي 2012 و 2014 على التوالي.

تأثر ميزان المدفوعات الفرنسي بالأزمة العالمية وانخفاض قيمة الدولار أمام اليورو، ففقد سنة 2004 وصل العجز المتراكم للأصول ما يقارب 444 مليار يورو، والذي يعتبر رقم قياسي، حيث أظهر التغير الفعلي الحقيقي لليورو علاقة طردية مع مكونات ميزان المدفوعات لدول منطقة اليورو حيث بلغت نسبة التغير لسنة 2007 والبالغ 3.6% مقارنة بسنة 2006 تحسن في مكونات ميزان المدفوعات لمنطقة اليورو كالتالي¹:

- الحساب الجاري من -12 إلى 17 مليار يورو؛

- الإستثمار الأجنبي المباشر من -198 إلى -173 مليار يورو؛

- الحساب المالي 119 إلى 206 مليار يورو.

وهذا ما يتنافى مع حالة فرنسا حيث أظهرت أن الإرتفاع المتواصل لليورو ظهر له أثر سلبي على مكونات ميزان المدفوعات الفرنسي، كما أن معظم الدول الأوروبية لم تعد توافق معايير التقارب بالنسبة للدين العام وعجز الميزانية، ففي سنة 2009 وصل العجز الموازي إلى الناتج الداخلي الخام في دول منطقة اليورو إلى 4.6% وهو أكثر من معيار التقارب المحدد بـ 3% وعجز الموازنة العامة بـ 78.2% من الناتج المحلي الإجمالي "الخام" متجاوزا معيار التقارب المحدد بـ 62%، ولو نظرنا إلى الإقتصاد الفرنسي نجد أن نسبة عجز الميزانية إلى الناتج الداخلي الخام بلغت -8.3% في سنة 2009 محققة بذلك نسبة 7.1% في الفترة من 2007 إلى 2011².

أما على مستوى المديونية، إذ بلغت مديونية فرنسا 1591 مليار أورو سنة 2010 (1646 مليار أورو في السداسي الأول من 2011)، ما يعادل 27.3% من الناتج المحلي الإجمالي ثم لترتفع إلى 85.4% من الناتج المحلي الإجمالي سنة 2012، حيث بلغت نسبة تطور المديونية إلى الناتج المحلي الإجمالي في فرنسا بين سنتي 2007 و 2010 بلغت 27.7%، ويعود هذا الإرتفاع إلى النموذج الذي إتبعته وهو النموذج نفسه المتبع في أمريكا

¹ Politique de change de l'euro, Rapport Michel Didier, Agnès Bénassy, Gilles Bransbourg et Alain Henriot la documentation française, Paris, 2008 p :24.

² Pierre Bernard-Reymond et Richard Yung, rapport d'information, fait au nom de la commission des affaires européennes (1) sur la gouvernance économique européenne, Sénat, Session Ordinaire de 2010-2011, n 49, p16.

وبريطانيا، نموذج النمو الإقتصادي عن طريق المديونية والإعتماد على قطاع العقارات كركيزة أساسية لتحقيق النمو، ولذا فإنها تأثرت بعدوى الأزمة المالية لسنة 2007 وما بعدها بشكل كبير، وتحتل بذلك فرنسا المرتبة الثالثة للإقتصاد الأكثر مديونية في منطقة اليورو بعد ألمانيا وإيطاليا، بينما تطور الأورو وفق إتجاهين متعارضين وارتفع بنسبة 3.8% مقارنة بالدولار، ونسبة 2% أمام الين الياباني ونسبة 1.3% مقارنة بالجنيه الإسترليني خلال هذه الفترة.

الفرع الثالث: دراسة وضعية ميزان المدفوعات في ماليزيا.

يعتبر إقتصاد ماليزيا ثالث أكبر إقتصاديات منطقة جنوب شرق آسيا، فمنذ سنة 1998 حققت ماليزيا فوائض تجارية ثابتة، ويرجع ذلك أساسا إلى الإرتفاع في معدل الصادرات وإنخفاض الواردات.

أولاً: الحساب الجاري

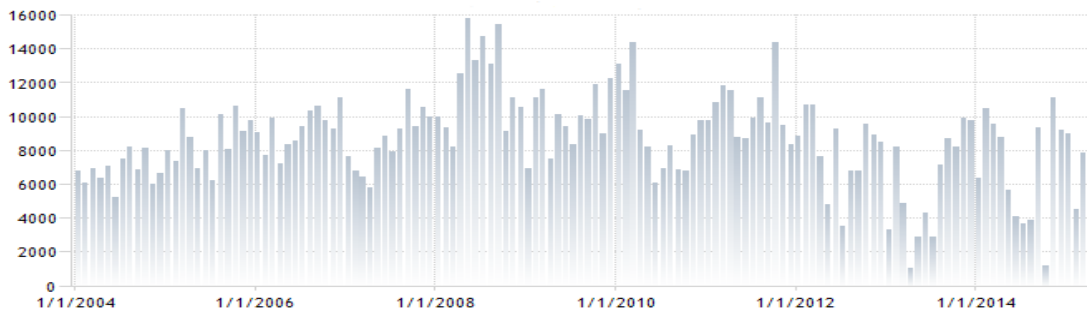
يعتبر الميزان الجاري عنصرا مهما في تحقيق توازن ميزان المدفوعات، كونه يتضمن بند الميزان التجاري الذي يشمل النسبة الأكبر، ولهذا نسعى إلى دراسة مفرداته ومساهمته في وضع الميزان الكلي.

1- الميزان التجاري:

إرتفع إجمالي الحجم التجاري لسنة 2014 بنسبة 6.1%، وذلك في ظل زيادة الصادرات الإجمالية بنسبة 6.8% سنويا وبلغت قيمتها 698.44 مليار رنجيت، في حين إرتفعت الواردات بنسبة 5.4% سنويا وبلغت قيمتها 624.52 مليار رنجيت¹، في حين شهد الرنجيت إستقرارا أمام الدولار.

الشكل رقم 7.2: تطور الميزان التجاري لماليزيا خلال الفترة (2004-2014).

الوحدة: مليون رنجيت.



Source: <http://www.tradingeconomics.com/malaysia/balance-of-trade> 28/06/2015

¹ حسب آخر الإحصاءات الصادرة من هيئة التجارة الدولية والصناعة لماليزيا. كوالالمبور، 2015.

الجدول رقم 13.2: تطور رصيد الميزان التجاري المالي والرنجيت مقابل الدولار.

الوحدة: مليار دولار

السنة	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
رصيد الميزان التجاري	81.62	103.3	111.09	102.2	143.2	117.8	109.9	124.2	95.9	96.5	113.4
الصادرات	481.2	536.2	589.2	604.2	663	552.5	638.8	697.8	702.6	637.6	679.9
\$ / MYR	3.80	3.78	3.66	3.43	3.33	3.52	3.21	3.05	3.08	3.15	3.27

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على:

- Department of Statistic, Malaysia, Rapport 2005-2014, pp :46-48.

- <http://fxtop.com//fr/historique-taux-change> 24/06/2015.

عرف الميزان التجاري المالي عموما والصادرات خصوصا نموا متزايدا خلال السنوات الأخيرة وهذا في ظل إستقرار الرنجيت المالي مقابل الدولار، بلغ سنة 2004 قيمة 3.80 رنجيت ثم ليرتفع قليلا سنة 2008 ويبلغ قيمة 3.33 رنجيت، حيث عرفت هذه المرحلة تراجع الدولار، ثم ليستمر الرنجيت في التحسن ليبلغ 3.15 و 3.27 رنجيت سنتي 2013 و 2014 على التوالي، بينما عرف الميزان التجاري فوائض تجارية معتبرة نهاية 2008 بلغت 143209 مليون رنجيت، وهي المرحلة التي شهدت ظهور الأزمة العالمية وارتفاع قيمة الرنجيت مقابل الدولار (3.1 رنجيت مالي).

كما حقق إجمالي الصادرات سنة 2014 إرتفاعا ب 6.2% إلى 67.7 مليار رنجيت في الوقت الذي إرتفع فيه مؤشر حجم الصادرات إلى 6.6% و 112.3 نقطة (المنتجات الخشبية الماليزية، منتجات المطاط الماليزي، زيت النخيل الماليزي، منتجات النسيج الماليزي، الصناعات الكهربائية و الالكترونية، الصناعات الكيماوية، صناعة السيارات)، وفي سنة 2013 عرفت الصادرات إرتفاعا ب 2.7% بقيمة 65.9 بليون، والتي شهدت تنوعا (الماد الكيماوية +18.4% مواد الإنتاج +8.3% وآلات ومعدات النقل +6%).

يتبين أن رصيد الميزان التجاري المالي في فائض مستمر طوال الفترة الموضحة، حيث بلغ متوسط الميزان التجاري في ماليزيا من سنة 2004 حتى 2015 ما قيمته 8400.02 مليون رنجيت مالي، وفي مايو 2008 حققت ماليزيا أكبر فائض في التجارة الخارجية مع اليابان وسنغافورة وأستراليا حيث بلغ 15767.47 مليون رنجيت، كما سجل الميزان التجاري الكلي سنة 2013 فائضا بلغ قيمة 33.6 مليار رنجيت منها 25.8 مليار رنجيت في الربع الأخير، والذي يرجع أساسا إلى:

- الصادرات بقيمة 182.4 مليار رنجيت، وبلغت مساهمة قطاع النفط بـ 32%، من مجموع الإيرادات (2013).

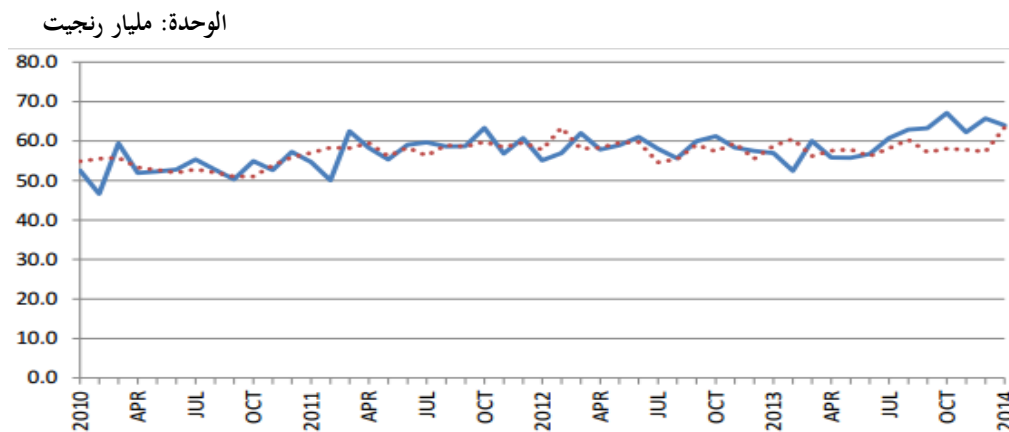
- الواردات بقيمة 148.8 مليار رنجيت، في ظل انخفاض الواردات من السلع الوسيطة.

كما حققت ماليزيا معدلات تبادل تجاري (TOT)¹ مرتفعة مع: الصين، سنغافورة، اليابان، الولايات المتحدة وتايلاند، حيث بلغ متوسط معدلات التبادل التجاري 107.56 نقطة إعتباراً من سنة 2008 حتى سنة 2015، لتصل إلى 127 كنقطة قياسية مرتفعة في يوليو 2008، ومستوى قياسي منخفض بلغ 100.20 نقطة في أكتوبر من سنة 2009².

1-1: الصادرات:

حققت ماليزيا نمواً متسارعاً في كل من الناتج المحلي الإجمالي و معدل الصادرات في السنوات الأخيرة بعدما شهدت ارتفاع ملحوظاً نهاية سنة 2008، وذلك في ظل ارتفاع الربح أمام الدولار (3.1 رنجيت ماليزي)، كما لا تزال الصين أكبر شريكة تجارية لماليزيا 14.6%، تليها الولايات المتحدة الأمريكية 8.7% واليابان 9.9%، ودول الآسيان مثل سنغافورة 12.7% وإندونيسيا في المركز الثالث، كما بلغ متوسط معدل نمو الصادرات الماليزية إلى الإمارات للفترة بين عامي 2000 و 2008 حوالي 19%، كما ترتبط ماليزيا بعدة إتفاقيات تجارية أهمية إتفاقية التجارة الحرة مع اليابان والتي دخلت حيز التنفيذ عام 2006 وإتفاقية الشراكة الاقتصادية مع باكستان والتي دخلت حيز التنفيذ عام 2008 وإتفاقية التجارة الحرة مع نيوزيلندا وغيرها.

الشكل رقم 2-8: تطور الصادرات الماليزية للفترة 2010-2014



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات الدراسة، وباستخدام برنامج Excel.

¹ معدلات التبادل التجاري (TOT)، قيمة صادرات الدولة النسبية إلى أن وارداتها، وبحسب بقسمة قيمة الصادرات على قيمة الواردات، ثم ضرب الناتج في 100.

² <http://www.tradingeconomics.com/malaysia/terms-of-trade>. 04/08/2015

تعتمد ماليزيا بنسبة كبيرة على التجارة الحلال، حيث تعد إندونيسيا أبرز شركاء ماليزيا في تجارة الحلال بنسبة 23.7% من صادرات ماليزيا، كما بلغت صادرات ماليزيا إلى الإمارات نحو 106.8 مليون درهم في النصف الأول من سنة 2011 وبلغت قيمة الصادرات الإجمالية في نفس الفترة سنة 2010 نحو 261 مليون درهم، بينما بلغ حجم صناعة المنتجات الحلال سنة 2011 نحو 640 مليار دولار، في حين بلغت صادرات المنتجات الحلال الماليزية إلى دول منظمة التعاون الإسلامي بأكثر من 69.3 مليار درهم خلال 2010¹، كما أن قيمة الواردات والصادرات خلال النصف الأول من سنة 2010 بلغت 200 مليون رنجيت بنسبة زيادة 19%، مقارنة مع الفترة نفسها من سنة 2009.

وفي سنة 2014 أشار المركز الوطني للإحصاء المالي إلى أن معدل النمو الإقتصادي سجل إرتفاعا بلغ 6.2% في الربع الأول مدفوعا بالطلب المحلي القوي والصادرات، هذا النمو الذي يرجعه البعض إلى البنية الإقتصادية المتنوعة في البلاد المدعومة بأساسيات قوية مثل: إنخفاض التضخم وشروط ملائمة للعمل وإنخفاض الدين الخارجي فضلا عن إحتياطات دولية وفيرة، حيث إرتفعت الصادرات في الربع الأول بنسبة 10.9% على أساس سنوي، مشيرا في الوقت نفسه إلى أن هذا النمو فاق المعدل الذي سجل في نفس الفترة من سنة 2013 والبالغ 4.2% بينما توسعت الصناعات التحويلية بنسبة 6.8%.

كما شهد الإقتصاد الماليزي تباطؤا خلال الربع الثالث من نفس السنة بالتزامن مع تباطؤ الصادرات التي تأثرت مع إنتاجية المصانع بضعف الطلب العالمي، بجانب خفض الدعم الحكومي للمحروقات، في حين أن الصادرات إرتفعت 2.8% على أساس سنوي في الربع الثالث، بالمقارنة مع توسعها 8.8% في الربع الثاني، وذلك في ظل الطلب المعتدل من قبل منطقة اليورو والصين واليابان وبعض الإقتصاديات الآسيوية وذلك في ظل تراجع العملة الماليزية، حيث إنخفض الرنجيت أمام الدولار إلى 3.4757 وهو المستوى الأدنى منذ أكتوبر عام 2009، وذلك في ظل إرتفاع الدولار أمام سلة من العملات الرئيسية (36 عملة رئيسية) خلال الأشهر الـ 9 الأولى من سنة 2014 وحتى نهاية الربع الثالث.

وذكر التقرير الذي أصدره مصرف (ستاندرد تشارترد) أن "متوسط نمو الإقتصاد الماليزي في الفترة ما بين عامي 2000 و2014 بلغ نسبة 5.1%"، كما بلغ متوسط الصادرات في ماليزيا من سنة 2004 إلى سنة 2015 ما يقارب 52000 مليون رنجيت ماليزي، لتصل إلى أعلى مستوى في ديسمبر 2014 بقيمة 67692.40 مليون

¹ وزارة التجارة الدولية والصناعة الماليزية متاح على الموقع الإلكتروني، تاريخ الإطلاع: 2015/06/08.

رنجيت ماليزي، كما حققت الصادرات في نهاية 2008 مستوى قياسي منخفض بقيمة 37002.60 مليون رنجيت ماليزي.

أما في ما يتعلق بالواردات فقد شهدت نموا بوتيرة أقل من الصادرات في السنوات الأخيرة، حيث بلغ متوسط الواردات من سنة 2004 إلى سنة 2014 ما يقارب 45000 مليون رنجيت ماليزي، في حين تتكون واردات ماليزيا بنسب متقاربة من: المنتجات الكهربائية والإلكترونية، المواد الكيميائية، الآلات والأجهزة وقطع الغيار.

2- حساب الخدمات والدخل والتحويلات الجارية

تم إستهداف قطاع الخدمات غير الحكومية للعب دور رئيسي في الإسهام في النمو الاقتصادي، وانصب التركيز الرئيسي للتنمية على ترويج الصادرات بما في ذلك إعادة تحديد وضع ماليزيا لتصبح مركزا إقليميا للخدمات (العقارات، النقل، الطاقة، الإتصالات، التجارة التوزيعية، الفنادق والسياحة، الخدمات المالية، الخدمات الصحية)، ففي الربع الرابع من سنة 2013، إرتفعت مداخيل الخدمات إلى 33.8 مليار من 31.3 مليار دولار المحققة في الربع الثالث 2013، أي بزيادة بنسبة 8.2%، والتي تكونت من خدمات السفر بقيمة 17.7 مليار رنجيت وخدمات الأعمال الأخرى من 7.5 مليار رنجيت وخدمات النقل بقيمة 3.9 مليار رنجيت...

1-2: ميزان الخدمات.

سجل قطاع الخدمات نموا بلغ 6.6% على أساس سنوي خلال الربع الأول من سنة 2014، ويرجع ذلك بالأساس إلى تزايد مداخيل النشاط السياحي وهو القطاع الذي لديه إنعكاسات عميقة على أداء تصدير قطاعات أخرى لاسيما النقل، وللوقوف على ذلك نقوم بإدراج الشكل التالي:

الشكل 9.2: تطور قطاع السياحة في ماليزيا.



Source: <http://www.tradingeconomics.com/malaysia/tourist-arrivals> 21/07/2015

شهدت ماليزيا في السنوات الأخيرة نموا كبيرا في قطاع السياحة وإرتفاع عدد السياح وذلك لعدة إعتبارات (سياسية، إقتصادية)، حيث بلغ عدد السياح في ماليزيا 2.447.845 سائح في ديسمبر 2014، في حين بلغ متوسط السياح الوافدين إلى ماليزيا ما يقارب 1.554.071.32 سائح أجنبي من سنة 1999 إلى غاية سنة 2014، ليصل إلى أعلى مستوى له في ديسمبر 2013 إلى 2.806.565 سائح أجنبي، كما بلغت إيرادات السياحة من إجمالي الصادرات الماليزية نسبة 7.6% سنة 2012 محققة بذلك إرتفاعا بلغ نسبة 2.76% مقارنة بسنة 2011، في حين حققت إيرادات السياحة من إجمالي الصادرات الماليزية رقما قياسيا سنة 2007 و 2009 بلغ نسبة 8.7% و 9.2% على التوالي، وهي المرحلة التي شهدت ظهور الأزمة العالمية، والتي شهدت أيضا تحسن الرنجيت مقابل الدولار ليصل خلال هذه الفترة إلى 3.1 رنجيت.

3- تحليل تطور الحساب الجاري:

بالإضافة إلى الميزان التجاري الذي يعتبر المحدد الرئيسي للحساب الجاري فقد سجلت بعض البنود الأخرى تطورات هامة ساهمت في الحساب الجاري، وفي مايلي نحاول رصد تطورات وتحديد إتجاه الحساب الجاري الكلي:

الجدول رقم 14.2: تطور رصيد الحساب الجاري للفترة 2004-2014

الوحدة: مليون رنجيت

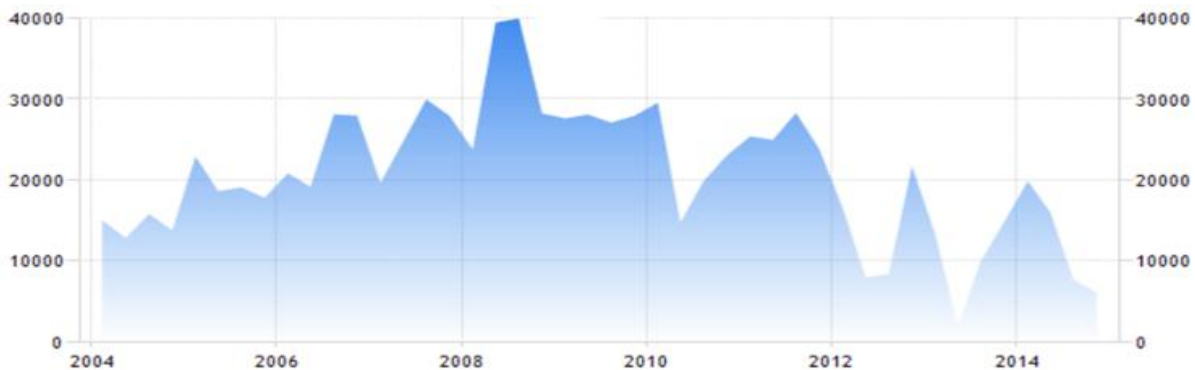
السنة	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
رصيد الحساب الجاري	57.3	78.3	96.0	102.1	131.4	110.7	87.1	102.4	57.3	35.4	47.3

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على:

- Department of Statistic, Malaysia, Rapport 2005-2014, Op Cit, pp :46-48.

الشكل 10.2: تطور رصيد الحساب الجاري للفترة (2004-2014).

الوحدة: مليون رنجيت



Source: <http://www.tradingeconomics.com/malaysia/current-account> 21/07/2015

سجلت ماليزيا فائضا في الحساب الجاري بقيمة 6070 مليون رينجت في الربع الرابع من سنة 2014، حيث بلغ الحساب الجاري في ماليزيا متوسط ما قيمته 17163.59 مليون رينجت من سنة 1999 إلى غاية 2014، ليصل إلى أعلى مستوى على الإطلاق بقيمة 39982 مليون رينجت في الربع الثالث سنة 2008 ومستوى قياسي منخفض بلغ 1836 مليون رينجت في الربع الثاني من عام 2013، في حين ذكر البنك الدولي أن الحساب الجاري في ماليزيا حقق نسبة 11.49% من الناتج المحلي الإجمالي لسنة 2011.

ثانيا: الحساب المالي

يعد ميزان رأس المال الميزان الأساسي لعديد الدول من أجل إعادة التوازن لميزان المدفوعات، غير أن أرصدته تبقى ضعيفة أمام بنود الميزان الجاري المالي، حيث يتكون ميزان رأس المال من الإستثمار الأجنبي المباشر وميزان رؤوس الأموال الصافية.

1- الإستثمارات الأجنبية المباشرة في ماليزيا:

تعتبر تجربة ماليزيا في التنمية وجذب رأس المال الأجنبي في شكل الإستثمار الأجنبي مهمة للدول النامية وخاصة الجزائر كونها تجربة تتم في بلد إسلامي وذلك في ظل الإستقرار السياسي وسياسة الإنفتاح التجاري مع العالم وتحول قاعدة الإقتصاد من زراعية إلى متعددة المنتجات (صناعية)¹، حيث لعب الإستثمار الأجنبي دورا بارزا في النمو الإقتصادي، وهو في تزايد مستمر مما جعل ماليزيا من الدول الأكثر إستقبالا للإستثمار الأجنبي في العالم نتيجة للأداء الإقتصادي الممتاز، ووجدت صادرتها مكانة رفيعة في السوق العالمي، حيث بلغت الإستثمارات الأجنبية المباشرة في ماليزيا قيمة 467.5 مليار في سنة 2014 والتي تتكون أساسا من (قطاع الصناعة 44%)، قطاع التأمين 20.9% وقطاع الإتصالات 9.5%)، حيث بلغت الإستثمارات الأجنبية في الداخل 143.4 مليار دولار 2013 وفي الوقت نفسه بلغت الإستثمارات الأجنبية في الخارج 133.5 مليار دولار 2013، حيث تمثل نسبة الإستثمار 26.2% من إجمالي الناتج المحلي لسنة 2013، وسجل رصيد الأصول المالية تراكما بقيمة 1451.0 مليار رنجيت.

¹ رمضاني لعلا، تدفقات رؤوس الأموال الدولية وأثرها على النمو والتنمية في الدول النامية دراسة تجرية: كوريا الجنوبية وماليزيا، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 3، 2011، ص: 257.

الجدول 15.2: الإستثمار الأجنبي المباشر في ماليزيا خلال الفترة (2004-2014)

الوحدة: مليار رنجيت

السنة	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
الإستثمار الأجنبي	60.2	94.4	156.9	235.1	280.3	316.1	346.05	397.3	425.2	381.7	353.4

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على:

- Department of Statistic, Malaysia, Rapport 2005-2014, Op Cit, pp :46-48.

تراجع رصيد الإستثمارات الأجنبية في داخل وخارج ماليزيا سنة 2009 إلى 9.9 مليارات دولار من 62 مليار عام 2008 جراء الأزمة العالمية التي دفعت إقتصاد هذا البلد إلى الإنكماش 1.7% سنة 2009 وذلك في ظل تراجع قطاع التصدير.

وفي الوقت نفسه، إرتفع الإستثمار الأجنبي المباشر في ماليزيا إلى 467.5 مليار رنجيت سنة 2014، تصدر بذلك قطاع الصناعات التحويلية الإستثمارات المباشرة بقيمة 44%، تليها القطاع المالي والتأمين 20.9% وقطاع المعلومات والاتصالات 9.5%.

وفي بعض الدراسات السابقة حول تأثير على الإستثمار الأجنبي المباشر في مجال التجارة الخارجية في ماليزيا وجدت إن الإستثمار الأجنبي المباشر ساهم في زيادة مستويات الدخل القومي وزيادة الصادرات، فضلا عن دور الواردات في توفير التكنولوجيا العالية ودور التجارة الخارجية لتصحيح الإختلالات الهيكلية في ميزان المدفوعات، كما بلغت القيمة السوقية للأسهم المتداولة 476.3 مليار دولار سنة 2012.

ثالثا: تحليل تطور الميزان الكلي

بلغ متوسط الرنجيت الماليزي مقابل الدولار من سنة 2004 إلى سنة 2015 ما يقارب 3.4 رنجيت ماليزي، كما تراجع سعر صرف الرنجيت مقابل الدولار لأدنى مستوى منذ سنة 2009، وإنخفض إلى 3.7 بسبب تأثير رفع بنك الإحتياطي الفيدرالي الأمريكي للفائدة الأمر الذي جعل الدولار قويا بإستمرار. ففي الربع الرابع من سنة 2014 سجل ميزان المدفوعات 5.7 مليار رنجيت، في ظل الإحتياطات الدولية للبنك المركزي والتي بلغت 11.5 مليار رنجيت ماليزي.

الجدول 16.2: تطور رصيد ميزان المدفوعات المالي للفترة 2004-2014

(الوحدة: مليار رنجيت)

السنة	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
رصيد ميزان المدفوعات	83.72	41.37	52.84	63.14	12.33	30.55	67.23	79.17	34.27	15.26	-34.27*
الحساب الجاري	57.30	78,36	96.02	102.1	131.4	110.7	87.18	102.4	57.34	35.48	47.31

(*): وضعية مؤقتة

المصدر: من إعداد الطالب بناء على معطيات المصادر التالية:

- Department of Statistic, Malaysia, Rapport 2005-2014, Op Cit, pp :46-48.

عموما سجل الرصيد الكلي لميزان المدفوعات المالي فائضا ابتداء من سنة 2004 قدره 83.72 مليار رنجيت ليرتفع تدريجيا ليصل إلى قيمة 63.14 مليار دولار سنة 2007 ثم تراجع بشكل كبير في سنة 2008 حيث بلغ 3.86 مليار رنجيت، كما حقق ميزان المدفوعات عجزا سنة 2014 وبقية - 34.27 مليار رنجيت وذلك ولأول مرة منذ سنة 2000، كما يلاحظ أن وضع ميزان المدفوعات في ماليزيا شهد تحسن ملحوظ خلال الفترة 2004-2013، ويرجع ذلك إلى الفوائض المالية المعتبرة التي حققها الحساب الجاري.

تأثر ميزان المدفوعات المالي بالأزمة العالمية وإنخفاض قيمة الدولار، وهذا بتراجع رصيده من 63.14 مليار رنجيت سنة 2007 إلى 12.33 مليار رنجيت سنة 2008، وهذا بعدما حقق معدل نمو بنسبة 16.66% سنة 2007، إلا أن ذلك المعدل تراجع سنة 2008 إلى 80.47%، وسجل إرتفاعا بـ 67.23 و 79.17 مليار رنجيت سنتي 2010 و 2011، ويعود السبب إلى حجم الفوائض التي ساهمت في زيادة الإحتياطيات من الصرف الأجنبي، وإرتفاع نسبة الصادرات ونسبة الفوائض المرتفع في الميزان التجاري 33.6 مليار وتراجع عجز حساب الخدمات إلى 3.7 مليار.

وإرتفع مؤشر الدولار الأميركي بنسبة 7.37 في المائة خلال الأشهر الـ 9 الأولى من سنة 2014، وشهد المؤشر موجة صعود منذ نهاية الربع الثاني من سنة 2014 ليرتفع بنسبة 7.7% خلال الربع الثالث، محققا أعلى سعر له منذ يوليو 2010، وكانت العملة الماليزية أقل العملات تراجعا أمام الدولار، حيث إنخفض الرنجيت بنسبة 0.07% أمام الدولار، كما إرتفع الإحتياطي من العملة الصعبة والذهب إلى 139.4 مليار دولار.

خلاصة الفصل الثاني:

توصلنا في هذا الفصل إلى أن نسبة كبيرة من مداخيل الجزائر بالعملة الصعبة تضيع نتيجة إختلاف العملات المتعامل بها بين الصادرات والواردات وأن النتائج التي حققت على مستوى التوازن الكلي من تحسن لرصيد ميزان المدفوعات الجزائري، وإرتفاع حجم إحتياطي الصرف وتراجع المديونية الخارجية، كانت نتيجة إرتفاع أسعار النفط. بينما شهد ميزان المدفوعات الفرنسي تراجعاً في الفترة محل الدراسة، وتزامن ذلك مع الإرتفاع الملحوظ في قيمة اليورو مقابل الدولار، وهذا في ظل تراجع الإستثمار الأجنبي المباشر و إرتفاع قيمة الواردات البترولية والتي تمثل نسبة كبيرة من إجمالي الواردات الفرنسية.

كما تعد التجربة الماليزية من التجارب التي تمتاز بخصوصيتها وأهميتها بالنسبة لدول العالم الثالث، فقد تحولت من بلد يعتمد على تصدير المواد الأولية البسيطة إلى أكبر الدول المصدرة للسلع الصناعية والتقنية في منطقة جنوب شرقي آسيا وتنويع الصادرات، حيث إستفادت ماليزيا من الإفتتاح الكبير على الخارج عبر إندماجها في إقتصاديات العولمة وإستطاعت الخروج من الأزمة الإقتصادية الخانقة التي عصفت بدول جنوب شرق آسيا في العام 1997، كل ذلك ساعدها على تجاوز إنخفاض أسعار النفط وتأسيس بنية تحتية متطورة من تنويع مصادر دخلها القومي من الصناعة والزراعة والمعادن والنفط والسياحة وغيرها.

الخاتمة العامة

إن لبيانات ميزان المدفوعات دلالاتها الخاصة التي تعبر عن الأحوال الإقتصادية للبلد بغض النظر عن الفترة الزمنية التي تغطيها دراسة هذه البيانات لذلك فإن تسجيل هذه المعاملات الإقتصادية الدولية في حد ذاتها مسألة حيوية لأي إقتصاد وطني.

وتكمن العلاقة بين سعر الصرف وميزان المدفوعات في أن عرض الصرف الأجنبي يستمد مصدره من مختلف المعاملات الجارية أو الرأسمالية التي تظهر في الجانب الدائن في ميزان المدفوعات، والذي يمثل في نفس الوقت طلب الأجانب على العملة الوطنية، كما أن الطلب على العملة الأجنبية يمثل في المقابل عرض المواطنين للعملة الوطنية، الذي يستمد مصدره من مختلف المعاملات التي تظهر في الجانب المدين من ميزان المدفوعات.

كما عرفت مؤشرات ميزان المدفوعات في الجزائر إستقرارا في الفترة ما بين (2004-2014) من الدراسة، وذلك بفضل الإنفراج المالي الذي عرفته الجزائر مع الإرتفاع الكبير والمتواصل لأسعار البترول مما دفع بالحكومة إلى إطلاق برامج تنموية قصد تنويع الإنتاج ودعم الإقتصاد الوطني، على غرار برامج الإنعاش الإقتصادي وبرنامج دعم النمو والبرنامج الخماسي.

فمن خلال تطرقنا لموضوع سعر الصرف وعلاقته بميزان المدفوعات حاولنا معالجة الإشكالية الرئيسية المتمثلة في ما مدى لتأثير تقلبات أسعار الصرف على موازين المدفوعات كل من الجزائر، فرنسا وماليزيا؟ حيث هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مدى تأثير التقلبات العالمية في أسعار الصرف على ميزان المدفوعات، وذلك في ظل ما عرفته السنوات الأخيرة من تقلبات لأهم عملتين في الإقتصاد الدولي (الدولار واليورو)، وما لذلك من أثر على الإقتصاديات العالمية، كما تستمد هذه الدراسة أهميتها من الإهتمام المتزايد لدراسة سعر الصرف وعلاقته بميزان المدفوعات، والذي يعتبر من أهم المؤشرات الإقتصادية لمعرفة الوضع الإقتصادي للدول.

نتائج البحث: توصلنا من خلال هذه الدراسة إلى جملة من النتائج، يمكن ذكرها في ما يلي:

1) يمثل سعر الصرف مقياسا حقيقيا لنجاح الدول في إدارة الإقتصاد الكلي، حيث إهتمت الدول بدراسته بغية حل مشكلة تحويل العملات لبعضها وتسهيل سداد الديون الدولية، ولهذا يتوجب على الدول إختيار نظام سعر صرف يتلاءم مع معطياتها الإقتصادية؛

2) إن نسبة كبيرة من مداخل الجزائر بالعملة الصعبة تضع نتيجة إختلاف العملات المتعامل بها بين الصادرات والواردات، حيث أن قرابة 70% من الواردات بالأورو، في حين أن حوالي 98% من الصادرات هي محروقات بالدولار، كما ساهم الميزان الجاري في دعم الرصيد الموجب لميزان المدفوعات الجزائري طيلة فترة الدراسة، أما ميزان رأس المال فلم يساهم بذلك إلا خلال السنوات الأخيرة، أي بعد تسديد الديون الخارجية؛

(3) إن شروط التبادل ليست في صالح الجزائر تتم الصفقات النفطية للصادرات الجزائرية والتي تفوق 98% من مجمل الصادرات حصريا بالدولار الأمريكي، في حين أن 60% من الواردات من مختلف السلع بالعملة الأوروبية الأورو، هذا في صالح الدول الأوروبية لأنها تدفع المشتريات النفطية من الجزائر بالدولار المنخفض القيمة أمام الأورو، وشهد الدولار مستويات منخفضة أمام الأورو منذ 2003 تركت آثارا واضحة على العائدات النفطية؛

(4) إستقرار سعر الصرف وتنوع الصادرات المايزية لكأكبر الدول المصدرة للسلع الصناعية والتقنية في منطقة جنوب شرقي آسيا وجذب الإستثمار الأجنبي ساعد ماليزيا على تجاوز إنخفاض أسعار النفط، وتفعيل ذلك في صالح التنمية الإقتصادية رغم الأزمات المالية العالمية، وقد يرجع ذلك في جزء كبير منه إلى توفر مجموعة من العوامل يتمثل أهمها في نجاح السياسات الإقتصادية في تحقيق معدلات عالية من النمو.

(5) عرف ميزان المدفوعات الفرنسي تراجعاً في السنوات الأخيرة، حيث شهدت هذه الفترة إرتفاعاً ملحوظ في قيمة اليورو مقابل الدولار والعملات الأخرى، وهذا في ظل إرتفاع قيمة الواردات البترولية والتي تمثل نسبة كبيرة من إجمالي الواردات الفرنسية، وتراجع الإستثمار الأجنبي المباشر بشكل حاد منذ سنة 2003.

إختبار الفرضيات:

من خلال نتائج الدراسة تبين أنه هناك مجموعة من النتائج بخصوص الفرضيات المقدمة، وتتلخص فيما يلي:

(1) يسمح ميزان المدفوعات بمعرفة المركز المالي للدول كونه يشتمل على جميع المعاملات المالية مع الخارج، كما أن ميزان المدفوعات يعكس وضعية الإقتصاد الوطني في الخارج، ويمكن أن يتعرض هذا الميزان إلى إختلالات تتم معالجتها إما عن طريق آليات التسوية التلقائية التي تشترط عدم تدخل الدولة كما جاء في مختلف المدارس الإقتصادية، وإما عن طريق تدخل الدولة بعدة أساليب أخرى، كما إقترح صندوق النقدي الدولي في برامج الإصلاح الهيكلي أسلوب المرونات الذي يركز على سياسة سعر الصرف بتخفيض قيمة العملة لمعالجة الخلل في ميزان المدفوعات، وهو ما يثبت صحة الفرضية الأولى.

(2) أما الفرضية الثانية والتي مفادها أن ميزان المدفوعات يتأثر سلباً من تقلبات في أسعار صرف العملات الأجنبية، ليست صحيحة وذلك أن ميزان المدفوعات لا يتأثر سلباً فقط من تقلبات أسعار الصرف، فإنخفاض عملة بلد ما قد يؤدي إلى زيادة صادراتها على حساب صادرات منافسيها، أي أن التغيير في سعر الصرف قد يكون له آثار إيجابية على ميزان مدفوعات البلد المعني، كما يمكن أن يكون لتغيير سعر الصرف آثار سلبية، حيث أن إنخفاض قيمة العملة قد يؤدي إلى إرتفاع تكلفة الواردات.

3) أما الفرضية الثالثة والتي تنص على أن الجزائر تواجه مشكلة الفوراق بين العملات تكبدها خسائر مالية معتبرة لمعدل التبادل الدولي لعائداتها، فقد أثبتت الدراسة التي قمنا بها صحة هذه الفرضية نسبيا حيث أن الجزائر تتلقى 98% من مقبوضاتها بالدولار الأمريكي وتدفع فاتورة أغلب وارداتها بالأورو، حيث أن الدولار الأمريكي بدأ يفقدان ملحوظ لقيمه أمام الأورو منذ سنة 2004 إلا أن البعض يرى أن الإرتفاع في أسعار البترول يعوض عن الخسارة التي يسببها إنخفاض الدولار الأمريكي بنسبة أكبر.

4) فيما يخص الفرضية الرابعة والتي تنص على أن ميزان المدفوعات الفرنسي يستفيد من إرتفاع اليورو مقابل الدولار، بينما لا يستفيد ميزان المدفوعات الماليزي من ذلك، أثبتت الدراسة التي قمنا بها نفي هذه الفرضية نسبيا، حيث عرف ميزان المدفوعات الفرنسي والإستثمار الأجنبي المباشر تراجعاً ملحوظ في السنوات الأخيرة وهذا في ظل إرتفاع قيمة اليورو مقابل الدولار، كما يتضح من الدراسة قدرة ماليزيا على جذب كميات كبيرة من تدفقات الإستثمار الأجنبي رغم الأزمات المالية العالمية، وأن إعتتماد ماليزيا على تنويع الصادرات وإستقرار سعر صرفها ساعدها على تحسين أداء ميزان المدفوعات، وهو ما ينفي الفرضية الراجعة للبحث.

بناء على النتائج التي توصلنا إليها يكون بإمكاننا تقديم بعض المقترحات والتي تتمثل فيما يلي:

- 1) تسعير النفط بغير الدولار الأمريكي سواء بالأورو أو بسلة من العملات يكون لها وزنا مهما في هيكل المبادلات التجارية للدول المنتجة للنفط، وذلك من أجل تجنب الإنخفاض في القوة التنافسية لبرميل النفط؛
- 2) ضرورة التفكير في وضع سياسة إقتصادية تسمح بتنويع الإقتصاد الجزائري لوضعه في مأمن نسبي من تقلبات الإقتصاد العالمي، وتنويع العملات الصعبة المكونة لإحتياجات الصرف...؛
- 3) تنويع الواردات خارج منطقة الأورو للحد من خسائر الصرف الناتجة عن تحويل الدولار مقابل اليورو ، وتنويع الصادرات والمنتجات الموجهة للتصدير خارج المحروقات أمر ضروري لتجنب الأزمات النفطية النابعة من إنخفاض أسعار النفط والإستفادة من تجربة ماليزيا في تنويع الصادرات لبناء إقتصاد غير ريعي؛
- 4) جلب رؤوس الأموال الجزائرية من الخارج وإعطائها نفس حظوظ الإستثمار مع الأموال الأجنبية في الجزائر؛

آفاق البحث: في إطار الحديث عن تغيرات الصرف وعلاقتها بميزان المدفوعات، وفي ظل التحولات الإقتصادية الراهنة، والأزمات المالية في الساحة الدولية، تطرح العديد من القضايا التي تحتاج إلى مزيد من البحث والتوسع، ولهذا نقترح دراسة العناوين التالية كي تكون مواضيع أبحاث علمية في المستقبل:

- ❖ سعر الصرف في ظل الإنفتاح التجاري وأثره على ميزان المدفوعات -دراسة قياسية؛
- ❖ إنعكاس الإنفتاح التجاري على تصحيح الإختلالات الهيكلية لميزان المدفوعات؛
- ❖ دراسة تحليلية لميزان المدفوعات-دراسة مقارنة (الجزائر ودولة متقدمة وأخرى ناشئة).

قائمة المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية

أ- الكتب:

1. السيد محمد أحمد السيربي، التجارة الخارجية، الدار الجامعية، مصر، 2009.
 2. بسام الحجار، العلاقات الاقتصادية الدولية، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، الطبعة الأولى، 2003.
 3. طارق حماد عبد العال، إدارة المخاطر، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003.
 4. موسى سعيد مطر وآخرون، التمويل الدولي، دار صفاء للنشر والتوزيع، ط1، الأردن، 2008.
 5. الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ط4، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، الطبعة الرابعة، الجزائر، 2005.
 6. زغلول رزق، التجارة الدولية، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، 2010.
 7. محمود حميدات، مدخل للتحليل النقدي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط 2000.
 8. نشأت نبيل محمد الوكيل، التوازن النقدي ومعدل الصرف، شركة ناس للطباعة، القاهرة، 2006.
 9. تومي صالح، مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي، دار أسامة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2004.
 10. نوزاد عبد الرحمن الهيتي ومنجد عبد اللطيف الخشالي، مقدمة في المالية الدولية، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، 2007.
- ب- البحوث الجامعية:

❖ أطروحات الدكتوراه:

11. مشهور هذلول بربور، العوامل المؤثرة في انتقال اثر أسعار صرف العملات الأجنبية على مؤشر الأسعار في الأردن (1985-2006)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في الفلسفة في تخصص المصارف، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، الأردن، 2008.
 12. الأخضر عزي، صرف الدينار الجزائري بين واقع السوق والصندوق النقدي الدولي 1990-2002، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، جامعة الجزائر، 2006.
 13. بوعبد الله علي، أثر الأسواق المالية الناشئة على إستقرار أسعار الصرف في الدول العربية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، 2014.
 14. رمضان لعلا، تدفقات رؤوس الأموال الدولية وأثرها على النمو والتنمية في الدول النامية دراسة تجريبية: كوريا الجنوبية وماليزيا، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3، 2011.
- ❖ رسائل الماجستير:
15. زاهر عبد الحليم خضر، تأثير سعر الصرف على المؤشرات الكلية للاقتصاد الفلسطيني، رسالة ماجستير في الاقتصاد، غ منشورة، جامعة الأزهر (فلسطين)، 2012.
 16. عطاء الله بن طيرش، أثر تغير سعر الصرف على تحرير التجارة الخارجية- حالة الجزائر، رسالة ماجستير، غ منشورة، المركز الجامعي غرداية، 2011.
 17. موري سمية، آثار تقلبات أسعار الصرف على العائدات النفطية- حالة الجزائر، رسالة ماجستير، غ منشورة، جامعة تلمسان، 2010.

18. جعفري عمار، إشكالية اختيار نظام الصرف الملائم في ظل التوجه الحديث لأنظمة الصرف الدولية ، رسالة ماجستير، غ منشورة، جامعة بسكرة، 2013.
19. مراد عبد القادر، دراسة أثر المتغيرات النقدية على سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار خلال الفترة 1974-2003، رسالة ماجستير، غ منشورة، جامعة ورقلة، 2011.
20. بن زابر مبارك، نظرية الأسواق الفعالة، دراسة حالة سوق الصرف ، رسالة ماجستير، غ منشورة، المركز الجامعي بشار، 2006.
21. كمال العقريب، أثر تغيرات سعر الصرف على ميزان المدفوعات حالة الجزائر ، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، غ منشورة، جامعة سعد دحلب البليدة، 2006.
22. عبد الجليل هجيرة، أثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري، رسالة ماجستير، غ منشورة، جامعة تلمسان، 2012.
23. عمر مؤذن ، تغير سعر صرف الدينار الجزائري وأثره على ميزان المدفوعات في الفترة (1990-2010)، رسالة ماجستير، غ منشورة، المدية، الجزائر، 2012.
24. خليفة عزي، سعر صرف الدينار الجزائري بين نظام التثبيت ونظام التعويم المدار وتأثيره على ميزان المدفوعات (1985-2008)، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، غ منشورة، جامعة المسيلة، 2012.
25. أحميمة خالد، أزمة الديون السيادية وإنعكاساتها على موازين مدفوعات دول المغرب العربي (دراسة حالة الجزائر خلال الفترة: 2005-2011)، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، غ منشورة، جامعة بسكرة، 2013.
26. حميدات عمر، أثر تقلبات سعر الصرف على ميزان المدفوعات- دراسة حالة الجزائر ، رسالة ماجستير في علوم التسيير، غ منشورة، جامعة الجزائر، 2011.
27. الجوزي جميلة، ميزان المدفوعات الدول النامية في ظل العولمة دراسة حالة ميزان المدفوعات الجزائري ، رسالة ماجستير، غ منشورة، جامعة الجزائر، 2001.
- ج - المجالات والملتقيات:
28. حيدر عباس حسين ومصطفى إبراهيم عبد النبي وسلوى محمد صالح يحي، محددات سعر الصرف في السودان، سلسلة بحثية تصدرها الإدارة العامة للبحوث والإحصاء بنك السودان المركزي، الإصدار رقم 07، 2005.
29. حيدر نعمة الفريجي، أثر تقلب صرف اليورو في المخاطرة المصرفية: دراسة تحليلية، مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي الأول حول: اليورو واقتصاديات الدول العربية، جامعة الأغواط، الجزائر، 20-18 أبريل 2005.
30. ع عبد الرحمان، دور الدولار في التأثير في الإقتصاد العالمي حالة الدول العربية النفطية، ورقة مقدمة ضمن الملتقى العلمي العاشر: الإقتصاديات العربية و تطورات ما بعد الأزمة العالمية، لبنان، ديسمبر، 2009.
31. رفيقة صباغ وآخرون، أثر الدولار والأورو على التجارة الخارجية الجزائرية ، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 43، الجزائر، 2009.
32. دريس رشيد، إنعكاس الإنفتاح التجاري في الجزائر على هيكل ميزان مدفوعاتها خلال الفترة 2000-2012، الأكاديمية للدراسات الإجتماعية والإنسانية، جامعة الجزائر 3، العدد 11، جانفي 2014.
33. زايري بلقاسم، إدارة الاحتياطات الدولية و تمويل التنمية في الجزائر، مجلة بحوث إقتصادية عربية، العدد 41، 2008.

قائمة المراجع

34. حليم بن دحمان، رفع رؤوس الأموال الأجنبية ساهم في رفع الإستثمارات الأجنبية، مجلة الأبحاث الاقتصادية، دار الأبحاث للترجمة والنشر والتوزيع، الجزائر، العدد 29، فيفري 2011.
35. أوكيل نسيم وآخرون، الأزمة المالية في منطقة اليورو، بحوث إقتصادية وعربية، العدد: 61-62، جامعة محمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 2013.
36. نادية فاضل عباس فضلي، التجربة التنموية في ماليزيا من سنة 2000-2010، دراسات دولية، العدد 54، الجزائر، 2013.

د- التقارير السنوية:

37. صندوق النقد الدولي، دليل ميزان المدفوعات، الطبعة السادسة، 2008.
38. التقارير السنوية، بنك الجزائر، 2005-2015.
39. التقرير السنوي، المديرية العامة للجمارك، 2014.
40. التقارير السنوية، البنك المركزي الفرنسي، 2005-2014.
41. إحصائيات الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية، 2014.
42. الإحصاءات الصادرة عن هيئة التجارة الدولية والصناعة لماليزيا، 2014.
43. التقارير السنوية، مركز الإحصاء الماليزي، 2005-2014.
44. التقارير السنوية، المعهد الوطني للإحصاء والدراسات الإقتصادية -فرنسا، 2005-2014.
45. التقرير الإقتصادي العربي الموحد، صندوق النقد العربي، الملاحق الإحصائية، أبو ظبي، 2010.

ه- قوانين ومراسيم:

46. نظام رقم 08-04، الحد الأدنى لرأس المال البنوك والمؤسسات المالية العاملة في الجزائر، الجريدة الرسمية، العدد رقم 72، المؤرخ في 23 ديسمبر 2008.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

1/ Book:

47. Marie delaplace, **monnaie et financement de l'économie**, dunod, 2 éme édition, 2006.
48. **économie général**, Dunod, Paris 2001 Jean Languat, Pascal vanhove,
49. Colette néme, **économie internationale**, litec économie, paris, deuxième édition, 2000.

2/ Articles, Working Papers:

50. Sabri Nidal Rachid , Peeters Marga and Abulaben Diama K, **The impact of exchange rate volatility on trade integration among North and South Mediterranean countries**, Paper No 38080, April 2012.

51. Prince Umor et all, **Exchange Rate Dynamics and Balance of Payments Repositioning in Nigeria**, Department of Banking & Finance, Nigeria, 2013.
52. Fidan, **Impact of the real effective exchange rate (REER) on Turkish agricultural trade**, 2006.
53. Franck C, **Les effets de l'appréciation de l'euro sur l'économie française, note de conjoncture**, juin 2008.
54. Serge R, **l'impact du taux de change sur les exportations de l'Allemagne et de la France hors zone euro**, Working Paper N° 9, January 2011.
55. Sulaiman D. Mohammad and Irfan Lal, **The Euro – Dollar Exchange Rate & Pakistan Economy**, European Journal of Scientific Research, No.1, 2010.
56. Mansoor H, Ibrahim, **Yen –Dollar exchange rate and Malaysian macro economic Dynamic**, The development economies, 2007.
57. Dua Pami, Partha Sen, **Capital Flow Volatility and exchange rate, The case of INDIA**, Working Paper, Development for Centre Economics, University of Delhi, 2006.
58. D.Umoru and O.Odjegba, 2012, **Exchange rate misalignment and balance of payments adjustment in Nigeria**, European Scientific Journal edition vol.9, No.13 May 2013.
59. Ş.Güneş, 2013, **the Effect of Exchange Rate on the International Trade in Turkey**, European Journal of Economic and Political Studies, 2013.
60. Barry Eichengreen Sterling's past, **Dollar's Future**, Historical perspectives on reserve currency competition, national bureau of research, Working Paper n:11336, Cambridge, 2005.
61. **Politique de change de l'euro**. Rapport Michel Didier, Agnès Bénassy-Quéré, Gilles Bransbourg et Alain Henriot La Documentation française. Paris, 2008.

62. Pierre Bernard-Reymond et Richard Yung, rapport d.'information, fait au nom de la commission des affaires européennes(1), **la gouvernance économique européenne**, Sénat, Session Ordinaire de 2010-2011, n49.

ثالثا: المواقع الالكترونية

63. www.bank-of-algeria.dz تمت زيارة هذا الموقع للفترة الممتدة ما بين تاريخ 2015/05/01 وتاريخ 2015/08/30.
64. <http://www.mincommerce.gov.dz/> تمت زيارة هذا الموقع للفترة الممتدة ما بين تاريخ 2015/06/01 وتاريخ 2015/08/20.
65. <http://www.andi.dz> تمت زيارة هذا الموقع للفترة الممتدة ما بين تاريخ 2015/06/01 وتاريخ 2015/08/20.
66. <http://www.tradingeconomics.com/> تمت زيارة هذا الموقع للفترة الممتدة ما بين تاريخ 2015/05/01 وتاريخ 2015/08/30.
67. <http://www.insee.fr/> تمت زيارة هذا الموقع للفترة الممتدة ما بين تاريخ 2015/05/01 وتاريخ 2015/08/30.
68. <http://fxtop.com//fr/historique-taux-change> تمت زيارة هذا الموقع للفترة الممتدة بين تاريخ 2015/05/01 وتاريخ 2015/08/30.
69. <https://www.banque-france.fr/> تمت زيارة هذا الموقع للفترة الممتدة ما بين تاريخ 2015/05/01 وتاريخ 2015/08/30.
70. <https://www.statistics.gov.my/index> تمت زيارة هذا الموقع للفترة الممتدة ما بين تاريخ 2015/05/01 وتاريخ 2015/08/30.

الفهم الرس

الصفحة	البيان
I	الإهداء
II	شكر وتقدير
IV-III	ملخص الدراسة
V	قائمة المحتويات
VI	قائمة الجداول والأشكال
أ- هـ	المقدمة عامة
38-1	الفصل الأول: الأدبيات النظرية والتطبيقية
02	تمهيد
03	المبحث الأول: الأدبيات النظرية
03	المطلب الأول: الإطار النظري لسعر الصرف
03	الفرع الأول: ماهية سعر الصرف
03	أولاً: مفهوم سعر الصرف
04	ثانياً: أنواع أسعار الصرف
06	ثالثاً: وظائف أسعار الصرف والعوامل المؤثرة فيه
08	الفرع الثاني: أنظمة ونظريات أسعار الصرف
08	أولاً: أنظمة أسعار الصرف
10	ثانياً: النظريات المفسرة لسعر الصرف
12	الفرع الثالث: سوق الصرف وسياسة سعر الصرف
12	أولاً: ماهية سوق الصرف
12	ثانياً: سياسة سعر الصرف
13	المطلب الثاني: سعر الصرف وإختلالات ميزان المدفوعات
13	الفرع الأول: ماهية ميزان المدفوعات ومكوناته
13	أولاً: ماهية ميزان المدفوعات
14	ثانياً: مكونات ميزان المدفوعات
18	الفرع الثاني: التوازن والإختلال في ميزان المدفوعات
19	أولاً: التوازن في ميزان المدفوعات
19	ثانياً: الإختلال في ميزان المدفوعات

21	ثالثا: آليات إعادة التوازن إلى ميزان المدفوعات
28	المبحث الثاني: عرض وتقييم الدراسات السابقة
28	المطلب الأول: عرض الدراسات السابقة
29	الفرع الأول: الدراسات باللغة العربية
33	الفرع الثاني: الدراسات باللغة الأجنبية
35	المطلب الثاني: تقييم الدراسات السابقة
36	خلاصة
74-38	الفصل الثاني: الدراسة الميدانية
38	تمهيد
39	المبحث الأول: متغيرات وأدوات الدراسة
39	المطلب الأول: خلفية البحث
40	المطلب الثاني: طريقة وأدوات الدراسة
40	الفرع الأول: طريقة الدراسة
40	الفرع الثاني: الأدوات المستخدمة في الجمع
44	الفرع الثاني: متغيرات وعينة الدراسة
41	المبحث الثاني: عرض نتائج الدراسة
41	المطلب الأول: عرض وتحليل نتائج الدراسة
41	الفرع الأول: دراسة وضعية ميزان المدفوعات في الجزائر
55	الفرع الثاني: دراسة وضعية ميزان المدفوعات في فرنسا
64	الفرع الثالث: دراسة وضعية ميزان المدفوعات في ماليزيا
73	المطلب الثالث: نتائج الدراسة وإختبار الفرضيات
74	خلاصة
76	الخاتمة:
80	المراجع:
87	الفهرس: